الاستشراف الإستراتيجي: المفاهيم، النماذج والتقنيات

مطبوعة محاضرات

موجهة للسنة الأولى طور الماستر

تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة الجزائر3

د. العربي فاروق

أستاذ محاضر "أ" : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

جامعة الجزائر 3

السنة الجامعية 2019-2020

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

مقدمة..... 4

تحديد المفاهيم..... 5

أولا: الإستشراف 5

ثانيا: الدراسات الإستراتيجية 5

ثالثا: جيواستراتيجية 6

رابعا: التنبؤ 8

أنواع التنبؤ 8

خامسا: التخطيط 11

المسار التاريخي لعلم الاستشراف 12

نماذج عن الفكر الفلسفي والإجتماعي الإستشرافي 14

الإستشراف في الفكر الخلدوني..... 14

مستقبل تطور العمران البشري عند بن خلدون 16

مسار علم الاستشراف في العصر الحديث 17

أهداف الدراسات الاستشرافية.....18

نشأة مصطلح علم الاستشراف..... 20

المرتكزات التحليلية لعلم الاستشراف 21

الاستشراف الاستراتيجي.....25

متطلبات وشروط الاستشراف الاستراتيجي..... 27

أهمية ودور الدراسات الاستشرافية 29

رصد التغير كجزء من دور المستقبليين 32

التأثير في المستقبل 34

استشراف المستقبل والتدخل المتعّمد 35

النمذجة الاستشرافية 36

بناء نموذج التنبؤ 37

نماذج الاستشراف 38

أولا: نموذج نادي روما 38

ثانيا: نموذج مؤسسة باريلوتشي 41

ثالثا: أنموذج الفضاء السايبيري 42

رابعا: نموذج إشكالية سباق التسلح (ريتشاردسون) 54

خامسا: نموذج حوكمة العولمة 56

سادسا: نموذج مجلس الاستخبارات القومية 73

تقنيات الاستشراف 81

أولا: تقنية السيناريو 81

أشكال السيناريو 83

أسس السيناريوهات..... 84

خطوات بناء السيناريو 86

فوائد وأهمية بناء السيناريوهات..... 88

ثانيا: تقنية العصف الذهني..... 91

خطوات استخدام التقنية 91

الإجراءات العملية للعصف الذهني 92

أرضية تنفيذ تقنية العصف الذهني..... 93
ثالثا: تقنية دلفي 94
أنماط استخدام التقنية 94
الخطوات العملية 95
نموذج التنبؤ من خلال تقنية دلفي..... 96
شروط الاستخدام الجيد لتقنية دلفي 103
رابعا: تقنية ورشات الاستشراف الاستراتيجي.....106
طريقة العمل 107
إيجابيات التقنية.....108
الخاتمة: 109
قائمة المراجع 112

مقدمة

إن سعي البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية وكافة الجهود التي تصبو لبناء المعرفة والنظريات في هذه الحقول غايتها الأساسية تفسير الظواهر وكذا التنبؤ بالمستقبل، كمؤشرين أساسيين على علمية وواقعية وكذا صدقية النظرية في سبر أغوار الظواهر السياسية، الأمنية والإستراتيجية المعاصرة. وبالرغم من أن هذا الحقل من المعرفة لازال فتيا نسبيا في بلداننا وجامعاتنا فإن إتجاهات التغيرات المتسارعة والكبرى-MEGA TRENDSالتي تنحوها العلاقات الدولية لاسيما في القضايا الإقتصادية والأمنية والإستراتيجية تدعونا اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى تبني علم الإستشراف لتحليل الأوضاع والتنبؤ بإتجاهاتها المستقبلية.

على عكس الرتابة والبطئ النسبي في إتجاهات التغّير في القرن المنصرم فلقد أضحت الظاهرة السياسية بشكل عام والظاهرة الإستراتيجية بشكل خاص مرنة جدا وكثيرة التقلب في سياق ظاهرة أشمل والمتمثلة في العولمة أو الكونية، وهوما صار يُحدث نوعا من الإرتباك والتشوش على صناعة القرار وعمل الحكومات بفعل المدخلات الإظطرابية التي تسوقها العولمة لاسيما في شقّها الأمني والإستراتيجي، بالنظر إلى الترابط الكبير الذي أضحى يطبع الوحدات السياسية ومختلف الفواعل، فضلا عن تشابك وتعقد مختلف الظواهر.

ومن ثم غدت الدراسات الإستشرافية ضرورة ملحة لدى الدوائر الأكاديمية وحتى الدوائر السياسية الحكومية لمواكبة التغيرات وحتى لتسيير المستقبل gestion du future فضلا عن تحيين السياسات والإستراتيجيات بما يتماشى ويحقق المصالح الوطنية، وفي مقدمتها المصالح العليا للدول المتمثلة أساسا في الأمن القومي، إذ لم تعد غاية الإستشراف مجرد التنبؤ بالظواهر في مستقبلها المنظور، بل تبحث في إمكانية التغيير أو التدخل للتغيير الإيجابي في المستقبل.

وهذه المطبوعة ما هي إلا إسهام متواضع في مجال الدراسات المستقبلية موجهة إلى طلبة العلوم السياسية بشكل عام، وموجهة بشكل خاص أو تحديدا لطلبة الماستر تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، هدفها رصد أهم معالم الدراسات الإستشرافية على ثلاثة مستويات، الأول يُعنى بالجانب المفاهيمي، والثاني يحاول عرض أهم النماذج الإستشرافية، بينما المحور الثالث من المطبوعة فيرصد بعض التقنيات المعتمدة في الإستشراف.

تحديد المفاهيم

أولا : الإستشراف

المقصود بمصطلح الاستشراف "اجتهاد علمي منظم، يهدف إلى صياغة جملة من 'التنبؤات المشروطة' والتي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترة [زمنية] مقبلة تمتد قليلا لأبعد من 20 عاما وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع".[1] كما يمكن أن تتضمن مهمة الاستشراف عملية تحديد التغيرات المحتملة التي تطرأ على مسار أحداث معينة أو شكل المجتمع أو وتيرة الإنتاج الاقتصادية أو نوعية وحجم السكان أو حتى استشراف التغيرات المناخية والجيولوجية وسائر الظواهر الطبيعية الأخرى المادية و الكيفية.

و يحدد وليد عبد الحي مضمون مصطلح الاستشراف بقوله: "... ومن هنا يصبح التحول الرئيسي هو في أن الآتي بعد الحال –أي المستقبل- ليس دهرا رسمت ملامحه مسبقا، وإنما هو إيقاع حركي يمكن للتدخل الواعي والمتعمد أن يحدده إلى حد ما الآن... وهو ما يمكن اعتباره علم الدراسات المستقبلية".[2] ويرى في موضع أخر أن علم الدراسات المستقبلية هو: "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره".[3]ومن ثم تُستشّف الطبيعة الحركية للظاهرة الإنسانية في أبعادها الزمنية الثلاثة (الماضي –الحاضر -المستقبل).

ثانيا : الدراسات الإستراتيجية

يذهب بعض الباحثين على غرار وليد عبد الحي أن الدراسات الاستراتيجية: "تقوم على تحديد هدف محدد مسبقا، يليه البحث عن الأدوات التي يمكن بتضافرها بلوغ ذلك الهدف".[4] ويوظف بعض المتخصصين في الأبحاث الاقتصادية مصطلح الاستراتيجية أو الدراسات الاستراتيجية للدلالة عن تلكم الأبحاث المتعلقة بالعمليات المخططة عبر فترات زمنية معينة لتحقيق أهداف محددة وفقا لوسائل و كيفيات محددة.

---

[1] إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص ص. 22- 24.
[2] وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص ص. 26- 28.
[3] انظر: عامر مصباح، الدراسات الإستشرافية، النماذج والتقنيات، القاهرة:دار الكتاب الحديث، 2016، ص، 09.
[4] المرجع ذاته، ص. 10

ثالثا: جيواستراتيجية

ثمة مصطلح آخر يتداخل بعض الشيئ مع الدراسات الاستشرافية هو"جيو-استراتيجية"، الذي وظف بطرق مختلفة من قبل المنظرين الاستراتيجيين الاستشرافيين، بسبب أن الحديث عن القضايا الاستراتيجية يدفع المنظرين بالضرورة إلى النظر نحو المستقبل. لذلك يعتقد نيكولاس جون سبيكمان Nicholas John Spykman أن جيو-استراتيجية يعني: "تلاحم الجغرافيا مع الديمغرافيا في تشكيل المعنى العسكري للاستراتيجية الملخص في مفهوم "الإطار القاري Rimland" أو إطار الحافة. وأن من يتحكم في الإطار القاري يستطيع أن يسيطر على منطقة أوراسيا ومنها السيطرة على العالم ككل. وهذا يعني أن التفاعلات الأكثر حيوية يجب أن تشمل منطقة الإطار القاري، سواء تعلق الأمر في بناء الأحلاف العسكرية أو نشر حزام حولها من القواعد العسكرية أو البحث عن الأصدقاء في هذه المنطقة".[1]

وهناك من يرى أن جيو-استراتيجي: "يتكون ... من مقطعين Geo وتعني أرض، Strategy وتعني لغويا فن استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب، غير أن مفهومها تطور واكتسب قاعدة علمية شمولية وأصبحت تعني الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية".[2]

ويرى هالفورد ج. ماكندر Halford John Mackinder أن مصطلح "جيو-استراتيجي يعني معطيات الجغرافيا والامتيازات أو العيوب التي تمنحها للدول، من أجل فهم السياسات الخارجية للأطراف الدولية؛ على افتراض أن هذه المعطيات تتحكم إلى أبعد الحدود في السلوك الإنساني سواء الحربي منه أو السياسي أو الاقتصادي.[3]

يعتقد المنظر الاستراتيجي الألماني كارل فون كلوزويتز Carl Von Clausewitz أن مفهوم الجيو-استراتيجي يتلخص في "المراكز الاستراتيجية أومراكز الثقل Centers of Gravity"، التي يجب السيطرة عليها من أجل كسب الحرب. والتي تتضمن القدرات العسكرية والموارد وتسهيلات الجغرافيا كالمرافئ

---

[1] Emerson M. Niou, Peter C. Ordeshook, and Gregory F. Rose, The Balance of Power: Stability in International Systems (Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1989), p. 115.

[2] عصام محمد أمين، الجغرافيا السياسية (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2011)، ص ص. 20-21.

[3] عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 35.

والتحصينات الطبيعية ضد العدو وموقع الإقليم الاستراتيجي. كسب هذه الامتيازات الاستراتيجية أو حرمان العدو منها يمثل جزءً مهما في استراتيجية الحرب".[1]

وهناك من يعرّف الجيو-استراتيجية بأنها: "التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة من ناحية استخدامها في تحليل وفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية."[2] وتعرف بأنها: "أثر البيئة الطبيعية في المناورات العسكرية والسياسية. ومع تطور وسائل النقل بدأ العالم يظهر كعائلة واحدة ذات دول مختلفة".[3] وتعرف بأنها: "فرع من الجغرافيا تكرس في تأثير العوامل الجغرافية على العمليات العسكرية".[4]

هناك وجهة نظر أخرى ترى أن جيو-استراتيجي هو: "التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أوفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية أو تبحث الجيو-استراتيجي في المركز الاستراتيجي للدولة أو للوحدة السياسية متناولة بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، التبوغرافيا، المناخ، الموارد، والسكان".[5]

وتعرف بأنها: "الفهم العلمي للتركيب المكاني للنظام السياسي وآلية عمله يجب أن تسبر أغواره خلال هيكلية وتركيب الوحدة السياسية، اقتصاديا في المقام الأول."[6] وتعرف بأنها: "التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة القومية."[7] كما تعرف بأنها: "فلسفة القوة ورسم الخطط الاستراتيجية التي تحقق سياسة السيطرة".[8]

---

[1] Jason B. Barlow, Strategic Paralysis : An Airpower Theory For the Present, (Albama: School of Advanced Airpower Studies, 1992), pp. 38-40.

[2] حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008)، ص. 204.

[3] خليل حسين، الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي قي متغيراتها (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص. 57.

[4] تيري دي موتبريال وجان كلين، موسوعة الإستراتيجية، تر. على محمود مقلد (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص. 534.

[5] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 158.

[6] محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011)، ص.14.

[7] نعيم ظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007)، ص.14.

[8] أمين محمود عبد الله، دراسات في الجغرافيا السياسية المعاصرة (أسيوط (مصر): دار طيبة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص. 35.

رابعا: التنبؤ

من ضمن المصطلحات ذات العلاقة بموضوع استشراف المستقبل، "التنبؤ" الذي يلخص في إحدى التوصيفات المفاهيمية بأنه يستند إلى الفكرة الساذجة القائلة بأن المستقبل أمر محدد مسبقا والمطلوب هو الكشف عنه فقط بطريقة فردية وعشوائية وليست منظمة ومؤسساتية على مستوى منظمات كبيرة أو أجهزة حكومية تدار بواسطة الدولة. في حين –من وجهة نظر المستقبليين- أن استشراف المستقبل هو عملية منظمة، علمية، وممنهجة تستهدف الوصول إلى غايات محددة. ويرى وليد عبد الحي أن التنبؤ "يحسم في أن الظاهرة ستتخذ مسارا معينا".[1]

ويرى بعض الباحثين أن الإستشراف ينطلق من الحاضر ليسبر المستقبل، بينما التنبؤ فهو ثلاثي الأبعاد بحيث يستقرأ الماضي ويفسر الحاضر ليمر إلى التنبؤ بظواهر المستقبل.

أنواع التنبؤ

يضم التنبؤ الاستشرافي مجموعة من الأنواع، يمكن تصنيفها في النقاط التالية: أولا: التنبؤ المشروط، الملخص في معادلة "إذا –فإن If-Then"، بمعنى أنه إذا حدث كذا فإنه سوف ينتج عن ذلك مخرجات كذا، ومن ثم فالعلاقة المصاغة ضمن هذه المعادلة هي علاقة شرطية بين متغيرين أولاهما مستقل والآخر تابع. فعلى سبيل المثال، إذا انتشرت الأسلحة الخفيفة بشكل كثيف في بيئة غير مستقرة أمنيا، فإن احتمال نشوب حرب أهلية هوعال الحدوث. يضم التنبؤ المشروط عددا من التنبؤات الفرعية التي يمكن تحديدها في: 1) التنبؤ الترابطي، هوجزء من التنبؤ المشروط الذي تكون فيه سلسلة من التنبؤات الجزئية المترابطة فيما بينها، بحيث أن كل حلقة تنبؤ هي مرتبطة بمجموعة من الحلقات الأخرى. فعلى سبيل المثال، إذا انتشرت الأسلحة الخفيفة بين المواطنين فإن احتمال التصادم و نشوب الحرب الأهلية يبقى وارد وحتى عال إحتمال الحدوث.

2) التنبؤ المطلق وهو: "القدرة على عزل كافة البدائل الممكنة الوقوع والإبقاء على بديل أوحد واحد، وهوأكثر أنواع التنبؤ تعقيدا وصعوبة لا سيما في العلوم السياسية، التنبؤ المطلق هوالقدرة على تحديد احتمال واحد واستبعاد غيره، كأن نقول إذا حدث "أ" فإن "ب" فقط ستحدث".[2] . فعلى سبيل المثال، أن المنافسة الأمنية الشديدة بين القوى العظمى سوف تغذي على نحو متزايد ظاهرة النزاعات الإقليمية. وبالرغم من

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص. 13.
[2] المرجع ذاته، ص ص. 59.-60.

الصبغة المنطقية للتنبؤ المطلق، إلا أنه غير شائع في العلاقات الدولية المتميزة بالتعقيد ؛ وبالتالي هناك ميل ملحوظ لدى المنظرين في العلاقات الدولية والاستشرافيين نحو وضع مسارات متعددة للظاهرة المدروسة في المستقبل بسبب الصعوبة المتزايدة في تدقيق قراءة المستقبل، وكذا توسيع أفق الاستشراف ليشمل أوسع واسعة من الاحتمالات.

3) التنبؤ المرغوب أوالمفضل وهو نوع من التفكير الرغبوي حول المستقبل بحيث يرتكز على المعطيات التي تعزز المسارات المرغوبة للظاهرة في المستقبل، وبالمقابل يتم إهمال متعمد ومقصود لكل البيانات التي تعاكس اتجاه الاستشراف المرغوب للمستقبل؛ فهو نوع من التحيز المعرفي المتأصل في الإدراكات والصور الذهنية التي توجه التفكير نحو خيارات معينة مرغوبة وإهمال أخرى التي تناقض الخيارات المفضلة. لقد بلور عالم النفس الاجتماعي ليون فيستنجر[1] كل هذه الأفكار في نظريته حول "التنافر المعرفي"، وبيان طرق تكيف الناس مع هذه التناقضات المعرفية .

إن للأفراد و الجماعات استراتيجيات متعددة من أجل التكيف المعرفي وتعزيز المسارات السلوكية المفضلة لديهم، على خلفية أن وجود التنافر يؤدي إلى ظهور ضغوط تقليص أو إزالة التنافر المعرفي. وقوة الضغوط الدافعة نحو تقليص حدة التنافر هي وظيفة لجاذبية التنافر في نفس الوقت. فبصفة عامة إذا حدث التنافر بين عنصرين معرفيين، فإن هذا التنافر يمكن أن يزال بواسطة تغيير أحد العنصرين. لكن الشيء المهم بالنسبة لنظرية التنافر المعرفي هو كيف يمكن إحداث هذه التغييرات.

يعتقد ليون فيستنجر أنه ليس دائما يكون بالإمكان إزالة التنافر أو تقليصه ماديا بواسطة تغيير السلوك أو الشعور. إذ يمكن أن تكون مثل هذه الصعوبة في تغيير السلوك كبيرة بالنسبة لبعض الأشخاص، أو أن هذه التغيير يزيل فقط بعض التنافر المعرفي، ويخلق تنافرا جديدا. مما يؤدي بالسلوك الاجتماعي للفرد إلى الدخول في دوامة الصراع النفسي والاضطراب الانفعالي وعدم الاستقرار المؤثر على الصحة النفسية.

من الناحية الواقعية، إمكانيات إضافة عناصر جديدة التي سوف تقلص وجود التنافر المعرفي هي واسعة وكثيرة، مثلا يمكن للمدخن أن يجد كل الأدلة حول نسب الوفيات في حوادث السيارات، ويعقد مقارنة تقضي

[1] Leon Festinger, « An Introduction to the Theory of Dissonance," In Sources: Notable Selections in Psychology, 2nd ed., ed. Terry F. Pettijohn (United States of America: Dushkin/McGraw-Hill, 1997), pp. 329-30.

بأن الخطر المتأتي من التدخين هو قابل للإهمال مقارنة مع خطر سرعة سياقة السيارة، وبالتالي سوف يقلص تنافره.

تجدر الإشارة إلى أنه في ظل توفر شروط معينة، يمكن أن تكون هناك كذلك ميول قوية ومهمة لدى الفرد لتجنب زيادة التنافر أو تجنب حدوث التنافر المعرفي. هذا التجنب هو على وجه الخصوص مهم في عمليات محاولة تقليص التنافر، لأنه يعزز البحث عن عنصر معرفي جديد لتعويض العنصر المعرفي الموجود أو إضافة العناصر المعرفية الجديدة. في كلا الحالتين، البحث عن التعزيز وعن المعلومة الجديدة يجب أن يكونا وفقا لطريقة عالية الانتقاء والعناية.[1]

ثانيا: التنبؤ الممكن وهو ذلك التنبؤ المستند على مؤشرات وقاعدة بيانات متماسكة التي تعزز مسارا محددا للظاهرة في المستقبل، مثل التنبؤ باعتلاء الصين مرتبة الصدارة العالمية في غضون أو حدود عام2030. فمثل هذا التنبؤ يرتكز على قاعدة البيانات المتسقة في مسار خطي واضح وكذا مؤيد بواسطة السوابق التاريخية التي تزيد من إمكانية حدوث التنبؤ.

ثالثا :التنبؤ الاحتمالي، يتصف هذا النوع من التنبؤ بخاصية تقلص نسبة التأكيد واليقينية إلى حدها الأدنى بحيث يمكن أن تكون خيارات المستقبل متساوية احتمالات الوقوع، وبالتالي يمكن تلخيص معادلة النوع الثالث من التنبؤ في المعادلة التالية: (إذا حدث "أ" فإن "ب" أو"ج" قد يحدثان)،[2] بمعنى أن هناك توقعات متساوية في نسب احتمال الحدوث لكل من "ب" و"ج". يتضمن التنبؤ الاحتمالي هو الآخر أنواعا فرعية أولاها، "التنبؤ الاحتمالي البرهاني Self-Fulfilling Prediction"، والذي يعني المسار الذي تتنامى مؤشرات حدوثه بسبب تغير السياق السياسي أو الاستراتيجي أو الاقتصادي أو وقوع أحداث مفاجأة التي ترفع نسبة احتمال الحدوث. مثلا صدور التقارير الدولية السنوية حول تعافي ونمو كل من الاقتصاد الرواندي والإثيوبي،وشيوع الأمن المجتمعي، سوف يؤدي إلى تدفق الاستثمارات الخارجية وتنامي الاستثمارات المحلية، وهي العوامل التي سوف تؤدي إلى تعزيز وقوع التنبؤ.

أما النوع الثاني من التنبؤ الاحتمالي فيسمى "بالتنبؤ الاحتمالي الإنكاري Self-Defeating Predection"،[3] والذي يعنى ظهور عوامل وتغيرات تقلل من فرص وقوع التنبؤ، تشتق التطورات الناشئة من

---

[1] ibid., p. 332.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص، 21.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص. 62- 64.

مضمون التنبؤ في حد ذاته؛ فهو الذي يخلق الشروط والظروف التي تعطل احتمال وقوعه. ومن الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها في هذا الصدد، تلك الدراسة الشهيرة للعالمين الأمريكيين رولاند Rowland ومولينا Molina[1] في عام 1974 حول تأثيرات غازات كلورفليور الكربون CFCs في إحداث ثقب في طبقة الغلاف الجوي، والتي تنبأت بأن الانبعاثات الغازية المتزايدة في الهواء سوف تخلق أعباءًمتزايدة على النظام البيئي وتزيد من اتساع قطر ثقب الأوزون. لقد أدى هذا التنبؤ إلى نتائج عكسية أبطأت وفي بعض الأحيان قللت من فرص وقوع التنبؤ (تقرير وكالة الفضاء الأمريكية ناسا في 2014) تنبأ بإلتئام ثقب الأوزون بحلول عام 2050) من خلال السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الدول والمنظمات الدولية وفواعل المجتمع المدني العالمي باتجاه التقليل من الانبعاثات الغازية في الهواء وتنظيم البيئة من الملوثات وخلق الوعي العالمي حول الأمن البيئي.

في ذات السياق،من بين الخطوات العملية المعطً لة لوقوع التنبؤ الاحتمالي الإنكاري)، التوقيع على بروتوكول مونتريال The Montreal Protocol في عام 1987، المتضمن اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمنع تآكل طبقة الأوزون. إذ ينظر له كأحد الأعمال الناجحة في الأنظمة البيئية الدولية المعاصرة. فقبل التوقيع عليه، كان تآكل طبقة الأزون يسير بشكل سريع. لكن بحلول منتصف التسعينيات من القرن العشرين فقد توقف وتراجع هذا الإتجاه، ومعظم الدول المتطورة واجهت استهلاك كلورفليور الكربون CFCs بشكل فعال في سياساتها الاقتصادية. وتوسعت الإجراءات وأصبحت الدول الإسكندنافية وأميركا الشمالية في طليعة الدول المؤيدة لجهود وضع قيود دولية على المواد الكيمائية المتسببة في نضوب طبقة الأوزون. لقد أنتجت هذه التفاعلات والإجراءات المتخذة دافعية نحوحماية النظام البيئي لكوكب الأرض.

خامسا: التخطيط

مصطلح التخطيط، يعني من وجهة نظر إبراهيم سعد الدين وآخرون: "تدخل واع لإعادة صوغ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لسلطة مركزية تملك تطبيق إمكانيات كبيرة للتسيير والمتابعة وخلق الظروف الموضوعية لتحقيق هذه السياسات. وعليه فالتخطيط طويل

[1] Owen Greene, « Environmental Issues, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 40 8 -4 09.

المدى، قد يجد لنفسه مكانا –قبل أي مكان آخر- في البلدان ومجموعات البلدان التي تمارس قدرا من التدخل المركزي في الحياة الاقتصادية".[1]على غرار ما يسمى بالإقتصادات المخططة وفي مقدمتها الإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا سابقا، كما عرفت الجزائر هذا الشكل من الإقتصاد المخطط طيلة سبعينيات القرن المنقضي.

كما أن التخطيط بمعناه الإقتصادي هو رسم خطة زمنية لتحقيق أهداف إقتصادية معينة مع رصد الإمكانيات اللوجستية المادية والفنية والبشرية .و التخطيط طويل المدى long term planing هو عملية إراديةلإنجاز أهداف محددة على أساس معلوملت راهنة و مستقبلية، وهو لا يبحث مثل الإستشراف في أهداف غير محددة أو في إيجاد بدائل متعددة.1

ما يمكن قوله أنه من الناحية العملية، لا يمكن الفصل الصارم بين هذه المصطلحات بشكل واضح، لأنها دائما تحمل معاني تحديد ملامح المستقبل ورصد المسارات المحتملة للأحداث. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن التخطيط يشير إلى التدخل المتعمد والقصدي في تحديد شكل المستقبل وصياغة الخيارات المرغوبة، على عكس الاستشراف أو التنبؤ اللذين يعنيان المعرفة المجردة والتحديد الموضوعي لملامح المستقبل دون التدخل الإنساني الغرضي، وعلى كل فمهما إختلفت أو تقاربت هذه المصطاحات، فإنها تتقاطع كلها حول زمن المستقبل.

المسار التاريخي لعلم الاستشراف

- *البوادر الأولى*

اهتمام الإنسان بالمستقبل قديم يرجع إلى الحضارة الفرعونية والإغريقية، من حيث اعتماد الملوك أنذاك على السحرة والمنجمين لمعرفة المستقبل، وكانت أكثر الفترات التي استخدم فيها السحر على نطاق واسع من أجل التنبؤ هي الفترة الفرعونية. هذا كجهد بشري خالص، لكن اشتهر من الأنبياء بمعرفة المستقبل سيدنا عيسى ابن مريم عليه السلام الذي كان يخبر اليهود بما لا يعلمون من شؤون المستقبل كجزء من الرسالة السماوية التي جاء بها؛ وقد عبّر القرآن الكريم بوضوح عن خاصية التنبؤ للمسيح عليه السلام عندما قال:

[1] إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص. 25.
2 - أنظر أيضا ، عامر مصباح، مرجع سابق ، ص 46

"وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم إن في ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين. ومصدقا لما بين يدي من التوراة ولأحل لكم بعض الذي حرّم عليكم.."[1] بناءً على هذه الآية -والكثير منها في القرآن الكريم-، يمكن استنتاج فكرة جوهرية أن معرفة المستقبل وظيفة مهمة وحاجة ضرورية لإشباع دافع الإنسان إلى الأمن النفسي والاستعداد للأسوأ من أجل أيضا الأمن.

يعتقد المتخصصون في مجال الدراسات الاستشرافية أن الاهتمام بمعرفة ملامح المستقبل قد بدأ مبكرا في تاريخ العلاقات الإنسانية في العهد الإغريقي والحضارات القديمة في وادي النيل، وحضارة النهرين دجلة والفرات، من خلال استعانة الملوك والقادة السياسيين بالكهان والشعوذة لاستبصار المستقبل؛ خاصة فيما يتعلق بمصير الملك ونتائج الحروب وسلوك الأعداء، كانعكاس لحالة القلق التي تساور الإنسان باستمرار حول المصير المستقبلي. انتقل هذا الاهتمام بالمستقبل إلى الفلاسفة والعلماء الذين قدموا تصورات معينة للتنبؤ بالمستقبل، ومن بينهم الفيلسوف اليوناني أفلاطون من خلال أطروحة "الجمهورية الفاضلة" التي ترسم خطوات مآلات السلوك في المستقبل بطريقة مثالية. كذلك حاول القديس سان أوغسطين التنبؤ بالمستقبل عبر بناء نموذج مثالي يتضمن فكرة وجود مدينتان: أحدهما مدينة الله المبنية على أساس من الفضيلة والمحبة، والأخرى هي مدينة الإنسان القائمة على الغرور والشر، وافترض أن النصر سيكون حليف المدينة الأولى، وعلى أن الناس يسعوا لتحقيقها. أضاف الأستاذ وليد عبد الحي إلى هذه القائمة أسماء مفكرين آخرين من أمثال فرانسيس بيكون وتوماس مور وكارل ماركس، لكنه لم يتحدث عن المفكرين المسلمين من أمثال ابن خلدون الذي طرح نموذجا أكثر وضوحا وواقعية في استبصار مستقبل الأنظمة والدول. وهو النموذج الذي لا يزال يحاكى بطريقة ما من قبل المفكرين الحداثيين من أمثال هربرت سبنسر،[2] والمعاصرين في قراءة مستقبل العلاقات الدولية من أمثال بول كنيدي في عمله المشهور حول صعود وأفول الدول. كما تجدر الإشارة أن الفيلسوف الألماني كارل ماركس قد أسس لنوع من الإستبصار المستقبلي الإجتماعي والإقتصادي من خلال دراسته للنظام الرأسمالي، حتى انه ألهم عددا من المفكرين من بعده الذين إنتهجوا قواعده الفلسفية والتحليلية في بحث ودراسة الظواهر السوسيولوجية والإقتصادية.

1أنظر :سليم قلا لة ،"أهمية الدراسات المستقبلية في القرن 21 " دراسات إنسانية العدد01 ،جامعة الجزائر كلية العلوم الإنسانية2001.

2سورة آل عمران الأياتان 49-50

[2] محمد علي محمد، المفكرون الاجتماعيون: قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي (بيروت: دار النهضة العربية، 1983)، ص ص. 30-45.

الإستشراف في الفكر الخلدوني

تعد أطروحة ابن خلدون حول العمران البشري أول عرض منظم ومتقدم حول استشراف تطور العمران البشري في المستقبل، من خلال عرض المراحل الثلاث لقيام وسقوط الحضارة وهي: البداوة، الحضارة، ثم مرحلة الهرم. والمحرّك الأساسي لتطور العمران البشري عند ابن خلدون هو العصبية كوحدة تحليلية أساسية، ويتحدد مضمون العصبية حول تلك الرابطة التي تجمع جماعة من الناس على أساس الاشتراك في الدم الواحد؛ وهي الأكثر شيوعا في المجتمعات القبلية أين يتلاحم الأفراد لمعالجة مشكلة معينة أو دفع ضرر أو اعتداء معين، وقد لخص هذه المعاني بطريقة أخرى محمد فاروق النبهان بقوله: "هي الشعور الداخلي الذي يشد أفراد القبيلة إلى بعضهم، في حالات المواجهة فتتقارب العواطف، ويتعاون الأفراد لمواجهة الأخطار التي تهددهم، فيتحركون تلقائيا بمشاعر مشتركة، ويستجيبون لدعوة أحدهم في حالة الاعتداء عليه، ... ويعتبرون ذلك اعتداءً على القبيلة كلها، ولهذا تتحرك القبيلة تحت ضغط "العصبية القبلية" أو"العصبية العشائرية" مستجيبة لكل دعوة إلى الدفاع عن ذاتها..."."[1] بصفة عامة، يمكن النظر إلى مفهوم العصبية كحالة للارتباط الشديد بين أفراد الجماعة الواحدة، قبيلة أو أسرة على أساس علاقة الدم المشترك؛ أو بمعنى آخر، تقوم العلاقة بينهم على أساس الانتماء المشترك لنسب واحد أو قرابة واحدة.

انطلاقا من هذه الرابطة الدموية في المجتمع البدوي، يبدأ ابن خلدون استشراف قيام الملك على افتراض أن الملك يبدأ من المجتمع البدوي وكلما اشتدت علاقة العصبية بين الناس كلما كان هناك احتمال كبير لقيام ملك مستقر على أقاليم واسعة، وكلما بقيت هذه العصبية مستحكمة ومسيطرة على سلوك أعضائها كلما بقي الملك متماسكا ومتعاظما وممتدا في الزمن، ولا تحصل الرياسة والملك لأي جماعة من الجماعات سوى عن طريق التغلب والسلطان القاهر المدفوع بواسطة العصبية، أي استخدام الحرب وقوة السلاح للحصول على الملك وإخضاع الأخر لإرادة القوي، ويكون الإخضاع في المركز ثم يمتد إلى الأطراف. لقد شرح ذلك ابن خلدون بقوله: "ولما كانت الرياسة إنما تكون بالغلب وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب ليقع الغلب بها وتتم الرياسة لأهلها. فإذا وجب ذلك تعين أن الرياسة عليهم لا تزال في ذلك

[1] محمد فاروق النبهان، الفكر الخلدوني من خلال المقدمة، ط. 1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998)، ص. 156.

النصاب المخصوص بأهل الغلب عليهم... فلا تزال في ذلك النصاب متناقلة من فرع منهم إلى فرع، ولا تنتقل إلا إلى الأقوى من فروعه، لما قلناه من سر الغلب ..."[1]

ويبدو وجه الاستشراف في هذه الجزئية أن قوة العلاقة العصبية النسبية واشتدادها سوف تؤشر على قيام الملك واستقراره في المستقبل، على اعتبار أنها علاقة ضرورية لإقامته واستقرار الرياسة في الحكم؛وتقتضي العصبية أن تكون من نسب واحد، وكلما قرب النسب كانت العصبية قوية تستطيع السيطرة على العصبيات الأخرى. ومن ليس له نسب ليس له عصبية، وإنما يكون لصيقا وتابعا وخاضعا لذوي العصبية الأقوى.ويقدم ابن خلدون أمثلة للتدليل على الآثار المستقبلية للعصبية، وذلك عندما يقول:"ذلك أن الرياسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية، فلابد في الرياسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والإتباع. والساقط في نسبهم بالجملة لا تكون له عصبية فيهم بالنسب، إنما هو ملصق لزيق، وغاية التعصب له بالولاء والحلف؛ وذلك لا يوجب له غلبا عليهم البتة، والرياسة على القوم إنما تكون متناقلة في منبت واحد تعين له الغلب بالعصبية. فالأولية التي كانت لهذا الملصق قد عرف فيها التصاقه من غير شك ومنعه ذلك الالتصاق من الرياسة حينئذ؛ ... فمن ذلك ما يدعيه زناتة جملة أنهم من العرب. ومنه ادعاء أولاد رّباب المعروفين بالحجازيين من بني عامر أحد شعوب زُغبة أنهم من بني سليم ثم من الشريد منهم، لحق جدهم ببني عامر نجارا يصنع الحِرجان واختلط بهم والتحم بنسبهم حتى رأس عليهم ويسمونه الحجازي ..."[2]

يعتقد ابن خلدون أنه بسب جملة من العوامل المكّونة للعصبية، على رأسها عامل رابطة الدم القوية التي يقوم عليها النسب؛ يحدث التلاحم والتناصر بين الأفراد. عبر حالة التظافر والتلاحم بدافع العصبية، تنتج الشخصية الملكية التي تُجمع عليها القبيلة الأقوى، هذه الشخصية لا تسند إليها الرياسة إلا عن طريق التغلب، فالخاصية الأكثر أهمية للعصبية في بناء المُلك هي التغلب، والذي يؤدي وظيفة مزدوجة: يبني المُلك ويقّوي العصبية وينّميها. ومما يساعد على التغلب، الخصائص الشخصية للبدو كالشجاعة والقدرة على القتال.وعلى هذا النحو تعتبر العصبية مظهرا مركزيا من مظاهر القوة. تنشأ العصبية من عُصبة الرجل الممثلة في قرابته من جهة الأب، التي تّعبر بدورها عن شعور داخلي يشد أفراد القبيلة إلى بعضهم البعض في حالات المواجهة، فتتقارب العواطف ويتعاون الأفراد لمواجهة الأخطار التي تهددهم، حيث يتحركون

[1] عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 7أج. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، 1: 140.
[2] المرجع ذاته، ص ص: 140 - 141.

تلقائيا بمشاعر مشتركة، ويستجيبون لدعوة أحدهم في حالة الاعتداء عليه ويعتبرون ذلك اعتداءً على القبيلة كلها. ومن ثم، تنعكس مظاهر العصبية في حماسة الدفاع المشترك وحالة الالتحام والتماسك القائم على صلة الدم والتجمع، الذي مركزه رئيس القبيلة.[1]

مستقبل تطور العمران البشري عند بن خلدون

يُحيل مفهوم العمران في فكر ابن خلدون إلى حالة التجمع والتفاعل الاجتماعي بين عناصر المجتمع والبنى المشكّلة له، بدافع ضرورة الحياة الاجتماعية. يقول ابن خلدون في هذا الإطار2: "الاجتماع الإنساني ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم 'الإنسان مدني بالطبع' أي لابد له من الاجتماع". في هذا السياق، تتحدد مهمة الباحثين في الدراسات الاستشرافية حول تتبع أحوال الاجتماع البشري والتطورات التي تطرأ عليه في المستقبل، والمعبرة عن أشكال الحياة الاجتماعية المختلفة. فهو يقول في ذلك: "اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول وأمرائها وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش وللعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال".[2] بناءً على الافتراض العام الذي اقتبسه من الفلاسفة السابقين الذي يقضي بأن الإنسان مدني بطبعه، سوف تشتق كل أشكال التطور للعمران البشري في المستقبل، لكن دائما تحت الإطار العام للمفهوم المركزي المتمثل في العصبية.

فمن خلال دراسته للعمران البشري، حاول ابن خلدون الجمع بين الوقائع التاريخية في تطور الحياة الاجتماعية، وحالة الظواهر وهي قائمة ويعايشها يوميا، ثم التنبؤ بما سوف تكون عليه في المستقبل؛ ليبني تصورا نظريا حول تطور العمران وأشكال الحياة الاجتماعية، والكشف عن قوانين تطوره في مختلف مناحي الحياة: السياسية "شؤون الملك واندثاره"، والاقتصادية، والعسكرية. في هذا الإطار، يفرق ابن خلدون بين نوعين من العمران: 1) العمران البدوي الذي يمثل بداية كل حياة مجتمعية طبيعية، عادة ما يتركز هذا النوع من التجمع البشري خارج مناطق المدن والحياة الحضرية، ويتميز بخصائص مميزة كالقوة، والميل نحو الحرب.. 2) العمران الحضري أو المدني، وهو الذي ينشأ في المدينة على أنقاض حياة البداوة أو هو تطور طبيعي مستقبلي لحياة البداوة.

---

[1] المكان نفسه.

[2] عبد الرحمان بن خلدون،نفس المرجع السابق، 1: 324.

يشكل كلا النوعان من العمران الحياة الاجتماعية ويتكاملان فيما بينهما، ويعطيان الديناميكية التطورية للحياة الاجتماعية داخل المجتمع الإنساني. يلخص ابن خلدون[1] ذلك بقوله: "بالأمصار والقرى والمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها... إن غاية العمران هي الحضارة والترف أو أنه إذا بلغ غايته انقلب إلى الفساد وأخذ في الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات بطريقة أخرى، يشير العمران إلى خاصية الميل الإنساني نحو الاجتماع، الذي هو موجود فيه بالطبيعة، من ناحية أخرى، هناك حاجة تدفعه نحو التعاون مع بني جنسه والتفاعل الاجتماعي معهم كحالة طبيعية؛ لكن هذا التفاعل مدفوع -بالدرجة الأولى- بواسطة العصبية.

مسار علم الاستشراف في العصر الحديث

برزت الدراسات الاستشرافية كعلم منظم له قواعده مع ظهور الاقتصاديات التخطيطية في الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية بشكل عام خلال فترة الحرب الباردة، لكن ذروة تطورها كانت فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بفعل دور المنظمات الاقتصادية في إنشاء المؤسسات والمراكز المهتمة باستشراف المستقبل. كما أن هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على تطور الدراسات الاستشرافية والتي منها تدخل الحواسيب الإلكترونية على نطاق واسع في أرشفة البيانات وسرعة معالجة المعلومات. وأيضا تدخل القطاع الخاص (الشركات متعددة الجنسيات والبنوك) والمنظمات الدولية والمعاهد ومراكز البحوث الكبرى (نادي روما) في تمويل عمليات استشراف المستقبل في المجال الاقتصادي، الذي انعكس بشكل أساسي على تطوير خلفية نظرية معتبرة وصياغة الكثير من نماذج الاستشراف، وزادت الحاجة إلى الدراسات الاستشرافية عبر العالم تحت تأثير الأزمات الاقتصادية والمجتمعية وتعقيدات العلاقات الاقتصادية والأمنية الإقليمية والدولية، وخضوع المعاملات الخارجية إلى التخصص الوظيفي التي تدار بواسطة المهارة الفنية عالية الدقة أكثر منها بواسطة التقديرات السياسية الموجهة. لذلك ظهرت الكثير من مراكز الدراسات الاستراتيجية عبر العالم في دول الشمال والجنوب على حد سواء.

بدأ التأسيس المبكر لعلم الدراسات الاستشرافية في الغرب التي مهدت لظهور قاعدة نظرية لهذا الحقل المعرفي، قادها نادي روما في سبعينيات القرن العشرين؛ وهو عبارة عن تجمع يضم عددا من الممثلين عن الشركات الاقتصادية والصناعية ورجال الأعمال. صدرت عن النادي عديد الأعمال العلمية والتي منها

[1] المرجع ذاته 1: 325.

الكتاب الشهير بعنوان "حدود النموLimits to Growth"، [1] الذي لاقى شهرة كبيرة وطبعت منه ملايين النسخ بلغات مختلفة؛ وكان مؤشرا على بزوغ عهد واعد لتبلور حقل الدراسات الاستشرافية.

أمكن القول أن التطور الحقيقي لحقل الدراسات المستقبلية كان في القرن العشرين مع ظهور شكل الاقتصاديات التخطيطية في الدول الاشتراكية مثل الخطط الخماسية المقترحة من قبل الزعيم السوفياتي لينين حول توسيع شبكة الكهرباء عبر مناطق الاتحاد.وكنتيجة لنجاح الخطة، ظهرت المطالب في دول أخرى حول ضرورة الاهتمام بدراسات المستقبل؛ مثل ظهور مجلة "الغد Tomorrow" في بريطانيا عام 1938، والتي طالبت آنذاك بإنشاء وزارة خاصة تهتم باستشراف المستقبل، وبفرنسا قام المفكرغاستون بيرغر Gaston Berger بتأسيس المركز الدولي للاستشراف عام1957 الذي اهتم بدراسات تحليل المستقبل.لكن إحدى أكثر الأعمال العلمية تأثيرا في تطور الدراسات الاستشرافية في فرنسا هوكتاب برتراند دي جوفنيل Bertrand de Jouvenel الذي حمل عنوان "فن التنبؤ The Art of Conjecture" (1964)، وقد احتوى خلفية نظرية حول الطرق وأدوات التحليل والتنبؤ بالمستقبل.

وفي الجهة المقابلة من الأطلسي تحديدا في الولايات المتحدة، تطورت الدراسات الاستشرافية كنتيجة لحدة الحرب الباردة وظهورها كقوة مهيمنة على العلاقات الدولية.لقد انعكس تراث الاهتمام بالمستقبل في ثلاثة أنواع من الدراسات، حددها الأستاذ وليد عبد الحي[2] في: دراسات تكنولوجيةTechnologically Oriented، التي تناولت تأثير التكنولوجيا على مستقبل المجتمعات الإنسانية والأنظمة؛2) دراسات سياسية اجتماعية Socio-Politically Oriented، بحثت قضايا الدولة والمجتمع وتفاعلهما؛ و3) دراسات العولمة Globalistically Oriented.

أهداف الدراسات الاستشرافية

مع التطور الهائل في التكنولوجيات المعقدة وتأثيرها على كل القطاعات الحياتية للمجتمعات والآثار المأساوية الناجمة عن هذا التدخل المتزايد، أصبح الإنسان أكثر توجسا من المستقبل؛ خاصة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والانحطاط البيئي والتطور في أدوات الحرب والقتل الجماعي بطرق ومبررات مختلفة.

[1] إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 24- 29.
[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص. 15- 21.

ووفقا لهذه المبررات وأخرى، تزايدت الحاجة لدراسات وأبحاث استشراف المستقبل وفق أهداف محددة ودقيقة، حددها الباحثون في مجموعة من النقاط هي كالتالي: 1) تحليل المستقبل الممكن الحدوث أو الذي يعتقد أنه راجح الحدوث بشكل يأخذ حيزا شائعا في الحياة المستقبلية للمجتمع أو الجماعة. إنها تحدد على وجه الدقة نسبيا ملامح المستقبل الذي سوف تتعامل معه الجماعة، ومن ثم تحضير الأسس التنظيمية والقانونية والمادية للتعامل مع متطلباته ومقرراته 2) بحث وتحليل المستقبل المحتمل الذي هو عبارة عن مجموعة من المسارات المحتملة لما هو قادم أو خاصة بظاهرة معينة، بشكل تتبدد معه فرص المفاجأة والقدرة على التوقع، وتتحدد فائدة هذا النوع من البحوث في تثبيت الثقة حول القدرات الذاتية للمجتمع من أجل التعامل مع ظروف ومخرجات الظواهر في المستقبل.3) دراسة تأثير محتوى توقعات المستقبل على السلوك الفعلي للأفراد والجماعات خاصة فيما يتعلق بخلق الدافعية أو التراخي حيال خيارات مستقبلية معينة؛ وكذا تفعيل الإرادة الجماعية حول تعزيز أو تجميد صف معين من الأنشطة الاجتماعية. 4) بلورة أرضية في الدراسات الاستشرافية، متضمنة مجموعة من النظريات والمناهج والتقنيات المساعدة على تحديد ملامح المستقبل. 5) تحليل العلاقة التلازمية بين نظام القيم وطرق التفكير والاعتقاد الشائعة في المجتمع وطريقة تشكيل المستقبل؛ أو بمعنى آخر، دراسة البعد القيمي-الأخلاقي في الصورة التي يتشكل بواسطتها المستقبل، على افتراض أن نظام القيم وطرق التفكير هي الخلفية الموجّهة للسلوك في التعامل مع مفردات المستقبل ومخرجاته. 6) يتحدد الهدف السادس للدراسات الاستشرافية في تفسير الماضي وإعادة توجيه الحاضر، كما يمكن أن يتضمن هذا الهدف أيضا تحليل الحاضر من أجل إعادة تفسير الماضي مثل توظيف الاكتشافات العلمية الجديدة في تفسير حقائق التاريخ، التي تساعد على تحديد ملامح المستقبل. في نفس الوقت يمكن توظيف الإبداعات العلمية المتوقعة في إحدى فروع المعرفة من أجل صياغة جيدة وواضحة لصورة المستقبل، مثلا تطور المعرفة في الهندسة الوراثية يمكن أن يؤدي إلى تحديد سبل السيطرة على بعض الأمراض المستعصية في المستقبل. 7)تعمل الدراسات الاستشرافية على نشر الوعي الشعبي حول أهمية هذا الحقل في تحديد شكل المستقبل وتحديد السياسات والاستراتيجيات المناسبة والفعالة للتعامل مع معطياته؛ ومن ثم نشر ثقافة استشراف المستقبل في الأوساط الشعبية كطريقة لتثبيت سلوك التوقع. 8) كما تهدف الدراسات الاستشرافية أيضا إلى خلق الإلتفاف المجتمعي حول دعم خيارات مستقبلية معينة لأهميتها وحيويتها في بقاء المجتمع؛ مثل الوعي حول الحماية البيئية والموارد الناضبة والطاقة المتجددة والصناعات النظيفة.[1]

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص. 28- 31.

تم توظيف عديد التسميات والتعبيرات للدلالة على مضمون هذا العلم بداية القرن العشرين، من قبل علماء ومفكرين ينحدرون من فروع مختلفة في العلوم الاجتماعية؛ ومن هؤلاء عالم الاجتماع الأمريكي غلفين S Gilfillain الذي استخدم مصطلح لاتيني "Mellontology" في مقال له عام 1907 وكان يعني به أحداث المستقبل. ثم أبدع لاحقا مصطلح "علم المستقبل Science of the Future" عام 1920.

ثم ظهرت العديد من المصطلحات الدالة على انبثاق الدراسات الاستشرافية، إذأطلق عالم السياسة الألماني أو سيب فليختايم Ossip Flechtheim مصطلح "علم المستقبل Futurology" عام 1943؛ وكان أوسيب من أكثر علماء السياسة المنادين بدراسة المستقبل في هذه الفترة العصيبة من تاريخ العلاقات الدولية. كذلك ظهر مصطلح آخر في تقارير لجان الكونغرس الأمريكي في ستينيات القرن العشرين "تحليل المستقبل Future Analysis"، الذي يعني توقع الأحداث الآتية بواسطة الربط بين المعطيات السياسية والاقتصادية والأمنية في فترة تاريخية تتميز باحتدام الحرب الباردة بين المعسكرين، التي كانت ذروة تجلياته الرئيسية أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1960. أما بالنسبة لمساهمة المدرسة الفرنسية في وإثراء الإطار المفاهيمي لعلم الاستشراف، فكانت على يد العالم السياسي بيرتراند جوفنيل Bertrand de Jouvenel الذي وضع تسمية مختلفة نوعا ما لهذا العلم وهو"المستقبلات الممكنة Futuribles"، والذي كان يعني به رسم صورة تقريبية خاصة بالنهايات المحتملة لمخرجات المستقبل. تضمن التطوير المعرفي لهذا الحقل أيضا مصطلح "الدراسات المستقبلية" التي شاع استخدامها بالدول الإسكندنافية وعلى وجه التحديد في السويد؛ للإشارة إلى الدائرة الواسعة لأجندة البحث التي شملت قطاعات متعددة وجذبت متخصصين وخبراء من فنون معرفية مختلفة: اجتماعية وتقنية. لكن المصطلح الأكثر حداثة هوالذي صاغه روي أمار تحت اسم "حقل المستقبل" عام 1981. ومهما تكن التباينات الاصطلاحية والمفاهيمية والتاريخية بين كل هذه المفردات، إلا أنها تشترك كلها في موضوع واحد المحدد في معرفة وتحديد ملامح ومؤشرات الزمن القادم؛ على اعتبار أن الزمن ينقسم إلى ثلاثة فئات: الماضي، الحاضر، والمستقبل، النوعان الأوليان معروفان للإنسان، لكن النوع الأخير ه والمجهول والمثير لمخاوفه في نفس الوقت.[1]

راجع أيضا محمد سليم قلالة،أهمية الدراسات المستقبلية في القرن21،مرجع سابق.
أنظر أيضا عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص، 64.
[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص. 13- 15.

لقد ترافق مع تنامي الثروة الاصطلاحية لعلم المستقبليات والاستشراف، تطور مؤسساتي خاص بهذا الفرع المعرفي عبر العالم . ففي الولايات المتحدة، ظهرت الكثير من المعاهد والمؤسسات والمراكز المهتمة بتحليل مسائل الاستشراف لقطاعات مختلفة؛ مثل مؤسسة راند وجمعية المستقبل العالمي التي أسست عام1966 ومعهد المستقبل.كما ظهرت في الإتحاد السوفياتي –سابقا-محاولات أكاديمية جادة لدراسة المستقبل كنتيجة للمنافسة المتعددة الأشكال بين القطبين آنذاك، واستجابة للاقتصاد المخطط المتبع من قبل الاتحاد السوفياتي. وكانت نتيجة هذه الجهود ظهور ما سمي آنذاك "بالندوات المستقبلية" في عام 1967، حول تقييم المشاريع السوفياتية الكبرى ومناقشة مستقبل الاتحاد.

وقد حدد الأستاذ وليد عبد الحي[1] خصائص الدراسات المستقبلية السوفياتية في مجموعة من النقاط منها؛ التخصص حول قضايا معينة مثل ظاهرة اكتظاظ المدن وتأثيرها على الاستقرار الأهلي، وقضية تأثير التكنولوجيا على تطور المجتمع، ومستقبل الأقاليم السوفياتية ضمن الاتحاد الكبير. كذلك من خاصيات الدراسات المستقبلية السوفياتية التركيز بشكل ظاهر على المتغيرات المادية في تحليل المستقبل وإهمال المتغيرات القيمية والاعتقادات.

المرتكزات التحليلية لعلم الاستشراف

يتطلب التحليل الاستشرافي لقضايا السياسة الدولية توفر مجموعة من المرتكزات التي نوجزها في النقاط التالية:

1- المخيال والتفكير الواسع: وتعني إطلاق العنان للقدرات الذهنية التي قد تتجاوز الواقع القائم والخاصيات الشائعة في الظواهر موضوع الدراسة والقريبة إلى الذهن، إلى تلك الاحتمالات التي تبدو غريبة وغير منطقية؛ بشكل تؤدي إلى توسيع أفق التفكير ليشمل دائرة واسعة من الاحتمالات والمسارات الممكنة وغير الممكنة للأحداث. وبتعبير توم لومباردو هو: "القدرة على خلق تخيلات ذهنية ووقائع افتراضية في أذهننا".[2] بطريقة أخرى، تعمل القدرة التخيلية على شحذ الذهن نحو التفكير حول الخيارات غير المنطقية وكذا الغريبة التي من الممكن أن تشكل مضمون صورة المستقبل.

---

[1] المرجع ذاته، ص ص. 33- 34.

[2] توم لومباردو، "قيمة الوعي بالمستقبل، " في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص. 466.

2- القدرة على الاسشراف: هو القدرة المعرفية على رسم ملامح المستقبل التي يجب أن تتخطى حدود الحاضر والأفق المحدودة للتفكير، وفي بعض الأحيان تخترق حتى حدود المنطق لتقديم أفكار وصور حول الخيارات المحتملة لمسارات المستقبل، بحيث يتبدد معها أو يتقلص عنصر المفاجأة في حال حدوثها.

3- رسم الغايات والأهداف: القصد وراء وضع الأهداف هو اقتصاد الوقت والجهد في تصور المستقبل، ومن ثم يجب تركيز الانتباه على وضع الأهداف الإجرائية أو القابلة للقياس التي تحقق هذه الغاية وتوضح الطريق المختصر نحو معرفة المستقبل. من ناحية أخرى، تخلق عملية وضع الأهداف النزعة الغائية أو الدافعية في السلوك المعرفي للباحث وتوليد دافعية التفكير التي من شأنها أن تذلل العوائق وحلحلة الإشكاليات.

4- التفكير في رصد الإمكانيات: يتضمن هذا العنصر "القدرة على تصور أنواع متعددة أو بديلة من الواقع الافتراضي المستقبلي"؛[1] بحيث لا يركز البحث المعرفي حول مسار واحد أو احتمال بعينه، إنما حول مخرجات متعددة للمستقبل التي يمكن أن تملأ مستقبلا موضوعات الدراسة. إنها عملية تمنح دائرة واسعة للتفكير والتوقع وفرصا كبيرة لنجاح الجهد المعرفي في تحديد ملامح المستقبل.

5- بناء السيناريوهات: يُعبر عن التنفيذ الميداني للتفكير المستقبلي من خلال صوغ النماذج النظرية لإسقاطها على المستقبل، إنها العملية التي تحتاج إلى خبرة ماهرة لدى الباحثين في رسم السيناريو أو على الأقل أفراد مدربون على ذلك يعملون بشكل جماعي ولفترة طويلة نسبيا على بناء النموذج النظري للسيناريو. بمعنى آخر، تعني عملية بناء السيناريو"القابلية على تخيل ووصف تفاصيل معقدة وواقعية لأنواع من الواقع الافتراضي المستقبلي".[2]

6- التمحيص والاستنتاج النقدي: يتضمن المحتوى المفاهيمي لهذا العنصر المعرفي في التفكير المستقبلي، عملية إعمال الفكر النقدي والاستنتاج باستمرار بشكل يغذي العقل، لكن لا تتحقق أغراض هذه العملية إلا إذا تم تبني النظرة النقدية. يمكن تلخيص مضمون هذه الركيزة على أنها:

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] ماري كونواي ، "مراجعة التخطيط الإستراتيجي: منظور مستقبلي، " في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص. 465.

"إمكانية استخدام قواعد الاستنتاج الصحيح والفعال على الاستدلال المنطقي، ومقارنة وتقييم وجهات النظر المختلفة، وتطوير الفرضيات والتعبير عنها بوضوح بواسطة مقابلة التفكير بنظيره".[1]

7- التفتح والإبداع: يتطلب الإستشراف العقل المفتوح وإلغاء كل أشكال النمطية وسيطرة قوالب المعرفة المختلفة المسبقة على ذهن الباحثين، على افتراض أن كل هذه العوامل تشكل قيودا معرفية على توسيع أفق التفكير نحو الاحتمالات الخلاقة للمستقبل. بطريقة أخرى، يمكن تحديد المضمون المفاهيمي لهذا العنصر المعرفي في: "القدرة على أن يكون الفرد مرنا ويقّوم بأمانة وجهات نظر الغير بجانب وجهة نظره وأن يكون مستقبلا للأفكار التي تختلف عن الاعتقادات المرجعية. إنتاج أفكار واختراعات وأنماط سلوكية غير مألوفة".[2] إنه يتضمن مرونة التصور الخيالي وسعة الإدراك المعرفي التي يستطيع بواسطتها العقل التعامل بسهولة مع تعقيدات المستقبل.

8- القدرة على حل المشكلات: تتضمن هذه الركيزة المقدرة الذهنية على إيجاد الحلول القابلة للتطبيق الخاصة بالنهايات الممكنة للمسارات المستقبلية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. إنها تعكس القدرة المعرفية على تشخيص الخاصيات الجوهرية للمشكلة التي تشتق منها المكونات الأساسية للحلول المقترحة؛ على اعتبار أن الدراسات المستقبلية بدون حلول ترفق بنتائجها تكون عديمة الفائدة.

9- صناعة القرار: يتضمن هذا العنصر القدرة على ترجيح احتمال من بين احتمالات أخرى أو انتقاء خيار معين للمسار المستقبلي من بين جملة خيارات أخرى حول الظاهرة محل الدراسة. فهي عملية تشبه تلك التي تتم في إحدى مراحل صناعة القرار في الهرميات البيروقراطية؛ وقد حدد جابز J. Jabes عملية صناعة القرار بكونها: "الهدف الموجّه للسلوك استجابة لحاجة معينة، مع وجود قصد لإشباع الدافع الذي وراء الحاجة. لذلك، تستلزم كل السلوكيات على الأقل قرارات بسيطة."[3] أوهي: "عمل اختيار يتخذه فرد أومنظمة . وتحيط مختلف القيود البدائل المرئية من البيئة ومن داخل هيكل اتخاذ القرارات نفسه، وقد تكون القواعد والإجراءات التي تحكم عملية اتخاذ القرارات أيضا عوامل مهمة مؤثرة في اختيار قرار ما".[4]

---

[1] المكان نفسه.

[2] ماري كونواي ، مرجع سابق، ص. 466.

[3] J. Jabes, « Individual Decision Making, » In Decision Making: Approaches and Analysis, ed. Anthony G. McGrew & M. J. Wilson (Great Britain: Manchester University Press, 1982), p. 53.

[4] جوفر روبرت وأليستار إدواردز،مرجع سابق، ص. 119.

10- التخطيط: هو تصميم عدد من الخطوات التي يمكن أن تتبع لتحقيق هدف مستقبلي معين، ومن ثم هو عملية معرفية متعمدة تستهدف تغيير المستقبل أو إعادة توجيه مساره بشكل يتسق مع الأهداف المحددة مسبقا. غالبا ما يربط المخططون الاستراتيجيون[1] بين عملية التخطيط وصورة المستقبل أو بمعنى آخر أنهم يضعون الخطط بناءً على الصورة المعرفية القائمة في أذهانهم أو بناءً على المستقبل الافتراضي الذي يرغبون أن يتحقق في الواقع المجتمعي، ومن ثم يؤكدون على العلاقة الضرورية بين عمليات التخطيط وشكل المستقبل المرغوب.

11- الرؤية الشمولية الفاحصة: تتعلق هذه الركيزة بحصر كل احتمالات وخيارات الصورة المستقبلية للظاهرة بشكل لا يبقى معها أي احتمال للمفاجأة أو على الأقل يقلص فرصها إلى حدودها الدنيا؛ إنها القدرة على رسم الصورة الكلية للمستقبل والتي توضع أمام صناع القرار والناس العاديين لينظروا عبرها إلى المستقبل بشكل واضح.[2]

إن توظيف هذه الركائز المعرفية في تحليل المستقبل سوف يساعد على دمج الدراسات الاستشرافية في التطور المؤسساتي للحكومات والهيئات؛ومساعدة صناع القرار في الحكومات الوطنية والقادة في المؤسسات المختلفة على صناعة السياسات الفّعالة لمواجهة تحديات المستقبل. لا شك أن كلا من الحكومات والمؤسسات الاقتصادية ترغب في حدوث الوضع المستقبلي المريح عبر خلق الاستراتيجيات التي تمكنهم من التجاوب الفعال مع متطلبات المستقبل؛ يقودنا هذا إلى الاستنتاج الذي خلص إليه مارتن فان درستين Martin Van Der Stein عندما قال : "... دمج أو تكامل الدراسات المستقبلية في طرق التعلم المؤسساتية ورسكلتها، وهذا يعني أن على صناع السياسة استخدام التفكير المستقبلي لوضع النظريات حول الأوضاع المستقبلية للبيئة الخارجية ذات العلاقة، ولمحاولة توقع التغير الحاصل. ويتمكن صناع السياسة العامة من خلال تحليل الاتجاهات والمحاذير والإحتياطات المبكرة حول التغيرات الممكنة التي قد تؤثر على سياساتهم ".[3]

---

[1] ماري كونواي ، مرجع سابق، ص ص. 465- 66.
[2] توم لومباردو، مرجع سابق، ص ص. 466- 48.
[3] مارتين فان در ستين، "دمج الدراسات المستقبلية في وضع السياسة العامة، " في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص ص. 402- 404

الاستشراف الاستراتيجي

الاستشراف الاستراتيجي من المصطلحات المطروحة في تراث الدراسات المستقبلية للإشارة إلى تلك التحليلات التي تتعقب المسارات الكبرى للأحداث والتطورات في المستقبل؛ولا يحدث ذلك إلا إذا توفرت قدرة تنبؤية كبيرة يمكن تحديدها مفاهيميا بأنها: "القدرة على إيجاد نظرة عالية متجهة إلى الأمام ومتسقة، ومفيدة والحفاظ عليها، وتوظيف الاستشراف الذي يتم الحصول عليه بطرق ذات فائدة للمؤسسة".[1]

فالاستشراف الاستراتيجي كعملية فكرية يعني الحاجة إلى توفير المعرفة التي تساعد على تبديد المخاوف والهواجس ومظاهر القلق حول المستقبل، التي أصبحت في المجتمعات الحديثة لا تنتاب فقط صناع القرار في الحكومات الوطنية وإنما تتملك كل فرد في المجتمع؛ والمتمحورة حول مشاكل الوظيفة، الصحة، السكن، الحياة الاجتماعية، البيئة، الأمن، وغيرها.

تبدو عملية الاستشراف الاستراتيجي معقدة بشكل متزايد، بالرغم من أن أنظمة جمع ومعالجة المعلومات الحديثة قد ذللت الكثير من الصعوبات. عموما، يعتقد المستقبليون أن الاستشراف الاستراتيجي يمكن أن يأخذ ثلاث مراحل رئيسية وهي: 1) التفكير الاستراتيجي، 2) التخطيط الاستراتيجي، 3) واتخاذ القرار الاستراتيجي.

بصفة عامة تعني كلمة التفكير الاستراتيجي: "تبادل هدف مترابط باتساق، وتحويله إلى خطوات عمل منهجية موثقة، يمكن تنفيذها للوصول إلى النتائج المتفق عليها [في المستقبل]".[2] بالرغم من الغموض المفاهيمي الذي يغشى هذا التعريف، إلا أن التفكير الاستراتيجي عادة يوفر الأرضية المناسبة لصياغة الأهداف وبلورة التصورات العامة والطريقة المحتملة لصناعة القرارات حول المستقبل المرغوب؛ وغالبا ما يستغرق التفكير الاستراتيجي المدى البعيد والأهداف الكبرى التي عادة تتجاوز عتبات الحاضر والمستقبل القريب.

---

[1] ماري كونواي ، "مراجعة التخطيط الإستراتيجي: منظور مستقبلي، " في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص. 473.

[2] ماري كونواي ، مرجع سابق، ص. 474.

يتعلق عادة التخطيط الاستراتيجي بالتصميم القبلي للشكل الذي سوف يكون عليه المستقبل مرفوقا -على المدى الطويل- بتحديد الموارد والأدوات التي يمكن الاستعانة بها من أجل التأثير في المسارات الكبرى للمستقبل.

تتعلق الخطوات اللاحقة في بناء تصورات التخطيط الاستراتيجي بعملية صناعة القرار الاستراتيجي الخاصة بتحديد التدابير اللازمة لتجسيد صورة المستقبل في الواقع الملموس، تعكس الخطوة التالية مستوى الالتقاء بين التفكير الاستراتيجي والتخطيط أين يتم إيجاد الأرضية المناسبة لجعل رزمة التخطيط تعمل في البيئة الفعلية. غالبا ما تتطابق عملية صناعة القرار الاستراتيجي بشكل كامل مع محتوى نظرية صناعة القرار العقلاني،[1] من حيث الأهداف والخطوات والمراحل التي تتبع في صناعة القرار، خاصة فيما يتعلق بإحصاء البدائل المحتملة والممكنة، التداول العقلاني للخيارات، انتقاء البديل الأكثر عقلانية، عملية التقييم وإمكانية التطبيق، وغيرها من الخطوات الإجرائية والعمليات المركبة المضمنة في نظرية صناعة القرار العقلاني. إن التمييز بين المراحل الثلاث للاستشراف الاستراتيجي يتحدد في أنه إذا كان: "التفكير الاستراتيجي يقوم باستقصاء الإمكانيات والخيارات فإن صنع القرار الاستراتيجي يتعلق بتحديد الاتجاهات، بينما يتعلق التخطيط الاستراتيجي بتنفيذ الأفعال وتحتاج الاستراتيجية الناجحة إلى المراحل الثلاث جميعها"؛[2] تتحدد هذه المراحل في التفكير الاستراتيجي، التخطيط الاستراتيجي، وصنع القرار الاستراتيجي.

تكمن خلفية التأكيد على العلاقة التلازمية بين المراحل الثلاث لعملية الاستشراف الاستراتيجي في أنه بدون تحول الأفكار الاستراتيجية والقرارات المتخذة بشأنها إلى سياسات عملية، يبقى مجرد أفكار عقلية بدون قيمة عملية تنعكس على المستقبل الفعلي للمجتمع. لذلك، تنطوي مرحلة التخطيط الاستراتيجي على أهمية حاسمة في التدخل من أجل توجيه المستقبل والتأثير في مساراته؛ ومن ثم فهي توجه المرحلة التنفيذية للاستشراف الاستراتيجي.

في محاولة لتطوير نموذج للاستشراف الاستراتيجي، عرض ريتشارد سلوتر Richard A. Slaughter تصميما مكونا من خمسة مراحل -بدل الثلاثة السابقة-، وهي: 1) الافتراض بأن لأي إنسان قابلية فطرية كبيرة لاستشراف المستقبل والرغبة في معرفة المجهول؛ 2) الانخراط في عمليات الاستشراف من خلال

[1] Ole R. Holsti, "Theories of Crisis Decision Making," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 300-20.

[2] ماري كونواي ، مرجع سابق، ص. 475.

استخدام المفاهيم والأفكار الخاصة به لتوليد التصورات المحدّدة للملامح التقريبية للمستقبل؛ 3) اتباع طرق فعالة وممنهجة تساعد على استشراف المستقبل من الناحية العملية؛ 4) تحويل العملية الاستشرافية إلى شكلها المؤسساتي بإيجاد هيئات أو دوائر محترفة داخل المؤسسات والبيروقراطيات المختلفة للحكومات والمنظمات، تتولى عملية الاستشراف بشكل دوري منظم؛ 5) نقل وتحويل الاستشراف إلى نمط تفكير اجتماعي يحمل كاهتمام من قبل المجتمع العام؛ بشكل يوفر قاعدة سوسيولوجية تحتضن وتشجع الاستشراف الاستراتيجي.

من هذا المنظور، يعتبر الميل نحو الاستشراف خاصية متأصلة في البنية النفسية-العقلية للإنسان بالفطرة، ومن ثم ينخرط بطريقة آلية ولاشعورية في التعرف على المستقبل. تبدأ عملية الاستشراف بافتراض الميل الأولي لدى الفرد نحو معرفة المستقبل كدافع نفسي متأصل في أعماق الذات، الذي يجب استغلاله من أجل خلق ذهنية الاستشراف كنمط سلوكي ملازم للفرد في الحياة اليومية؛ على عكس المنظور التقليدي الذي يقضي بأن التفكير الاستراتيجي الاستشرافي هو اهتمام يشغل فقط أذهان القادة في المؤسسات وصناع القرار في الحكومات. إن الغاية العملية المرجوة من وراء هذا النموذج من الاستشراف محددة في نقل التفكير من المستوى الفردي إلى مستوى التفكير التشاركي، وهي الدائرة التي يتم فيها تداول وجهات نظر مختلفة بتجارب وإدراكات متغايرة في استبصار المستقبل؛ ومن ثم الاستشراف الجماعي للمستقبل أو بتعبير ماري كونواي يجب: "أن يتحرك التفكير من داخل دماغ الفرد إلى التفكير التشاركي، من الضمني إلى الصريح، ومن الفردي إلى الجماعي، ومن اللاوعي إلى الوعي.."[1] كما أن التفكير الإستراتيجي يتعلق بتقييم و مراجعة و بلورة الخيارات المناسبة للتعامل مع المشكلات المستقبلية من خلال طرح جملة من الإستفهامات 2. التي سنوضحها بشيئ من التفصيل في عنصر لاحق.

فالمنتظمات الحداثية مبنية في مجملها على بنية المشاركة المجتمعية، أين تتقاسم الدوائر الرسمية والفعاليات المدنية وعموم المجتمع أعباء صناعة القررات، وبالمقابل تتقاسم أيضا تبعات تنفيذها.

متطلبات وشروط الاستشراف الاستراتيجي

يظهر أن الاستشراف عملية طويلة الأمد يخضع أصحابها إلى تدريب كبير ومتطور للتنبؤ وبناء نماذج توقع المستقبل؛ إنها عملية يتفاعل معها المدراء والأفراد العاديون العاملون في المؤسسات بشكل يومي كجزء

[1] ماري كونواي ، مرجع سبق ذكره، ص ص. 476- 82.
2ميشال غوديبه و أخرون،الإستشراف الإستراتيجي للمؤسسات و الأقاليم (تعريب :محمد سليم قلالة و قيس الهمامي)باريس:مخبر الإبتكار و الإستشراف و التنظيم، د ت ن،ص ص 35-36.

من الثقافة المهنية. تتقدم وتتراكم عملية الاستشراف عندما يخصص جزء من تفكير القادة والمدراء اليومي للتفكير بشكل منظم حول المستقبل، من أجل جذب انتباه الأفراد لأهميته وإبقاء الأذهان مركزة حوله؛ وبذلك يبقى الاستشراف دائما حاضرا في الذهن بشكل يؤدي بدوره إلى توليد الأفكار وتصفيف الخيارات الخلاقة وتعقب مسارات المستقبل. الاستشراف الاستراتيجي، لا يكون عملية مفعّلة إلا في ظل توفر شروط موضوعية منها، 1) أن تكون عملية الاستشراف الاستراتيجي عامة وشاملة لكل الأفراد العاملين في المؤسسات والمدراء التنفيذيين، بحيث يصبح السلوك التلقائي لهؤلاء قائم على التفكير الاستراتيجي؛ إذا تم خلق هذا الظرف العام، فإن المؤسسة تستطيع أن تصنع لنفسها المستقبل المرغوب وتكون على وعي بصورته. 2) أن يكون عمل المؤسسة قائم على الاستدامة التي تقضي بضرورة وجود فكرة المسئولية الأخلاقية حول المحافظة على موارد وحاجات الأجيال القادمة في التعامل مع موجودات الطبيعة. تتضمن هذه النزعة التفكير المستقبلي في التفاعل مع كوكب الأرض من حيث صيانة الموارد، والتفكير حول الموارد المتجددة، وحماية العناصر الطبيعية والأنواع الحيوية. وبذلك، تفرض النزعة الاستدامية التفكير المستقبلي في تخطيط سلوك الأفراد داخل المؤسسات. 3) توسيع أفق تفكير وتخطيط المؤسسة ليشمل دوائر أكبر من الربح الآني أو الإدارة الجزئية للمشاكل اليومية، الذي بدوره يوسع أفق التفكير الاستشرافي ليشمل مراحل زمنية بعيدة تبنى على أساسها خطط المؤسسة الاستراتيجية في المستقبل 4) تركيز التفكير الاستشرافي على قضايا محددة أين تستطيع المؤسسة أن تطور صورة للمستقبل الذي سوف تكون عليه، بالإضافة إلى وضع قائمة تشمل الاتجاهات المحتملة لتطور المؤسسة في المستقبل. 5) توظيف مصفوفة مختلطة من المناهج والأدوات والأساليب الكمية والكيفية في تحليل قضايا المستقبل؛ للوصول إلى نتائج متماسكة حول مسارات المستقبل.[1]

يوفر الافتراض الجوهري الخاص بالاستشراف الاستراتيجي -الدافعية المتأصلة في الذات الفردية لمعرفة المستقبل- أرضية مهمة للتحليل المستقبلي، من خلال الكشف عن تركيب النفس الإنسانية القائمة على التوق الشديد لمعرفة المستقبل المجهول؛ والتي حددها إبراهام ماسلوA.Maslow في الحاجة للمعلومات[2] بصفة عامة، التي لا شك أن تلك المعلومات حول ما هوآتي تشكل دافعا ملحا للتنبؤ بالمستقبل. دافع التوقع الذاتي لمعرفة المستقبل عبارة عن ديناميكيات محرّكة بواسطة سلسلة من المخاوف والفضول وطلب الأمن، التي تساور الإنسان على المستوى الفردي والحكومات والمؤسسات على المستوى الاجتماعي.

[1] ماري كونواي ، مرجع سابق، ص ص. 482- 84.

[2] Abraham Maslow, « Humanistic Theory of Personality," In Personality Theories: Basic Assumption, Research, and Applications, ed. Larry A. Hjelle and Daniel J. Ziegler (New york: McGraw-Hill International Editions), pp. 440- 84.

الحقيقة أن الغموض -بصفة عامة وحول المستقبل بشكل خاص- يشكل عبأ نفسيا وعقليا متزايد على الإنسان والحكومات على حد سواء. وإذا كان ليون فيستنجر[1] قد عبّر بوضوح عن هذا القلق الناجم عن الغموض بالتنافر المعرفي الذي يستغرق فترة زمنية قصيرة ومن ثم قدّم له حلولا ظرفية، إلا أن القلق المعرفي حول المستقبل هو أطول مدة بسبب استغراق التفكير لفترة زمنية طويلة حول المستقبل؛ لا يبدد إلا بواسطة علم الاستشراف. لكن النقطة الأكثر أهمية بالنسبة لهذا الحقل من المعرفة، هي أن القلق والخوف الفردي والجماعي حول ما هو آتي له قيمة إيجابية ومكونا مساعدا على خلق الدافعية حول تطوير المعرفة المستقبلية، على اعتبار أن هذا القلق سوف يتحول إلى إرادة مندفعة لمعرفة مضامين الزمن القادم. لذلك، سوف تتلخص مهمة علم الاستشراف في استغلال هذه الدوافع الفردية وتنظيم التوق نحو معرفة المستقبل من أجل بلورة المعرفة المستقبلية، التي بدورها تتحول إلى استراتيجيات مستقبلية؛ وهو التجسيد العملي والطريقة الميدانية لتحويل هذه المعرفة إلى أشكال من الإنتاج الاستشرافي لتأمين المستقبل المرغوب أو الاستعداد للوضع المشؤوم.[2] من هذا المنظور، يصبح علم الاستشراف يعني معرفة مكونات الزمن الآتي المفضية إلى الاستعداد المنظم المستغرق لفترة الزمن البعيد من أجل خلق المستقبل المرغوب أو احتواء الآثار السيئة له.

أهمية ودور الدراسات الاستشرافية

يستمد البحث في المستقبليات أهميته المثيرة من حالة التعقيد التي تغشى عالم الاجتماع الإنساني، وعدم خضوع الظواهر السياسية والاجتماعية لمسارات خطية في التطور؛ بالإضافة إلى كثرة الأحداث المفاجئة والأوضاع غير المتوقعة مثل أحداث 11 سبتمبر 2001 والحروب الأهلية في العالم العربي.

يتحدد دور الدراسات الاستشرافية على نحو دقيق في محاولة تقليص كلفة أحداث وظواهر المستقبل عبر تبديد عنصر المفاجأة الذي عادة يربك الاستجابات المجتمعية والسلطوية المناسبة. وهذا يعني بطريقة أخرى أنها تساعد على خلق دافعية الاستعداد لمتطلبات وشروط الحياة المستقبلية، وتعبئة الأطراف المختلفة (الدول وغير الدول) من أجل العمل لأن يكون الوضع أفضل في المستقبل.

---

[1] Leon Festinger, « An Introduction to the Theory of Dissonance," In Sources: Notable Selections in Psychology, 2nd ed., ed. Terry F. Pettijohn (United States of America: Dushkin/McGraw-Hill, 1997), pp. 328-33.

[2] ريتشارد أ. سلوتر، "المستبقليات المتكاملة عصر جديد لممارسي المستقبليات، " في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص ص. 495- 97.

الهدف في الدراسات المستقبلية هو خلق أفق واسع للتفكير حول الزمن القادم، وتصفيف الخيارات الممكنة والمحتملة لمسارات التطوير ومعالجة المشاكل المركبة ورسم صورة للتعامل مع مشاكل الندرة والكثافة السكانية والأزمات الأمنية والشغل والاستقرار. وفي هذا السياق تجعل الدراسات الاستشرافية كلا من صناع القرار ومختلف فواعل المجتمع في تماس مع بعضها البعض تتشارك حول التصرف المناسب في الزمن القادم، ومن ثم تقليص النفقات واختصار المسافات وتلافي المتاهات.[1]

إن الدراسات الاستشرافية لا تؤدي دورها الحيوي في رسم صورة الزمن القادم إلا إذا انتقلت من المحاولات الفردية إلى المرحلة المؤسساتية ذات الخاصية الجماعية في البحث والتحليل والتنبؤ. يتم ذلك عبر تشكيل فرق بحث متنوعة المهارات والاهتمامات، تحت مؤسسات حكومية أو القطاع الخاص التي لها اهتمام بمعرفة مستقبل ظواهر معينة، عادة تتحدد فائدة العمل الجماعي في التحليل الشمولي والنظرة المتعددة للجوانب وكذا التداول الجماعي للمشكلات المعقدة، بالإضافة إلى نسج نوع من التكامل والتنسيق بين الآراء المتدفقة من فروع المعرفة المختلفة؛ بمعنى آخر تحقيق نوع من التكامل المعرفي. لقد لخص هذه الفكرة الجوهرية مارتين فان در ستين بقوله: "... وبإمكان الدراسات المستقبلية أن تؤطر من قبل المستقبليين، كطريقة لمساعدة صناع القرار السياسة لإيجاد الزخم المطلوب لاختراق الحواجز التنظيمية والسياسية والعلمية، ولإعادة تأطير الخطاب المؤسساتي".[1] سوف تقود هذه العملية تدريجيا إلى مرحلة أكثر أهمية في تثبيت الحقل المحددة في: "دمج أو تكامل الدراسات المستقبلية في طرق التعلم المؤسساتية، وهذا يعني أن على صناع السياسة استخدام التفكير المستقبلي لوضع النظريات حول الأوضاع المستقبلية للبيئة الخارجية ذات العلاقة، ولمحاولة توقع التغير الحاصل".[2]

لقد صعّدت التغييرات السريعة في شؤون العلاقات الدولية المعاصرة المتخمة بالتطورات غير الخطية للأحداث والمخرجات المفاجئة، قيمة الدراسات المستقبلية والدور الحيوي للعاملين في مراكز الدراسات الاستشرافية عبر العالم؛ سواء تعلق الأمر بالتطورات المستقبلية المحتملة والممكنة لعالم الاجتماع الإنساني أو عالم الطبيعة والفيزياء الكونية داخل الأرض وفي الفضاء الخارجي. صحيح أن الحكومات الوطنية عبر العالم تولي الاهتمام في المقام الأول للشؤون العسكرية والاستراتيجية بسبب حساسية القضايا الأمنية

[1] عامر مصباح، الدراسات الإستشرافية ، النماذج والتقنيات، مرجع سابق، ص، 82.
[2] مارتين فان در ستين، "دمج الدراسات المستقبلية في وضع السياسة العامة، " في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص. 402.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص. 404.
[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص، 84

وارتباطها المباشر والفوري بالبقاء القومي للدولة؛ إلا أن جهود الأبحاث المستقبلية تتجه بشكل حثيث نحو بحث واستشراف مستقبل القضايا المتعلقة بالطاقة، المياه، المناخ، الغذاء، والنمو الديمغرافي. يكمن السبب الرئيسي وراء ارتفاع قيمة هذه الموضوعات في ارتباطها بالاستثمارات العالمية المتدفقة عبر الحدود وتنامي أنشطة الشركات الكبرى وكذا تأثير ديناميكيات العولمة الاقتصادية وتصاعد حجم وتأثير فواعل النظام العالمي (المجتمع المدني العالمي مثلا). لقد زادت كل هذه الاعتبارات وأخرى من قيمة وحيوية دور المستقبليين والدراسات المستقبلية في تأمين الحياة الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمع العالمي.[2]

بصفة عامة، يمكن تلخيص دور المستقبليين في ما يلي : 1) يتحدد الدور الأول للمستقبليين في توفير المعلومات المتماسكة وبناء قاعدة بيانات حول المسارات المحتملة والممكنة لمجالات-القضية المختلفة الخاصة بمنطقة معينة أو مجموعة مناطق أو حتى الكون ككل، خاصة تلك المناطق التي تشكل مصدر قلق متزايد لصناع القرار أو تمثل الإرث المشترك، وتشهد تهديدات متزايدة. إن هذه المعرفة حول المستقبل مبلورة ضمن أرقام إمبريقية ومنحنيات تشكيلية تضع الصورة المتكاملة أمام صناع القرار من أجل بناء استراتيجيات ووضع السياسات القابلة للعمل في المستقبل أو تتجاوب بفعالية مع تحدياته.

2) يتحدد المكّون الثاني الخاص بدور المستقبليين في جعل نتائج الدراسات الاستشرافية جزءً من مضمون السياسات الوطنية للحكومات، وتصبح محددا حاسما في صياغة خيارات وانتقاء بدائل عملية صناعة القرار الوطني. بمعنى آخر، إنها تساعد على إضفاء طابع العقلانية وخاصية الرشادة على عملية صناعة القرار الوطني، بشكل يجعلها في تماس مع الواقع المستقبلي للدول والمجتمعات؛ وتمتد على مستوى الدائرة الأوسع وهي المجتمع العالمي وقضايا النظام الدولي ككل.

3) يكمن الجانب الثالث المشكّل لدور المستقبليين في توجيه صناعة القرار داخل الحكومات الوطنية وأنظمة الحوكمة المختلفة من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة لأجندة السياسة المختلفة: السياسة، الاقتصاد، الأمن، البيئة، الديموغرافيا، السوسيولوجيا وغيرها. على افتراض أن في كثير من الأحيان تزدحم أجندة صناع القرار بالموضوعات والأعمال الضاغطة، تساعد الدراسات المستقبلية على تمكنيهم من ترتيب الأجندة وفقا لأهميتها وخطورتها من جهة، ومن ناحية أخرى توفر الأرضية المناسبة والواضحة لاتخاذ القرارات الصحيحة بسهولة

بواسطة إضفاء الجانب الفني عليها وتقريب وجهات النظر بين الآراء المتباعدة وتبديد فرص ظهور الاستقطابات المحتملة.[1]

4) يمكن تحديد العنصر الرابع المشكّل لدور المستقبليين في تبديد حالات القلق والشك وإزالة جوانب الغموض حول الصورة المحتملة والممكنة للمستقبل؛ في نفس الوقت تشكل الدراسات الاستشرافية بطريقة غير مباشرة نظام الإنذار المبكر لأزمات المستقبل.

رصد التغير كجزء من دور المستقبليين

يعتقد بعض المستقبليين أن من ضمن أدوار الدراسات الاستشرافية في المجتمعات هو رصد التغيرات التي تطرأ على الأحداث والظواهر والتنبؤ بمساراتها في المستقبل.على افتراض أن التغير يتلازم بشكل وثيق مع عملية التكيف التي عندما تتعثر لأي سبب من الأسباب، تخلّف وراءها سلسلة من الاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني. من الناحية المنهجية وبناءً على تراث الدراسات المستقبلية، يمكن تناول مسألة الرصد الاستشرافي لخاصية التغير في الظواهر والتنبؤ بمسارها في المستقبل من خلال تحديد أوجه التحليل في النقاط التالية:[1]

1) تحديد مدى التغير، والذي يعني ضبط الحجم أو الدائرة التي يستغرقها التغير في الظاهرة: هل هي طفيفة، جزئية أو كلية. وهذا يعني رسم الصورة الكلية للتغير، ما يمكن من الإدراك الدقيق لدائرة التغير الجارية في الظاهرة والتعبير عنها بلغة واضحة ومفهومة.

2) تحديد طبيعة التغير القائم من حيث أنه كمي بشكل يستدعي من الباحثين المستقبليين أن يوظفوا الأدوات الكمية والأساليب الإحصائية لحساب نسبة التغير وإجراء المقارنات الكمية للوصول إلى نتائج متماسكة نسبيا يمكن الوثوق بها، أو بمعنى آخر، التعبير عن مدى التغير وحجمه بلغة كمية دقيقة. أو أنه تغير كيفي يتطلب المناهج التفسيرية والوصفية وكذا استخدام المقارنات التناظرية التي تتلاءم مع طبيعة التحليل الكيفي للموضوعات؛ وفي حالات أخرى يمكن أن نجد أنفسنا أمام مزيج من التغيرات الكيفية والكمية تتلازمان معا في نفس الظاهرة.

[1] مارتين فان در ستين، "دمج الدراسات المستقبلية في وضع السياسة العامة، " في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص ص. 380- 383.

3) شكل التغير ينطوي على أهمية كبيرة بسبب انعكاسه بشكل مباشر على المجتمع والأحداث الجارية. إذ قد يأخذ التغير الشكل المستمر المتصاعد بحيث يؤدي في نهاية المطاف إلى التراكم وزيادة قوة التأثير، على العكس عندما يأخذ التغيير الشكل المتقطع الذي عادة لا تترافق معه قوة تأثير متزايدة على مخرجات السلوك بصفة عامة. فعلى سبيل المثال، التغير الذي تفرضه وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي هو ذو شكل مستمر بسبب تدخلها المتزايد في خصوصيات الحياة الاجتماعية الإنسانية.

4) يتحدد العنصر الرابع حول رصد التغير في ضبط إيقاع التغير من حيث السرعة أو البطء، بحيث أن التغيرات السريعة عادة يشعر بها كل الناس حتى أولئك غير المهتمين بالموضوع مثل التغير في التجمعات الحضرية وحركة الطرق والنمو الاقتصادي؛ في حين أن التغير البطيء عادة يحدده فقط المتتبعون والمتخصصون في الموضوع مثل التغير في تآكل طبقة الأوزون أو تراجع الأراضي الزراعية أو ذوبان الجليد في القطبين. كذلك يتضمن عنصر إيقاع التغير تحديد مستوى حركته هل هي بوتيرة سريعة أو متذبذبة أو ثابتة؟ على اعتبار أن تحديد هذه المستويات تنعكس أهميتها في ضبط جوهرية التغير من عدمها بالنسبة للمجتمعات وصناع القرار في الحكومات الوطنية، من حيث ارتباطها بعملية التكيف مع مخرجات التغير الجديدة والاستعداد أو التعبئة للتجاوب مع السيناريوهات المحتملة والممكنة للأوضاع التي تترتب عن كل شكل من أشكال التغير.

5) إدراك التغير، والذي يشير إلى ضرورة الوعي العقلي المتكامل لحدود ومفردات وأبعاد التغير وليس مجرد تخمينات غير متماسكة أو متناقضة، بحيث تخضع بشكل مكرر للتحكيم العقلي والاستدلال عليها بشكل ثابت بواسطة الحجج العقلية. فعلى سبيل المثال يمكن إدراك التغير داخل المجتمعات بسبب شيوع التعليم والانخراط المتزايد للجنسين في عالم شغل والمشاركة الجماعية في التنمية الاقتصادية وتطوير المهارة المهنية.

6) يتحدد العنصر السادس والأخير -فيما أسماه الأستاذ وليد عبد الحي- في فكرة "مركزية التغير"،[1] والتي تعني التفاعل البؤري الذي يشكل مصدر دفع وتغذية مستمرة أو متقطعة للتغير في مسار الأحداث أو الظواهر؛ بشكل يمكن تمييزها عن البؤر الثانوية أو الهامشية أو حتى المظللة. لهذه

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص. 12-13.
أنظر أيضا:سليم قلالة،أ "همية الدراسات المستقبلية في القرن21،" مرجع سابق ،ص ،256-257

الخاصية أهميتها المنهجية الكامنة في توجيه جهود الباحثين وتجميع انتباههم حول مركز التغير وتحميهم من التشتت عبر عدة مراكز، مما يزيد من فعالية البحث والقدرة على تحديد معالم التغير الجوهرية. من ناحية أخرى، تفيد هذه الخاصية في تحديد الأبعاد والمدى الذي يشمله التغير، وقيمتها بالنسبة للمجتمعات والدول هل هي مهمة أم أقل أهمية؟ فعلى سبيل المثال، التغير في نمط التهديدات الأمنية التي تواجه دول شمال إفريقيا هو مركزي، التي تتعلق بتهريب الأسلحة، الإرهاب، التطرف، عدم الاستقرار السياسي؛ وله أبعاد مهمة بالنسبة لصناع القرار في حكومات دول البحر المتوسط بسبب التأثير المتزايد على المصالح.

التأثير في المستقبل

يتضمن أيضا دور الدراسات الاستشرافية العمل على التأثير في المستقبل بواسطة التنبؤ والتوصية بالأساليب والاستراتيجيات التي يمكن أن تحّول أو تؤثر على مسارات الأحداث في الزمن القادم. على افتراض أن المستقبل هو الجزء الزمني الوحيد الذي يمكن التصرف فيه أو التأثير في اتجاهاته لأنه لم يحدث بعد، أما الماضي فقد اكتملت أحداثه والحاضر هي جارية ويتفاعل معها الناس وبالتالي من الصعب التأثير على اتجاهاتها. يمكن القول أن التأثير في المستقبل يشكل الغاية الجوهرية الكبرى لبحوث المستقبليات بالنسبة لكل الأطراف ذات العلاقة: أكاديميين، صناع قرار، مدراء مؤسسات وأفراد عاديين، على اعتبار أن التوق لمعرفة المستقبل هو من أجل الاستعداد له أو التأثير في مخرجاته نحو الغايات المرغوبة؛ وبذلك تكون الفائدة العملية الملموسة من معرفة المستقبل القدرة على التأثير كجزء من دور الدراسات الاستشرافية. تتضمن هذه الغاية الملموسة أهداف تحسين الوضع المجتمعي الكلي للجماعة أو الدولة وتحقيق الموقع الجيد للتفاعل بفعالية مع المخرجات المتوقعة، وتحسين قدرات المؤسسات والفواعل المختلفة في التجاوب الإيجابي مع معطيات المستقبل.

الحقيقة أن مفهوم المستقبل -كزمن متفاوت بين فترة وأخرى الذي يؤثر بدوره في حجم الجهد من أجل التأثير فيه بالنسبة للأستاذ وليد عبد الحي-، يشمل: "المستقبل المباشر: عامان فما دون، المستقبل القريب: من أكثر من عامين إلى خمسة أعوام، المستقبل المتوسط: من خمسة أعوام إلى عشرين عاما، المستقبل البعيد: من أكثر من عشرين عاما إلى خمسين عاما، المستقبل غير المتطور: ما فوق ذلك".[1] لا تظهر

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص. 16.

ملامح التأثير في مخرجات المستقبل بشكل بارز وواضح في الأنواع الأولى، وإنما النوعين الأخيرين هما الأكثر قابلية للتأثير والصياغة بسبب وجود المدى الكافي للتخطيط والتعبئة البشرية وتوفير الموارد اللازمة. على اعتبار أن مهمة التأثير في المستقبل تنطوي على تعقيدات مؤسساتية وإدراكية كبيرة تتعلق بسرعة اقتناع صناع القرار والأطراف الأخرى بنتائج بحوث الدراسات الاستشرافية وكذلك بطء التجاوب بسبب التقاليد البيروقراطية المألوفة في العمل والقيود السياسية والمؤسسية. تتدخل كل هذه الاعتبارات في تأكيد ضرورة تركيز الانتباه على المستقبل البعيد الممتد لزمن أكثر من الفترات الأخرى، من أجل التحكم في مخرجاته أو إعادة توجيه مساراته. ناهيك على أن الكثير من الظواهر المختلفة تؤثر ببطء في شكل المستقبل ومخرجاته، وبالتالي يجد الباحثون أنفسهم يتعاملون مع "زمن الاستغراق Lead Time" الذي يعرّفه وليد عبد الحي بأنه: "الفترة الفاصلة بين وقوع الحدث وبدء تداعي نتائج وقوعه واكتمال هذه النتائج."[1]

استشراف المستقبل والتدخل المتعمّد

تتداخل مسائل الاستشراف مع القضايا الاستراتيجية بسبب العلاقة الوثيقة بين الرغبة في معرفة المستقبل والاستعداد لمواجهة حقائقه، الذي عادة يكون قائما على بناء الاستراتيجيات وتحديد الأدوات التي تجعل المستقبل موجها نحو الغايات المرغوبة؛ في حين أن الاستشراف يقلص من عنصر المفاجأة ويجنب التقهقر الحاد للأحداث. بطريقة أخرى، يعني الاستشراف المعرفة الاستباقية للمستقبل التي تتحول وظيفيا إلى قاعدة بيانات أساسية للتفكير الاستراتيجي، ومن ثم يمكن القول أن الأخير هو وظيفة للأولى؛ على افتراض أن الاستشراف يطرح السؤال الأولي: ماذا يمكن أن يحدث؟ في حين أن التفكير الاستراتيجي يطرح السؤال الأولي: ما العمل؟ من ناحية أخرى، يتعلق الاستشراف بتوقع المسارات المحتملة والممكنة للظواهر المدروسة دون التدخل المتعمد لتوجيهها نحو غايات محددة، في حين أن التفكير الاستراتيجي متعلق بتقييم ومراجعة وبلورة الخيارات الموجهة للتعامل مع تعقيدات المستقبل؛ من خلال الإجابة عن سؤال: ما العمل، وما هي الأدوات اللازمة لإنجاز العمل؟ ولتوضيح علاقة التفكير الاستراتيجي الوثيقة بالمستقبل، يجب طرح والإجابة على مجموعة من الأسئلة: "1) ماذا يمكن أن يحدث؟ 2) ماذا سأفعل؟ 3) كيف سأفعله؟ 4) ومسألة أساسية أولية من أنا؟"[2] لا يشمل مضمون هذه الأسئلة فقط طريقة العمل في المستقبل، وإنما يشمل أيضا هوية المؤسسة أو الهيئة أو أي فاعل آخر يقوم بتصميم استراتيجية العمل المستقبلي؛ للتعامل مع التغيرات

[1] نفس المرجع، ص. 18.

[2] ميشال غوديه وآخرون، الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم، تع. محمد سليم قلالة وقيس الهمامي (باريس: مخبر الابتكار، الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم، د. ت.)، ص. 36.

المحتملة، على افتراض أن الهوية تعطي الصورة حول الموارد المتاحة ومستوى التعبئة الممكنة وكذا أسلوب وآليات العمل والأفراد الذين سوف يجندون لتنفيذ استراتيجية العمل في المستقبل. تشكل كل هذه العناصر مكونات رئيسية في بناء وتنفيذ الاستراتيجية، القائمة أساسا على قاعدة بيانات الاستشراف المستقبلي.

من خلال الصياغة المفاهيمية والأسئلة الجوهرية المطروحة من قبل كل فرع من هذين الفرعين المعرفيين، يظهر التمايز النظري والمنهجي بين الاستشراف والتفكير الاستراتيجي والعلاقة الوثيقة بينهما؛ لكن على الرغم من هذا التمايز النظري، إلا أنهما متكاملان بنائيا وفي حالة اعتماد متبادل تحليلي بحيث يعتبر أحدهما قاعدة بيانات تحليلية للآخر، وفي نفس الوقت تعتبر مخرجات الآخر مؤشرات إمبريقية أساسية لتغير مسارات المستقبل.

النمذجة الاستشرافية

هناك عدة تعاريف لمصطلح النموذج، والتي منها ما أورده محمد محمود ربيع بمعية عدد من الباحثين بأنه: "بناء نظري نحاكي من خلاله بنية وتركيبة منظومة ما وكذلك آلية وتفاعلات مكوناتها وكذا الظروف الخارجية المحيطة بها". وقد قسموا النماذج إلى مستويين رئيسيين هما: نماذج النظم الفرعية، ونماذج النظم الملكية. وتعني الأولى تلك النماذج التي "تحاكي عمل نظم محددة في قطاعات معينة من نظام كلي مثل السلطة التشريعية، الحزب، هيئة صنع القرار." وتعني الثانية تلك النماذج التي "تحاكي بناء وآلية نظام رئيسي مثل النظام الدولي أو نظام إقليمي، وبالتالي تصبح النماذج الأولى –نماذج النظم الفرعية- أحد مكونات نماذج النظام الملكية."[1]

ويعرّف وليد عبد الحي النموذج بأنه: "بناء نظري نحاكي من خلاله آلية عمل نسق معين واقعي، ونجسد من خلاله الخصائص البنيوية الرئيسية له. ويتم بناء النموذج من خلال الجمع بين الأدوات المنهجية الكمية

[1] محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سابق، 1: 49-50.

والأدوات الكيفية".[1] وفي مناسبة أخرى، يعرّفه بأنه: "بناء نظري نحاكي من خلاله بنية منظومة ما وتفاعلات مكوناتها".[2]

ويعرّفه ديفيد ويللر D. Willer بأنه: "تصور لمجموعة من الظواهر يتم تكوينه على أساس عقلاني، ويكون هدفه النهائي تزويد النسق الصوري الذي عندما يتم تحقيقه أصبح نظرية، متعلقة بالحدود والعلاقات والقضايا".3 وهناك من يعرّف النموذج بأنه: "الصورة الذهنية المصغرة لواقع سياسي ما أو للحياة السياسية في جملتها أو للحياة الدولية في جملتها أو لعالم السياسة في جملته. ويعني النموذج من حيث هو"نظري" بناءاً ذهنيا 'لواقع معين' من مجموعة من فروض ومفاهيم صوّرت من الواقع بالملاحظة وتحققت صحتها بالتجريب لكي يتخذ أداة لفهم الواقع المستهدف وتفسيره والتوقع في شأنه، باعتباره نظيرا للواقع أو إن شئنا تنظيرا له".[4] وهناك من يعرّفه بأنه: "تفسير لنظرية لتقديم تمثيل أو توضيح للعلاقات المعبر عنها نظريا. وفي التحليل السياسي غالبا ما تقدم النماذج في شكل رسوم توضيحية أو وضع مناظرات بين السياسة والعمليات الأخرى المألوفة على نحو أكثر أو التي تفهم على نحو أفضل. وفي مثل هذه الحالات يكون الغرض الرئيس تقديم مخطط سهل التصور للعملية المعبر عنها نظريا".[5]

إذا أخذنا الخلفية النظرية السابقة مجتمعة، يمكن القول أن النمذجة تتضمن من الناحية الإجرائية تحديد المتغيرات الرئيسية المتحكمة في الظاهرة المدروسة وعلاقات التفاعل بينها، على افتراض أنها المصدر الرئيس لإنتاج المخرجات النهائية في المستقبل بحيث أن التحكم في هذه المتغيرات ومراقبة أنماط التفاعل بينها سوف يبلور الصورة المتكاملة حول المخرجات المتوقعة في المستقبل.

بناء نموذج التنبؤ

يستخدم النموذج كأداة مهمة للتنبؤ المستقبلي بواسطة محاكاة الوقائع التي من المحتمل أن تكّون مضمون المستقبل، ولكي تكون الأداة فعالة في تحديد ملامح المستقبل لابد أن تخضع لعناية كبيرة في تصميمها؛ من

---

[1] وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص. 93.
[2] وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية ،مرجع سابق،ص. 44.
[3] عبد الله محمد عبد الرحمان، المجتمع والمشكلات الاجتماعية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص. 102.
[4] عادل فتحي ثابت عبد لحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لهم وتحليل عالم السياسة (الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص. 05.
[5] جوفر روبرت وأليستار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر. سمير عبد الرحيم الجلبي، طب. 1 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 271.

خلال تحديد المكونات الجوهرية للنموذج ونمط العلاقات بينها المنتجة لمخرجات المستقبل، على افتراض أن هذه العلاقات تكّون جوهر بنية النموذج التي يكون فيها تأثير الجزء مرتبطا بشكل وثيق البنية الكلية. فإذن التنبؤ عبر النموذج قائم على افتراض التأثير النسقي الحاسم في المسارات المستقبلية الكبرى للظاهرة المدروسة.بمعنى آخر، ساعد المحاكاة المنمذجة في الاستشراف على رسم الملامح الأولية للمستقبل وإسقاطها على الوقائع، وتسهل عملية الاختبار للافتراضات الأولية حول المسارات المحتملة في المستقبل بناءً على البيانات الإمبريقية المجمعة.

نماذج الاستشراف

عرف الثراث النظري لعلم الإستشراف عدة محاولات حول التحليل النموذجي للمستقبل، شكلت تراكما معرفيا مهما للدراسات المستقبلية بحيث أن كل الدراسات اللاحقة بنيت على المحاولات الأولى. الخاصية الجوهرية المشتركة بين المحاولات النموذجية هي الجمع بين الأسس التنظيرية والتطبيقات الإمبريقية القائمة على جمع البيانات الكمية وتحليلها بطريقة صحيحة واستخلاص النتائج العامة حول المستقبل، ولقد أدت تلك الجهود المعرفية حول استشراف المستقبل إلى بروز عدد من نماذج التنبؤية والتي لا يسعنا أن نوردها كلها ونكتفي بذكر البعض منها:

أولا: نموذج نادي روما

يعتبر أنموذجا رائدا من بين نماذج الإستشراف، فهو أول نموذج "دولي" حاول إستشراف الأوضاع الدولية، كما يحوز السبق في تحليل وإستشراف بعض القضايا الراهنة على غرار الإستدامة البيئية، والطاقات المتجددة.

تم تطوير نموذج "نادي روما" لاستشراف المستقبل من قبل فريق عمل بقيادة جاي فروستر .Jay W Forrester وجون مادوكسJohn Maddox، على خلفية الاهتمام المتزايد بالأزمات الاقتصادية العالمية وتأمين استمرار الرفاهية الاقتصادية في المجتمعات الغربية على وجه الخصوص في المستقبل. لقد شمل هذا الفريق مجموعة من الخبراء ورجال الأعمال ورؤساء شركات، وعلى رأسهم الأعمال الإيطالي أوريليو؛ للتفكير

جماعيا حول مستقبل الاقتصاد العالمي في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في روما عام 1967. منذ ذلك التاريخ، بدأ التفكير التنبؤي بشكل علمي حول قضايا الاقتصاد العالمي، مثل السكان، الموارد، البطالة، الغذاء ومشاكل أخرى.

من أجل تحقيق هذه الغاية المعرفية وتحليل مسارات المستقبل، تم النظر إلى العالم كبنية كلية ونسق عام واحد متجانس الخصائص ضمن حدود جغرافية ثابتة وفي حالة اعتماد متبادل وتفاعل مستمر. لقد كان لتقرير نادي روما حول "حدود النمو" التأثير الكبير في التنبؤ بالنمو الاقتصادي العالمي، ومن ورائه تطوير علم الاستشراف. يكمن المبرر الرئيسي للنظرة الشمولية للتنبؤ المستقبلي في أن الكارثة عندما تحدث، سوف يتضرر منها الجميع مهما كانت المنطقة نائية على أطراف العالم (الإمتداد والإنتشارRamification؛ بتعبير المدرسة الوظيفية في التكامل)ومن ثم تم التعامل مع الاقتصاد العالمي ككلّ واحد وبنائي تؤثر أجزاؤه في بعضها البعض، في إشارة إلى حالة الاعتماد المتبادل الآخذة في الكثافة بحيث تضحى الخاصية الجوهرية المهيمنة على العلاقات الدولية في المستقبل؛ وهو الذي يحدث الآن في ظل العولمة. كما أعطى نموذج روما أهمية كبيرة لمتغير "التكنولوجيا" في معالجة والتعامل مع تعقيدات مستقبل الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بتنامي الكثافة السكانية في عالم الجنوب وندرة الموارد الطبيعية وقابلية مصادر الطاقة للنضوب بفعل سرعة الإنتاج الاقتصادي وكثافة الاستهلاك. ومن ثم يكون التعويل على دور التكنولوجيا في إشباع الحاجات المتزايدة وحل مشكلات المجتمعات النامية والحد من الصدامات القاسية على الموارد الحيوية عبر العالم.

تم انتقاء مجموعة من المتغيرات لتحليل مسار الاقتصاد العالمي في المستقبل وهي: السكان، الغذاء، الموارد غير المتجددة، التصنيع، والتلوث. ثم تم قياس تأثير كل متغير على باقي المتغيرات الأخرى، ورصد أي تغيرات يمكن أن يحدثها كل متغير على باقي المتغيرات، فعلى سبيل المثال، تأثير متغير التصنيع على زيادة نسبة التلوث ووفرة الغذاء ونضوب الموارد غير المتجددة.ولأجل المقارنة، تم تطبيق الدراسة على مناطق عديدة من العالم بلغ عددها عشرة أقاليم، وتم في كل مرحلة من مراحل إجراء الدراسة اختيار متغير أو اثنين لقياسه كنظم فرعية لكل إقليم، فمثلا اعتبار متغير الطاقة والسكان والاقتصاد نظما فرعية لكل إقليم (أي متغيرات تابعة). وفي مرحلة ثانية تم استبدال متغير الطاقة بمتغير الغذاء مع الإبقاء على المتغيرات الأخرى كنظم فرعية لرصد النتائج المحتملة. أما المتغير المستقل أو المؤشر المركزي في إنتاج التأثيرات، فقد تم اختيار "التجارة العالمية" بحيث يتم قياس تدفقات التجارة العالمية على الأقاليم العشرة وتأثيرها على الأنظمة

الفرعية مثل توزيع الغذاء، النمو السكاني وحركة الهجرة داخليا وما بين الأقاليم، وفرة مصادر الطاقة وشدة الطلب عليها والبحث عن الموارد البديلة، النمو الاقتصادي من حيث تدفق الاستثمارات وانتقال التكنولوجيا وتوسيع حركة تسويق البضائع. وكذلك الأمر بالنسبة لمتغير التلوث البيئي الذي تم قياسه من خلال تآكل النظام البيئي كنتيجة للاستغلال المتزايد للموارد وارتفاع نسب استهلاك الطاقة وتوسع المناطق الحضرية على حساب الريف منتجا سلسلة من الأعباء على النظام البيئي. الهدف الرئيسي من وراء قياس التفاعلات بين المتغير المستقل المركزي والأنظمة الفرعية، هو رصد الآثار المنتجة للاختلالات المختلفة داخل النظام الاقتصادي العالمي وتحديد طريقة التحكم فيها أو على الأقل إدارتها بطريقة صحيحة.[1]

وقد، لخص إبراهيم سعد الدين وزملاؤه عناصر نموذج نادي روما حول الاستشراف المستقبلي في مجموعة من النقاط هي كالتالي: 1) الاهتمام بتوليد المؤشرات الحسابية المتعارف عليها، سواء بالنسبة للمتغيرات الإجمالية المعروفة، أو بالنسبة للنشاط الصناعي؛ 2) يهتم بتفصيل قطاعات الصناعة والخدمات؛ 3) الاهتمام كثيرا بديناميكيات العلاقات بين الظواهر على المستوى العالمي؛ 4) بدأ ببناء قاعدة معلومات ولو أنها كانت ضعيفة، وكان العديد من القيم المستخدمة في التنبؤ مجرد تخمينات.[2]

من أشهر الدراسات الاستشرافية حول مشاكل الاقتصاد العالمي تلك التي قام بها العالم الأمريكي دينيس ميدوز من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا حول "الحقيقة حول مأزق البشرية Project on the Predicament of Mankind"، التي أصبحت قاعدة عمل لنموذج نادي روما على خلفية تضمنها المتغيرات الرئيسية لتحليل قضايا الاقتصاد العالمي والمحددة في: السكان، الغذاء، استنزاف الموارد غير المتجددة، التصنيع، والتلوث. ما هو مثير للاهتمام أن كل هذه المتغيرات لازالت معتمدة كمتغيرات مهمة للاستشراف المستقبلي، وبناءً على المتغيرات الخمسة المشار إليها سابقا، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج حول مستقبل الاقتصاد العالمي والمشاكل ذات العلاقة التي تتحدى عمليات النمو العالمي؛ والتي منها التنبؤ بوقوع كارثة عالمية بحلول القرن الحادي والعشرين (الأمر الذي حدث فعلا سنوات 1997. 2008 أيضاعام2011وحاليا2020) إذا لم تتفوق نسب النمو الاقتصادي على مستويات النمو السكاني، تتحدد ملامحها في الندرة المتزايدة للغذاء والمياه وموارد الطاقة بالإضافة إلى تفاقم مشاكل التلوث وانحطاط النظام البيئي العالمي. النتيجة الثانية هي عولمة الأزمة الاقتصادية بحيث تنتقل بسرعة من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى، مما يعني ضرورة التلاحم الدولي لحل مشاكل الاقتصاد العالمي. النتيجة الثالثة هي التنبؤ بمحدودية

[1] وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص. 93- 100.
[2] إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 34- 36.

فعالية التكنولوجيا في التعامل مع تصاعد حدة المشكلات المختلفة(الإرهاب وباء السارز وفيروس كورونا مؤخرا 2020 وغيرها).

ثانيا: نموذج مؤسسة باريلوتشي

يعد واحدا من نماذج الاستشراف المطورة في العالم الثالث (أمريكا اللاتينية) هو نموذج "مؤسسة باريلوتشي" في الأرجنتين. يُعرف هذا النموذج بميله الثابت لمعالجة قضايا العالم الثالث بعزوها إلى الممارسات الاقتصادية الجائرة من قبل القسم الشمالي من الكرة الأرضية؛ والمحددة أساسا في العلاقات غير العادلة التي يستغل بواسطتها الأقوياء فقر الضعفاء؛ وبذلك يتطابق مع الافتراضات العامة لنظرية التبعية[1] في تحليل العلاقات الدولية التي ظهرت في نفس المنطقة في سبعينات القرن العشرين، فالمقدمات المنطقية للتنبؤ بالمستقبل هي بنائية محددة في بنية النظام العالمي القائمة على علاقات التبعية بين الشمال والجنوب عبر "أنماط جائرة واستغلالية للتنظيم السياسي الاجتماعي على مستوى العالم وداخل الكثير من بلدانه".[2]

ومن ثم التنبؤ بالانهيار العالمي وحدوث الأزمات قائم على مثل هذه العلاقات غير المنسجمة، التي يفرضها منطق الشمال على الجنوب، وعليه فإن تفادي الأزمات في المستقبل قائم على متغير إشباع الحاجات الأساسية للمجتمعات المحددة في الغذاء، السكن، التعليم، الرعاية الصحية، التشغيل وغيرها.

كما يتضمن نموذج "مؤسسة باريلوتشي" تقسيم العالم إلى أربع مناطق، وثلاث أنساق رئيسية، فهناك منطقة العالم الصناعي (أوربا وأمريكا الشمالية بشكل عام زائد اليابان)، والمناطق الثلاث المتبقية تضم مجتمعات العالم الثالث وهي إفريقيا، أسيا، وأمريكا اللاتينية. أما فيما يتعلق بأنساق النظام العالمي فهي: السكان، الغذاء، الاقتصاد، والموارد. الوصف العام للنموذج أنه ذونزعة تفكيكية من خلال تقسيمه للعالم إلى مناطق متباينة والتمييز بينها، وكذلك تقسيم قضاياها إلى أنساق متفاعلة فيما بينها؛ على عكس نادي روما الذي نظر للعالم كنظام كلي.

[1] Chris Brown, “Development and Dependecy,” In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 62 -83.

[2] إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

من وجهة نظر إبراهيم سعد الدين وزملاؤه، يتميز نموذج "مؤسسة باريلوتشي" بخاصيتين رئيسيتين هما: "الأولى وجود العلاقات المتبادلة بين الأنساق الفرعية والمكونات بشكل أكثر شمولا؛ والثانية تتبنى أسلوب الأمثلية Optimization لتخصيص العمل ورأس المال للقطاعات الاقتصادية المحلية، بغرض تعظيم دالة هدف تتكون من توقع العمر عند الولادة ومقياس لنوعية الحياة (نسبة الناتج المحلي الإجمالي في الاستهلاك والخدمات فيما يفوق ما خصص لإشباع الحاجات الأساسية)".[1] كانعكاس لخاصية الحل الأمثل، يعتقد أنصار هذا النموذج أن بإمكان العالم حل مشكلة الغذاء في المستقل إذا خصصت المجتمعات الصناعية المتقدمة ما يقدر بـ 2 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل توجيه المساعدة غير المشروطة لإفريقيا وآسيا. ويمكن أن تسحب نفس السياسة على باقي مجالات القضية الأخرى التي تهدد مستقبل العالم، على افتراض أن النظرة القاتمة للمستقبل مستمدة أساسا من التنظيم الهيكلي غير المتوازن للنظام الدولي؛ وبالتالي قيام العلاقات الاقتصادية الدولية على الفجوات العميقة والتفاوت الحاد في النمو بين مناطق العالم المختلفة. فعلى سبيل المثال، يرجع النموذج مشكلة انحطاط النظام البيئي إلى التنظيم الغربي الفج لعملية الاستهلاك غير المعقلن للموارد الطبيعية بفعل تأثير التكنولوجيا المتقدمة في زيادة الإنتاج بسرعة في مقابل تعويض الإنسان بالآلة.[2]

في النهاية أمكن القول أن أنموذج بارليوتشي لم يخرج عن سياقات وأدبيات مدرسة التبعية التي تؤسس عملية التنظير على مسلمة العلاقة غير متكافئة بين المركز والمحيط.

ثالثا: أنموذج الفضاء السايبيري

تم تطوير هذا النموذج في التنبؤ بفضل ثورة تكنولوجيا المعلومات التي ساعدت على تحسين القدرات الإنسانية في جمع قاعدة بيانات كبيرة حول مجالات وقضايا مختلفة -خاصة تلك التي تشكل قلقا متزايدا للمجتمعات وصناع القرار عبر العالم-، وسرعة المعالجة ودقتها؛ والأكثر من ذلك إمكانية عرضها على جمهور عريض من العالم يقطن في مناطق جغرافية متباعدة المسافات ومتقاربة العلاقات في الواقع السايبيري أو الافتراضي. إن مصطلح "المجال السايبيري" هو ترجمة حرفية مباشرة لكلمة "Cyberspace"، والتي تشير إلى العالم الافتراضي الجديد المتميز بالانفجار المعلوماتي الهائل وسريع التفاعل والحركة بين

[1] إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 39- 42.
[2] المكان نفسه.

الأشخاص والشعوب، متخطيا بذلك البنيات التنظيمية التقليدية مثل الأجهزة البيروقراطية، الدين، الأسرة، الجماعة، الاثنية، وغيرها. ولقد أطلق هذا المصطلح مارغريت فيرتهايم Margret Wertheim عام 1999 ثم تم تداوله ليعني مضمونا مفاهيميا يشير إلى المجال الافتراضي مقابل المجال المادي والواقعي. مما يعني أنه يأخذ تدريجيا في خلق عالم موازي للعالم المادي أين تنشأ علاقات تفاعل جديدة بين الناس ليست لديهم سوابق في معرفة بعضهم البعض، وربما لا يلتقون أبدا لكنهم يتفاعلون باستمرار ويزودون بعضهم البعض بالمعلومات؛ في مقابل أنهم يولون اهتماما أقل لأفعال الحكومات وباقي السلطات.[1]

قوة الشبكات المعلوماتية Web-net

الخاصية البارزة المميزة للمجال السايبيري هي ثورة المعلومات التي يستطيع بواسطتها الأفراد تخطي الأشكال التقليدية في التنظيم الاجتماعي، ومن ثم ظهر ما يسمى بالمجتمعات ما بعد الحداثة أين تصبح التفاعلات الأفقية بين الناس أكثر ثقلا وأهمية من نظيرتها العمودية الشائعة في مجتمعات الحداثة والتقليدية. يميل مجتمع ما بعد الحداثة أو المعلومات إلى الاعتماد الكثيف على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المنتجة وراءها صفا من الشبكات الجديدة الأفقية التي تتسع على حساب نظيرتها الهرمية التقليدية. من منظور أنصار هذا النموذج، سوف يكون لثورة المعلومات آثار مأساوية في المدى البعيد على شكل تنظيم المجتمعات وقوى التأثير فيها، سوف تنتقل من شكل البنيات الهرمية إلى شكل الشبكات الأفقية التي تتراجع معها سلطة الحكومات ونفوذ الروابط الاجتماعية التقليدية وتأثير أشكال الانتماءات المختلفة مثل الدين، المذهب، الاثنية والقومية. يعني الشكل الجديد للمجتمعات تقلص أو تآكل قيمة الحيز المكاني والانتماء الوطني، القيمي، والجغرافي بالنسبة للناس أو ما يسمى "بنقض النزعة الإقليمية Deterrtionality"؛ طالما أن مستوى التفاعل الكوني هو الذي سوف يسيطر على أذهان وسلوكيات الناس، بالتالي كل الصياغات الخطابية والحلول المقترحة سوف تشتق مضامينها وخاصياتها الجوهرية من مضمون المجال السايبيري. لم يكن تأثير هذا الأخير فقط على قطاع العولمة الاقتصادية، وإنما امتد في التأثير على مجالات الأنشطة الإنسانية الأخرى مثل التعليم، الصحة، الثقافة، أعمال الإغاثة، مكافحة الأمراض المستعصية، حقوق الإنسان، الزواج وغيرها. كل هذا أصبح يجري بشكل مكرر وكثيف بين عدد هائل من البشر لم يلتقوا مع بعضهم البعض ولو للحظة واحدة، وهو الذي يعني شيوع خاصية "الافتراضية Virtualization"[2] والتي تعني

---

[1] ويم ج. دوريدر، "عمليات اتخاذ القرار في المجال السايبيري، " في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، 317-.318.

[2] ويم ج. دوريدر، مرجع سابق، ص ص. 320- 23 3

العالم غير المادي الذي يعتمد بشكل كثيف على انتشار شبكة الإنترانت عبر العالم وتحول الحاسوب إلى أداة مركزية للتفاعل بدل الأدوات الاتصالية التقليدية الأخرى.

سوف تستبدل قيمة الانتماءات التقليدية بقيمة المهارة الفنية بحيث يصبح الاعتماد أكثر على المهارات، بغض النظر عن الخاصيات التقليدية التي يحملها الفرد مثل الجنس، الانتماء القومي والديني؛ وهي كما ذكر جيمس روزنو[1] من آثار ثورة المهارة في العولمة الاقتصادية على مجتمعات ما بعد الحداثة. فهي المجتمعات التي تعتمد على قوة التفكير المنتج للتعاون والمعلومات، وكل من قصرت قدرته عن ذلك فإنه سوف يكون من ضحايا مجتمع المعلومات، أو بتعبير آخر: "إن التضمن أو الإقصاء سيقرر النجاح ونوعية الحياة في المجتمع المعلوماتية".2 ليس هذا فحسب، فإن أنصار هذا النموذج يرسمون صورة نوعية لمستقبل العالم الذي تسيطر عليه قدرة التفكير المنتجة للمعلومات، وأكثر من عبر عن ذلك بشكل واضح وجيد هو مانويل كاستلز Mnuel Castells عندما قال: "إن ما يعدنا به عصر المعلوماتية هو إطلاق العنان لطاقة إنتاجية غير مسبوقة بواسطة قوة التفكير. أنا أفكر إذا أنا أنتج".[3]

كما تنبأ أنصار هذا النموذج في الاستشراف المستقبلي بأن في عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات سوف يستبدل دور النقود في تشكيل العلاقات الدولية بدور مفردات صناعة المعلومات، العواطف، والتجارب؛ مما يعني اختفاء الطبقات الاجتماعية التي يسيطر عليها رجال الأعمال الكبار وتحل محلها طبقة تضم أولئك الذين يتحكمون في شبكات المجال السايبيري ويتعاملون مع العواطف والتجارب وصناعة المعلومات. سوف يترافق مع ذلك تغير في شكل البنيات الاجتماعية بحيث تزداد أهمية تلك البنيات القائمة على التفاعل الأفقي بدل الهرمي أو الشاقولي. بمعنى آخر، وبتعبير الأستاذ وليد عبد الحي،[4] تستبدل الثروة المالية بثروة المعرفة كمحرك للتفاعل الاجتماعي بين الجماعات الكبيرة المتباعدة مكانيا والمتقاربة افتراضيا.

---

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه.
[3] نفس المرجع السابق، ص ص. 323- 24 3
[4] وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص ص.31-44.

اتخاذ القرار حسب الأنموذج السايبري

حسب هذا النموذج، لا يمتد التغيير فقط إلى بنيات التفاعلات الاجتماعية في المستقبل، ولكن يشمل أيضا دوائر وطرق صناعة القرار وفواعله واستراتيجياته. يعبر بعض المنظرين[1] عن هذه التحولات الجذرية بالحوكمة العالمية أين تشارك الفواعل غير الدول الحكومات الوطنية عمليات صناعة القرار بشكل متزايد، بواسطة طرق معقدة وتفاعلات مركبة؛ كمنهجية فعالة في التغلب على المشاكل التي تتجاوز صعوباتها قدرات وإمكانيات الحكومات الوطنية.

كان جان فرنسوا ريشارد Jean-François Richard نائب رئيس البنك الدولي من أكبر الداعين إلى العالم الافتراضي الجديد في صناعة القرار فوق قومية وذلك من خلال اقتراح لأوربا تأسيس "شبكات القضايا العالمية Global Issues Networks". يتضمن هذا الاقتراح فكرة إنشاء شبكة تتناقش وتتداول حول كل مشكلة عويصة، تتكون هذه الشبكة من ممثلي الحكومات الوطنية والشركات والمؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومة ذات الاهتمام بالقضية المعنية. العامل الحاسم في قدرة هذه الشبكة على تشخيص وتداول وصياغة الحلول الممكنة للمشكلة هو المعلومات التي يمتلكها الأطراف المختلفة المشاركة في عملية صناعة القرار، تستخدم هذه الشبكات مقاييس وأدوات علمية ومتطورة في تحديد الإجراءات التي يجب تبنيها في معالجة المشكلة، لكن ما هو مهم أن ليس لأي طرف هيمنة على عملية صناعة القرار إلا بقدر المعلومات التي بحوزته حول المشكلة المطروحة.

خصائص صناعة القرار السايبيري

من خصائص صناعة القرار السايبيري المشاركة الواسعة للأفراد و الجماعات المهتمين بالمستقبل وذوي صلة وثيقة بالموضوع، بحيث تستغرق جل تفكيرهم بشكل تصبح الآراء متجهة تدريجيا نحو النقاط المشتركة والأكثر إبداعية بسبب تعددية الأطراف وهيمنة الاهتمام الموحد. الخاصية الأخرى هي قبول الناس بشكل متزايد أن تمثلهم المنظمات غير الحكومية في التعبير عن حاجاتهم واهتماماتهم في دوائر صناعة القرار السايبيري، على عكس الطريقة التقليدية التي تكون الحكومة الوطنية فقط المدعية بتمثيل مصالح مواطنيها. بسبب الانتشار الكبير لهذه الفواعل وفعاليتها في الاتصال بالمواطنين عبر العالم والجرأة في التعبير عن

[1] Mark Laffy and Jutta Weldes, "Policing and Global Governance," in Power in Global Governance, ed. Michael Barnett and Raymond Duvall (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2005), pp. 59-88.

حاجاتهم، تولدت الثقة بينها وبين الناس حتى ولو كانوا متباينين في الدين والثقافة والاثنية. فعلى سبيل المثال، أصبحت الكثير من الشعوب عبر العالم أكثر ثقة في تقارير وأعمال المنظمات غير الحكومية حول بعض مجالات القضية –مثل حقوق الإنسان، حرية الصحافة، مراقبة الانتخابات، البيئة، حماية الأقليات والحرية الفكرية والدينية- من ثقتها في حكوماتها الوطنية.

الخاصية الأخرى التي تتميز بها عملية صناعة القرار السايبيري هي أن قواعد التفاوض لا تشبه نظيرتها التقليدية مثل وجود الممثلين الرسميين، والقيود الوطنية على العملية، والإجراءات العملية المتبعة في ترسيم أي اتفاقيات؛ وإنما الذي يجري هو انضمام الناس في أي وقت لعملية صناعة القرار، وأن كل العناصر قابلة للنقاش والتعديل والمراجعة باستمرار. بالإضافة إلى مشاركة الحكومات الوطنية، تنخرط جماعات المجتمع المدني والشركات والناس فرادى في عمليات صناعة المستقبل وتحديد ملامحه التي يرغبون أو يتوقعون حدوثها.[1] من منظور أنصار هذا النموذج، سوف تكون نتيجة عملية صناعة القرار في المجال السايبيري أن تنبثق: "طبقة جديدة متميزة تمتلك القوة لاتخاذ القرار، ممن لا تستطيع الحكومة أو دوائر الأعمال التجارية الاضطلاع بمبادرتهم، وسيتطلب ذلك أسسا عامة في حقبة ما بعد الحداثة".[2]

المعلوماتية كمحدد أساسي في صناعة المستقبل

يبدوأن ثورة تكنولوجيا المعلومات أثرت بشكل عميق في صياغة شكل العلاقات الاجتماعية والبنيات المجتمعية الجديدة الآخذة في تعويض نظيرتها التقليدية في المستقبل.فثمة العديد من المؤشرات التي يمكن أن تعتمد كمتغيرات مستقلة في التنبؤ بمستقبل مجتمعات ما بعد الحداثة والتي منها ما أسماه أنصار نموذج المجال السايبيري في التنبؤ المستقبلي بـ "التراسل الفوري Instant Messaging"، الذي يتضمن معنى التقلص في زمن الاتصال عبر اختزال العميق لحجم ومدى الزمن والمكان على حد سواء عبر السرعة الفائقة في الاتصال بالآخرين بلا قيود حكومية أو نظمية أو ثقافية-رمزية. فعبر ثورة سرعة الحاسوب الآخذة في الشدة والفعالية وكذلك انتشار الإنترنت والربط الإلكتروني لأجزاء الكرة الأرضية، أصبح الناس والهيئات تميل إلى التراسل الفوري والمباشر عبر الرسائل الإلكترونية أو التخاطب المباشر عبر شاشات الهواتف الجوالة أو الحواسب المنقولة. كما قلص التراسل الفوري اعتماد الأشخاص الذين يعملون في الشركات والبيروقراطيات

[1] عامر مصباح، مرجع سابق ، ص. 126.
[2] ويم ج. دوريدر، مرجع سابق، ص ص. 327- 36.
2-عامر مصباح، مرجع سابق، ص، 129.

المختلفة على المكالمات الهاتفية، خاصة فيما يسميه الكثير من المنظرين في علم الاجتماع بمجتمعات ما بعد الحداثة.

المؤشر الثاني للإستشراف في النموذج السايبيري هو"المدونات Blogs) Web Logs)"، وهي المواقع ينشئها الأفراد على الإنترنت لأجل التواصل الاجتماعي الافتراضي مزودة بحجم معين من المعلومات حول قضايا مختلفة تشكل موضوعا للتواصل. يعتقد أنصار هذا النموذج بأن المدونات "تلوح كوسائل تجميع مستقبلية لبحوث السوق أو كوسط قوي للمعلومات، أو كأداة ذات تأثير غير عادي للتدريب والتعليم".[1] إنها تتميز بالتلقائية والفورية في الإنشاء وسهولة الوصول إليها والمرونة في ظهورها واختفائها في أي وقت وكذلك انعدام كلفتها المالية.

المؤشر الثالث الذي يمكن أن يتحول إلى متغير مستقل ومهم في استشراف المستقبل هوما يسمى بـ "الويكيس Wikis"،[2] والذي يعني "برامج يمكن إنزالها مجانا لإيجاد قواعد معلومات تعاونية جديدة –قواميس، تفاسير شارحة، موسوعات وغيرها حول قضايا لم تتم معالجتها سابقا، أو مشاكل أو مواضيع بحث".[3] لقد عرفت هذه البرامج إقبالا كبيرا من قبل الذين يتعاملون مع العالم الافتراضي عبر العالم، بسبب أنها أصبحت توفر حلولا كثيرا للمشكلات القائمة وتجيب على الكثير من التساؤلات التي تواجه الناس في حياتهم المهنية والعملية اليومية؛ بالإضافة إلى فائدتها في التحصيل العلمي. يتوقع أنصار هذا النموذج أنه سوف يزداد الإقبال على هذه البرامج والاعتماد عليها بشكل كبير من قبل معظم مجتمعات العالم، بسبب قابليتها للانتفاع بها بسهولة، ومن ثم سوف تصبح طريقا سريعا لخلق المعرفة المفتوحة وتطوير الابتكارات الجديدة.

البرمجيات ومستقبل التفاعل الاجتماعي

بسبب تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات على جميع القطاعات التي تتضمن تفاعلات حيوية، يعتقد أنصار نموذج المجال السايبيري بأن الحاسوب سوف يكون حجر الزاوية في كل التفاعلات التي تحدث في الواقع المادي والافتراضي على حد سواء مستقبلا؛ وذلك بأن يتحول الحاسوب إلى مكون رئيسي يتوقف عليه تطور الحياة بشكل رئيسي، سواء اتخذ شكل الإدمان الاجتماعي أو الحاجة والضرورة. إن التدخل المتزايد للحاسوب في الحياة الاجتماعية المستقبلية مشتق من التطور السريع في حجم الابتكارات التكنولوجية التي أصبحت

[1] ويم ج. دوريدر، مرجع سابق، ص ص. 347.
[2] المرجع ذاته، ص. 348.
[3] نفس المرجع السابق، ص. 350.

تغمر حياتنا وإدراكاتنا، بحيث أننا ما أن نستوعب ابتكارا إلا وتظهر ابتكارات أخرى أكثر تعقيدا في التكنولوجيا الدقيقة؛ التي تتميز بالسرعة وتعدد الامتيازات وتنوع الخدمات. ولأسباب تجارية وضغط المنافسة الاقتصادية، يتم تداول هذه الابتكارات بسرعة عبر العالم بحيث سوف تنتج بشكل متزايد الثقافة الواحدة نسبيا والسلوك المتشابه من قبل المستهلكين وحتى التشابه في الأذواق نفسها. إنها الثورة الكبيرة في عالم الحاسوب والتفاعل الافتراضي الذي سوف يقّرب الشعوب من بعضها البعض مهما امتدت المسافات المكانية بينها، والتي سوف تؤثر على نظام القيم والإدراك وأسس التقييم الاجتماعي للكثير من المفردات التقليدية مثل مفهوم الدولة الوطنية، الدين، الاثنية، القبيلة، الأسرة وغيرها من المضامين المفاهيمية التي تعودنا عليها وطبعت في عقولنا لفترة طويلة من الزمن.[1]

بالرغم من التنبؤ النسبي لأنصار هذا النموذج حول الصورة التقريبية للمستقبل في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات، إلا أنهم مع ذلك يتساءلون حول: "ماذا ستكون التكنولوجيا الثورية التالية؟ هل ستكون التكنولوجيا الحيوية (البايوتكنولوجيا)، أو التكنولوجيا النانوية، أوالطاقة المعتمدة على الهيدروجين..؟".[2] في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل، يعتقد هؤلاء أن المرحلة اللاحقة عن ثورة المعلومات سوف لا تكون مشابهة لما هو قائم الآن بسبب حجم وسرعة الاكتشافات والاختراعات التكنولوجية. لكن بالرغم من تحقق جزء كبير من هذا التوقع، لم تختف المحددات القيمية والاجتماعية للإدراك، ولم تقترب المجتمعات من بعضها البعض بالمعنى الصحيح والحجم المتوقع؛ بسبب استمرار الكراهية للآخر وشيوعه العداء ضد الأجانب في مجتمعات ما بعد الحداثة وكثرة الحروب المذهبية والاثنية والدينية عبر العالم. في نفس الوقت، لا يمكن إنكار ظاهرة شيوع المعرفة التقنية عبر العالم، بفعل تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات الآخذة في التمدد وتفكيك الأسس والمضامين الرمزية التقليدية؛ مما يعني أن صورة المستقبل سوف تكون على الأقل مغايرة ولو بحجم معين لما هو قائم في الحاضر أو حتى لما سيكون قائما في المستقبل القريب. وبسبب التغير الذي سوف يعتري صورة المستقبل بفعل تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات، أطلق الباحث في المستقبليات راي كورتزفايل Ray Kutzweil على هذه الفترة القادمة مصطلح "الفترة الزمنية التفردية"، وليس مجرد ثورة في صناعة المعلومات ونشرها عبر العالم. إنها تكون مترافقة بشكل وثيق مع ثورة المهارة بتعبير جيمس روزنو، أين

1 مصباح عامر، مرجع سابق ، ص 130.

2 ويم ج. دوريدر، مرجع سابق، ص. 352.

يصبح الخبراء والفنيون والعاملون في البرمجيات عبر العالم يتقنون نفس المهارة، ويتفاعلون ويتناسقون في العمل بدون الحاجة إلى التدريب على ذلك كما هي الطريقة التقليدية في العمل.

إمتّدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى القطاع العسكري وسوف تستمر في ذلك مستقبلا بشكل مأساوي، بسبب تجهيز المعدات القتالية الجديدة بأنظمة تكنولوجية معقدة تعمل ويتحكم فيها بواسطة الحاسوب، مثل المركبات القتالية غير المأهولة كالطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية وأنظمة الاتصال والاستشعار عن بعد والقاذفات غير المرئية التي يصعب اكتشافها بواسطة أنظمة الرادار؛ ومن ثم سوف تتحدد نتائج الحروب في المستقبل بواسطة السيطرة على أنظمة الحاسوب وتفوق أنظمة التكنولوجيا المعقدة. من المؤشرات الإمبريقية التي اعتمد عليها[1] أنصار نموذج المجال السايبيري في استشراف الحروب في المستقبل إبرام عقد شركة "لوكهيد –مارتن Lockheed-Martin" مع وزارة الدفاع الأمريكية بقيمة 200 مليار دولار مخصص لتصميم جيل جديد من طائرات الشبح يحمل اسم "المقاتلة القاصفة المزدوجة"، المزودة بتكنولوجيا عالية التعقيد تغطي مجالا جغرافيا كبيرا يمتد إلى بريطانيا العظمى عبر الأطلسي "أو سلاح الجو الأطلنطي. ومن ثم تقوم أنظمة الحاسب الآلي اختصار المسافات الزمانية والأبعاد المكانية عبر تسهيل عمليات التنسيق بين الوحدات القتالية المختلفة المنتشرة على جبهات متباعدة ومن جنسيات مختلفة، وكذا المساعدة على صناعة القرار الجماعي بسرعة بواسطة النماذج المبرمجة قبليا في الحاسوب وتقديم الخيارات الممكنة التي يمكن اتباعها في الوضعيات الاستراتيجية الغامضة أو المعقدة.

المؤشر الآخر المستخدم في استشراف المستقبل من قبل أنصار هذا النموذج هو الانتشار المتزايد في استخدام الإنترنت من أجل تسهيل وتسريع الحجم الهائل من المعاملات المدنية والعسكرية وتبادل المعلومات وتطويرها، منذ تأسيس الشبكة من قبل المؤسسة القومية للعلوم ووكالة مشاريع بحوث الدفاع المتقدمة في سبعينيات القرن العشرين بالولايات المتحدة الأمريكية. لقد حوّلت ثورة الإنترنت في عقود ما بعد تسعينيات القرن العشرين المجتمع الإنساني إلى دائرة واحدة للتفاعل الافتراضي عن قرب وبأقل كلفة؛ واستطاعت أن تتخطى التعقيدات البنائية لعالم الاجتماع مثل الفروق القيمية والدينية والاثنية والثقافية. الأكثر من ذلك، أنها خلقت الميل الجامح لدى الشعوب للتفاعل مع بعضها البعض المحرّك بواسطة جوانب الجذب في الخدمات غير المحدودة والسهلة والمنعدمة الكلفة التي تعرضها شبكة الإنترنت على مستخدميها بشكل مستمر وفوري.

[1] مصباح عامر،مرجع سابق، ص ص. 130-133.

لقد لخص أنصار هذا النموذج العمليات التي تجري عبر عالم الإنترنت بمصطلح "حركة إدارة المعرفةKnowledge Management" و رائدها بيتر دراكر peter DRACKER التي تقضي بأن جميع أعمال الشركات الاقتصادية-الاجتماعية والأنظمة الاجتماعية-الوظيفية سوف تنظم بواسطة العالم الافتراضي للإنترنت، الذي يوفر المعلومات الكافية والتسهيلات الممكنة لإدارة الأعمال، وفي نفس الوقت تتيح الفرص لجميع الماهرين القطاعيين للمشاركة في تطوير الخبرات والمعارف المتجولة عبر الإنترنت وتحويلها إلى بضاعة مشتركة للمستخدمين. لقد ولدت مصفوفة المشاركة المتعددة في صناعة والاستفادة من المعلومات التحول في نمط التفاعل الافتراضي، عن طريق الانتقال من مفهوم "الحاجة إلى المعرفة" إلى "الحاجة إلى المشاركة"؛ بحيث أصبح ينجذب عدد هائل من المشاركين والمستخدمين نحو استعمال الإنترنت في مجالات العمل المختلفة عبر العالم.

برزت أنماط من التفاعل الافتراضي كنتيجة لتسارع تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات على الحياة المهنية والاجتماعية والتي منها "التنظيم الإلكتروني E-Organization" والذي يعني: "البعد التكنولوجي للمؤسسة، وهو يحدد حركة معالجة المعلومات من الورق والتلفون خلال سلسلة التحكم الهرمية، نحو شبكات متكاملة للمعلوماتية تعمل في الزمن الحقيقي". ينعكس بدوره التنظيم الالكتروني في مجموعة من العمليات الافتراضية مثل "العمل عن بعد" Telework بين مجموعة من "فرق الافتراضية Virtual Teams"، وكذلك نشاط عملية "التعقب الإلكتروني E. Tailing" المباشر وراء الزبائن بواسطة حركة الإنترنت، و"الإدارة في الزمن الحقيقي Real time Management".[1] لا شك في أن مثل هذه العمليات الإلكترونية الافتراضية سوف تتنامى وتتكثف في المستقبل مولّدة صفوفا جديدة ومبتكرة من التفاعل الافتراضي التي سوف تعّوض بدورها الأنماط التقليدية المألوفة.

من شأن كثافة الاتصال الافتراضي وغيرها من أنماط التفاعل الافتراضي أن تفرز بنية افتراضية تشمل ما أسماه أنصار هذا النموذج الاستشرافي بـ "تعاون ذوي المصلحة Stakeholders Collaboration"[2] عبر العالم الافتراضي، مشكلين تحالفات عمل فعالة للمستثمرين والمستخدمين والزبائن وفواعل آخرين لهم مصالح في الانخراط بفعالية في عملية التفاعل الافتراضي. وطالما أن الجميع سوف ينخرط في مصفوفة التفاعلات

[1] وليام هالال، "التغيير المؤسساتي: تحويل بنية المجتمع، " في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص ص. 371- 373.
[2] نفس المرجع، ص ص. 374-376.

الافتراضية، فهذا يعني أنهم مطالبون بالمشاركة في عمليات صناعة القرارات التعاونية، خاصة فيما يتعلق بتطوير طرق العمل وزيادة الموارد وكذا توفيرها وحمايتها من النفاد أو الاستنزاف.

ساعدت ثورة تكنولوجيا المعلومات وانتشار استخدام الإنترنت عبر العالم، على جمع كّم هائل من المعلومات حول المسارات المحتملة للمستقبل بواسطة استخدام البرامج المصممة لمعالجة وتحليل الزخم الكبير في المعلومات المجمعة. اعتمد المسستشرفون في هولندا مثلا على هذه المنهجية في تحليل المستقبليات الممكنة والمحتملة لبلادهم، خاصة فيما يتعلق بتطور مناطق معينة أو احتمالات غرق أراضيهم بمياه البحر جراء تأثير العوامل البيئية على حركة المد والجزر للبحر. وهنا يظهر دور علم المستقبل في صنع السياسات الوطنية الأكثر قابلية للتطبيق والأوفر حظا في احتواء المشكلات المستقبلية. من هذا المنظور، يحدد أهمية ودور المحللين المستقبليين في أنهم يوفرون: "المعرفة لصناع السياسة، فهم ينتجون حقائق وأرقاما حول المستقبليات الممكنة التي لا يمكن توفيرها من دونهم. ويدعو المستقبليون هذا بالتنبؤ، مثل الاستخدامات المستقبلية الممكنة للطاقة في أوربا، أو حجم التعبئة في هولندا".[1] وبسبب المعلومات المثيرة للمستقبليين حول طرق مواجهة المستقبل، يميل صناع السياسة في هولندا للاعتماد عليها بشكل مركز من أجل تصميم استراتيجيات التحضير للمستقبل، مثل احتواء آثار انخفاض الأرض عن سطح البحر بأكثر من أربعة أمتار، أو طريقة مواجهة تأثيرات الاحتباس الحراري على إقليمهم؛ وهي كلها موضوعات محفوفة بقلق كبير حول المستقبل. تتحدد في هذا السياق مهمة محللي المستقبل في بلورة وتصميم السيناريوهات حول المستقبل التي يحتمل أن تجعل الوضع أفضل أو على الأقل يكون أكثر قابلية للتطويع والإدارة، ومن ثم العملية لا تتعلق بالتنبؤ وإنما التدخل لتغيير مسارات المستقبل نحو الغايات المقصودة وتحقيق المصالح العامة التي يسعى وراءها صناع القرار. فهي وظيفة أكثر أهمية عندما تتدخل دراسات المستقبل في إدارة أجندة المستقبل بطريقة غير مباشرة وتوفير المساعدة لصناع القرار من أجل تصميم وصياغة السياسات الصحيحة لمواجهة تعقيدات المستقبل.[2]

صّف دوغلاس راشكوف Douglas Rushkoff النموذج السايبيري في استشراف المستقبل ضمن نماذج ما بعد التقليدية، اعتمادا على التطورات المعرفية التي طرحها العالم الافتراضي للإنترنت، التي انتشر استخدامها عبر العالم بشكل كثيف. اعتمد في تحليل قضايا المستقبل على تبني ثلاث خطوات معرفية

[1] مارتين فان در ستين، "دمج الدراسات المستقبلية في وضع السياسة العامة، " في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية، تح. سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص ص. 380- 83.
[2] المكان نفسه.

أساسية هي: أ) تفكيك المحتوى؛ ب) إزالة الغموض عن التكنولوجيا؛ وج) التأليف الذي يتم بواسطة الجهد الفردي أو الجماعي. بالنسبة إليه، تعكس هذه الخطوات بدروها عصر نهضة جديدة سوف يسيطر على العلاقات الإنسانية في المستقبل، مركز التفاعل في هذا العصر هو المعلومات والتدخل المتزايد للتكنولوجيا في صياغة الحياة اليومية للناس، عبر الأدوات الإعلامية والتواصل الاجتماعي التي سوف تتطور بسرعة في آلياتها وأساليبها وتقنياتها من أجل السيطرة على الوعي العام وتوجيه السلوك العام.[1]

مستقبل ما بعد المجتمع المعلوماتي: مجتمع الأحلام

من الاستشرافات التي قدمها النموذج السابيري هي ما يسمى "بمجتمع الأحلام" كتعبير عن النموذج المجتمعي الذي سوف يعقب مجتمع المعلومات في المستقبل، على افتراض من أنصار هذه الأطروحة الاستشرافية أن مجتمع المعلومات يحمل في ثناياه عوامل فنائه الكثيرة؛ ومن ثم سوف يحل محله ما يسمى بمجتمع الأحلام المشكّل من مجموعة من الأسواق التي يتفاعل عبرها الناس يوميا. ويعتبر السوق العاطفي الأساس الذي سوف يبنى عليه مجتمع الأحلام، أين يميل الناس إلى إعطاء الأولوية إلى التفاعلات العاطفية قيمة كبيرة في معاملاتهم الاقتصادية. وبصفة عامة، تتضمن أطروحة "مجتمع الأحلام" ستة أنواع من الأسواق التي سوف تتكون منها المجتمعات المستقبلية وهي: 1) سوق التجمع والصداقة، الذي يتضمن تطوير الخدمات الشخصية وخلق أماكن الترفيه أثناء أوقات الإجازات في الأماكن النائية. على اعتبار أن التجمعات هي مفتاح خلق العلاقات الشخصية والمجال الذي يعرف فيه الأفراد شخصيتهم من خلال مقارنتها بالآخرين، ومن أمثلة سوق التجمع والصداقة حوانيت شرب القهوة. 2) سوق العناية، القائم على الحاجة المتأصلة في البشر حول الاهتمام بالآخرين وتقديم المساعدة لإسعاف الآخرين التي سوف تستغل من قبل القائمين على هذا السوق في تطوير وتصعيد الخدمات الإنسانية نحو المتضررين أو أولئك الضعفاء غير القادرين على الاهتمام بأنفسهم. إن مثل هذه العناية سوف توجه للبشر أو لعالم الحيوان أو حتى للطبيعة. 3) سوق من أكون؟ والذي يشمل تلك التفاعلات وأشكال السلوك التي يعبر بها الأفراد عن أنفسهم، مثل تبني نمط معين من الاستهلاك كوسيلة للتعريف بالذات أو عرضها على الآخرين، وارتداء أقمشة معينة مميزة أو الاهتمام باقتناء موجودات معينة لعكس جوانب مميزة أو نبيلة أو متفوقة في الذات. 4) سوق راحة البال، الذي يهتم باحتواء أُثار التغير السريع في المجتمع وتلاشي أهمية ودور الزمن في الحياة الاجتماعية العامة، المترتب عن التدخل المتزايد للتكنولوجيا في صياغة الحياة اليومية للناس؛ بحيث يجدون أنفسهم بحاجة كبيرة

[1] ريتشارد أ. سلوتر، مرجع سابق، ص ص. 498- 500.

إلى فضاءات للراحة والتقاط الأنفاس والعيش اللحظات الرومانسية والاستمتاع بالحياة. يتم توفير مثل هذه الفضاءات بواسطة الحدائق العامة المرفهة أو الأسواق الكبيرة المريحة أو المتنزهات الطبيعية المحمية. 5) وأخيرا سوق المعتقدات التي تساعد على توفير هوية للأفراد والجماعات تعبر عن وجودهم الفيزيائي وقيمهم الاجتماعية كفاعلين في المجتمع، مثل السوق الذي تطرحه المنظمات الإنسانية كحركة السلام الأخضر.[1]

الجانب المتعلق بالدراسات الاستشرافية هو محاولة رسم ملامح استثنائية لصورة المجتمعات الإنسانية في المستقبل فيما بعد الحداثة، وبناء نموذج مثالي للتنبؤ مكون من العناصر الخمسة المقترحة؛ بالرغم من عدم وجود أرضية إمبريقية لتصميم أفكار الاستشراف. ولذلك، الغاية من الإشارة إليه هوبيان المحاولات في بناء التراكمية المعرفية في هذا الحقل، بالإضافة إلى التأكيد على أن الاستشراف يجب أن يتضمن تلك الخيارات أوالمسارات المحتملة أوالتي يمكن أن ينظر لها على أنها خيالية أوجنونية؛ لكنها يمكن أن تحدث في واقع المجتمعات. بناءً على ذلك، الاعتبار العميق الذي يجب أن يوضع في الذهن هو أن عملية الاستشراف المستقبلي يجب ألا تتقيد بالحدود التقليدية في المنهجية وتنظيم البحث، التي من المحتمل أن تحد من قدرة تنبؤ وتخيل المستقبليين، وإنما المسار الجيد هو التحرر من كل قيود فكرية أو تجارب سابقة.

إنّ هذه المنهجية كما يقول ويم ج. دوريدر سوف تساعد الباحثين المستقبليين على التقليل من "فرصة ضيق التفكير التي تبقى فيها التطورات التي تصعب ملاحظتها عصية على الإدراك وسيكون الموقف مثيرا بحق عندما يشكل الناس بصورة جماعية منظورا للمستقبل. إن أصل هذه الأشكال المنظورة يكمن في مواقف يدعوها عالم السيكولوجيا ميهالي تشيكزنتميهاليي Mihaly Csikszentmihalyi بالتدفق. ويظهر أن التدفق يجعل الناس يشعرون بأنهم في تماس مع العالم من حولهم، ويعطيهم شعورا بالسبب والهدف لفعالياتهم. وينتج عنه إعطاء شكل لحالات البحث الجماعي عن الابتكار والتحديث".[2] يمكن أن يساعد التفاعل الجماعي في العالم الافتراضي على خلق الفرص الكثيرة في التفكير الإبداعي وغير المسبوق حول استشراف المستقبل، عبر التبادل الكثيف للمعلومات بين أشخاص لا يملكون أي خلفية سابقة نحو بعضهم البعض؛ ومن ثم غياب أي قيود نفسية أو ثقافية أو عرقية أو دينية على التفكير الاستشرافي والتنبؤ بطريقة محررة من كل الاعتبارات، التي عادة تفرض نوعا من التوجيه الظاهر أو الخفي على العقل الإنساني في البحوث التقليدية.

[1] ستيفن أغويلار –ميلان ،مرجع سابق، ص ص. 538- 541
[2] ويم ج. دوريدر، مرجع سابق. 324-326.

إن المبرر الرئيسي للتأكيد على المسار المتفرد أو الاستثنائي في التفكير المستقبلي هو التطور السريع لمجتمعات ما بعد الحداثة وعدم التحكم الواضح في المخرجات النهائية للتدخل المتزايد والسريع للتكنولوجيا المعقدة وثورة المعلومات في الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات؛ وبتعبير جيمس روزنو عدم خطية مسارات الأحداث في السياسة العالمية. يحمل التحول السريع في العلاقات الاجتماعية الإنسانية العالمية صفا غير محدد من المفاجآت والأحداث غير المتوقعة، ومن ثم الطريق المناسب لاحتواء آثارها أو الاستعداد للتعامل معها والاستفادة منها محدد في الذهنية الاستشرافية غير المحدودة والمتحررة من أي قيد.[1]

فضلا عن كل ذلك فإن نموذج الفضاء السايبرى يتجاوز مجرد استطلاع شؤؤن المستقبل إلى التخمين إلا أنه محدود في كيفيات صناعة المستقبل.

رابعا: نموذج إشكالية سباق التسلح (ريتشاردسون)

قدم ريتشاردسون نموذجا لتحليل ظاهرة سباق التسلح في العلاقات الدولية وتأثيرها على الأمن الدولي، ذلك لأن سباق التسلح يمثل إحدى المشاكل المهيمنة على العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 إلى نهاية الحرب الباردة عام 1990، بسبب اشتداد المنافسة الأمنية بين القوى العظمى. وقد حدد ريتشاردسون مجموعة من الخطوات لدراسة وتحليل قضية سباق التسلح، المحددة في النقاط التالية: 1) ضبط ديناميكيات سباق التسلح التي جرت فعلا ضمن فترة زمنية من تاريخ العلاقات الدولية بين مجموعة من الدول. 2) إضفاء الصبغة الكمية على ظاهرة سباق التسلح في العلاقات الدولية، بحيث تكون مؤشرات قابلة للقياس الكمي ومعالجتها إحصائيا أو تمثيلها بيانيا. 3) تحديد بدقة المتغيرات المستقلة المنتجة لتفاعلات قضية سباق التسلح من أجل إخضاعها للقياس التجريبي، على أن تكون قليلة العدد حتى يتمكن الباحث من التحكم فيها والوصول إلى نتائج متماسكة. 4) صياغة عدد من العلاقات الدقيقة التي يجب أن تكون قابلة للتحقق الإمبريقي ومتضمنة لروابط مفترضة بين متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، بحيث أن قياس العلاقة بينها سوف يساعد على التنبؤ بالنتائج المستقبلية لظاهرة سباق التسلح في العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، كلما زاد التوتر الأمني بين مجموعة الأطراف المفترضة تصاعدت حدة سباق التسلح بينها.5) تتلخص الخطوة الخامسة في تحديد الفترة الزمنية للدراسة وجمع البيانات حول تطور الظاهرة خاصة المتعلقة

[1] وليام هالال، مرجع سابق، ص ص372-377

بمستوى إنتاج الأسلحة، والتحسينات التي أجريت عليها، وعدد أجيالها، وحجم نفقات الأسلحة، وعدد منشآت الإنتاج الحربي، وحجم الجيوش العاملة وهكذا. يتم مقارنة كل هذه التطورات العسكرية التي حدثت في الفترة الزمنية المحددة بفترة زمنية أخرى، من أجل التمهيد للخطوة اللاحقة من البحث. 6) القيام بعملية المقارنة من أجل رصد بدقة الفروق البارزة المحددة لملامح التطور من عدمه الحاصل في تفاعل ظاهرة سباق التسلح ضمن نسق العلاقات الدولية. 7) استخلاص النتائج النهائية التي تعكس مؤشرات مستقبل الظاهرة.

تشكل كل هذه الخطوات مضامين تطبيق نموذج قياس سباق التسلح في العلاقات الدولية، لكن هناك شرط ثابت وضروري للقيام بهذه الخطوات وهو وجود عداء مستمر بين أطراف سباق التسلح، يمثل مصدرا متدفقا لتغذية حركية سباق التسلح.

معادلة سباق التسلح

عمل ريتشاردسون على تحويل التفاعلات الأمنية المتضمنة في ديناميكيات سباق التسلح إلى معادلات رياضية من أجل ضبط المتغيرات والقيام بالقياس الكمي للعلاقات المفترضة؛ وهذا يعني تحويل المعلومات إلى بيانات كمية من أجل القيام بالعمليات الحسابية. وقد بنيت هذه المعادلات على بعدين أساسيين، الأول هو حجم تسلح أطراف المعادلة المفضي إلى التوازن أو تفوق أحدهما على الآخر؛ ويتعلق البعد الثاني بالقدرة على تحمل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن حجم النفقات العسكرية المتزايدة لكل منهما. بناءً على حسابات رياضية معقدة، خلص نموذج ريتشاردسون إلى مجموعة من النتائج في قياس والتنبؤ بالمسار المستقبلي لظاهرة سباق التسلح في العلاقات الدولية والتي منها: 1) كلما تصاعد حجم التسلح لطرفي العلاقة أو على الأقل لأحدهما بمستويات عالية، كلما تنامت احتمالات الصدام المسلح بينهما؛ ومن ثم التنبؤ الثابت بوقوع الحرب؛ 2) تتراجع احتمالات نشوب الحرب في العلاقات الدولية إذا كانت مؤشرات التسلح معتدلة أو قليلة، على افتراض أنه ليس هناك ميلا حادا للاستعداد لشن الحرب من قبل الأطراف المعنية؛ 3) كلما اتجه معدل التسلح بين الأطراف نحو الانخفاض، تقلصت فرص شن الحرب إلى مستوياتها الدنيا؛ 4) لكن إذا كان معدل التسلح ثابتا دون تغيير (في هذه الحالة يساوي صفر)، فهذا يعني أيضا أن فرص شن الحرب سوف تبقى هي الأخرى ثابتة في المستقبل.[1]

[1] وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص ص. 100- 104.

وعليه فإن هذا النموذج يستقرأ مستقبل التنافس على التسلح وفقا لمؤشرات التوتر وكذا مؤشرات الاستقرار التي تدفع الوحدات السياسية لاسيما القوى العظمى إما نحو مزيد من الإنفاق على التسلح أو الإحجام عن الإفراط فيه.

خامسا: نموذج حوكمة العولمة

يقوم نموذج حوكمة العولمة على تحليل أسس النظام العالمي وديناميكيات العولمة وتأثيرها على شكل الأنظمة الوطنية والمحلية والمحتوى الرمزي للمجتمعات وطريقة تنظيم الحياة الاجتماعية، ونتائجها على مشكلات العالم والحاجات المطلوبة وكل جوانب القلق لدى دائرة واسعة من شعوب العالم. يركز جهود التحليل المعلوماتي بشكل كبير على استقرار النظام العالمي بسبب الاضطرابات الأمنية، التعثر الاقتصادي وشيوع الحروب والنزاعات المتعددة الأشكال. إن الفكرة الأساسية لهذا النموذج قائمة على محاولة التنبؤ بالشكل الذي سوف يكون عليه النظام الدولي في المستقبل أو هو آخذ في التشكل، بواسطة ظهور بوادره الأولية في مصفوفة التفاعلات العالية التعقيد على المستوى العالمي. نتيجة للتطورات العميقة في عمل الأسواق والاقتصاديات العملاقة والإقليمية وشيوع الحروب غير المتكافئة والنزاعات داخل الدول وظهور مشاكل البيئة والكوارث الطبيعية، تبلورت جهود أنصار هذا النموذج حول التنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية في مجالات القضية المختلفة بما فيها القضايا الاستراتيجية والأمنية.

تعريف الحوكمة

الحوكمة ترجمة لمصطلح "Governance" وهناك من يترجمه بمصطلح "الرشادة في الحكم"، والتي عند البعض تتضمن: "الانفتاح والشفافية بالنسبة للمؤسسات، المشاركة الواسعة بالنسبة للمواطنين في كافة مراحل القرار السياسي، المسئولية المتزايدة للمؤسسات والدول الأعضاء، فعالية السياسات المحددة بغايات واضحة وقابلة للتقييم، وانسجام السياسات وقابليتها للفهم". ويرى فرانسوا أشير François Ascher أن هناك حوكمة اجتماعية وهي التي: "تربط وتجمع مؤسسات سياسية، فاعلين اجتماعيين، ومنظمات خاصة، ضمن عمليات إعداد وتنفيذ خيارات جماعية، قادرة على حث مشاركة فاعلة للمواطنين". ويرى بيتر دراكر Peter Drucker من جهته أن الحوكمة المؤسساتية تتلخص: "في وضع قواعد توجه وتحد من سلوك أولئك الذين يتحركون باسم المؤسسة، بعبارة أخرى الرشادة Governance هي مجموع الأحكام التي تهدف إلى ضمان أن يكون

عمل القادة متطابقا مع إرادة المساهمين ومصالحهم. وتتميز عن التسيير الذي يحدد العلاقات بين القادة والتابعين لهم. إن الرشادة بطريقة أو بأخرى هي حكومة الحكومة". وهناك من يرى أن: "الرشادة هي علاقة سلطة، الحكومة هي ممارسة فعلية للسلطة، وإمكانية الحكم هي مدى تأثير ثقل هذه السلطة في الأنظمة المعنية".[1]

معلمات التنبؤ حسب أنصار النموذج

يقصد "بمعلمات التنبؤ Parameters Predection"، تلك الخاصيات أو المؤشرات الثابتة التي تترافق مع شكل النظام الدولي مهما كانت التحولات التي تجري في السياسة الدولية من فترة زمنية الأخرى؛ والتي يمكن الاعتماد عليها كمؤشرات للتنبؤ بالمستقبل الذي سوف يكون عليه النظام الدولي. لا شك أن مثل هذه المعلمات مشتقة من تاريخ العلاقات الدولية منذ تأسيس نظام واستفاليا عام 1648، لكن آثارها الاستراتيجية والسوسيو-اقتصادية يتم تقفيها بواسطة الملاحظة المستمرة وتعقب الأحداث وتتبع المؤشرات الكمية ذات العلاقة بكل قطاعات الأنشطة الإنسانية. ويرى جيمس روزنو James N. Rosenau أنه: "إذا معلمات أي نظام تفهم كحدود تكمن وراء بيئة النظام –تلك الأنماط المكررة التي يمكن أن تؤثر على عمل النظام لكن ليست جزءً منه- وضمن متغيرات النظام المجتاز لعملياته المتواصلة للتغاير، عندئذ تكون النتيجة أن المعلمات هي خاصيات ثابتة بشكل عادي للنظام. إنها توفر استمراريتها بالمعنى الذي تبقى ثابتة حتى عند حدوث التموج في متغيراتها. لذلك هي في الحقيقة أسس النظام العالمي.."2 إلا أن اللافت للنظر أنه على عكس الفترات السابقة من تاريخ العلاقات الدولية التي كانت معلمات تحول النظام الدولي بطيئة، أصبحت في الفترات الأخيرة أكثر كثافة وسرعة ومنتجة لآثارها في البيئة العالمية ككل؛ وذلك بفعل تأثير الكثير من العوامل، وفي مقدمتها تآكل أهمية الزمن والبعد المكاني في تأطير الأنشطة الدولية عبر العالم وتطور وسائل الاتصال وثورة المعلومات والرقمية.

حدّد جيمس روزنو[3] معلمات التنبؤ المستقبلي في ثلاثة عناصر مركزية تساهم في صياغة أي شكل للنظام العالمي يمكن أن يسود في المستقبل، وهي: 1) المعلمة الكلية المحددة في البنية العامة المنتجة للسياسة العالمية؛ 2) المَعْلَمة الكلية-الجزئية والمتعلقة بسلطة البنيات ذات العلاقة بالتجمعات الكلية

[1] ميشال غوديبه وآخرون، الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم، تع. محمد سليم قلالة وقيس الهمامي (باريس: مخبر الابتكار، الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم، د. ت.)، ص ص. 158-66.
[2] James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), p. 08.
[3] ibid., pp. 08- 10.

للمواطنين؛ 3) وأخيرا المعلَمة الجزئية والتي تضم مهارات المواطنين في القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية ذات الاستخدامات المختلفة. بالنسبة لأنصار هذا النموذج في الدراسات الاستشرافية، تعتبر هذه المعلمات مؤشرات أساسية لتتبع مسارات تطور النظام العالمي وتوقع مخرجات السياسة العالمية في المستقبل، على افتراض أنها المتحكم الرئيسي في توجيه الأحداث. إنها تركز على دور البنيات في إنتاج وصياغة شكل الأنشطة الإنسانية، لكن فقط في علاقتها بدور الأفراد (المعلمة الثالثة) الذين يتحكمون بشكل كبير في تحديد مخرجات المستقبل وصياغة أشكاله وكذا لهم قدرة كبيرة نسبيا على توجيه مسار الأحداث إلى حد ما.

ما هو مهم في مجال التنبؤ الاستشرافي أن كل المعلمات الثلاث تتفاعل مع بعضها البعض في شكل اعتماد متبادل، بحيث أن كل واحدة تحدث وتحفز التغيرات في الأخريين، وبالتالي تعتمد كمؤشرات رئيسية للتنبؤ بمستقبل النظام العالمي. كما أن عملية التنبؤ الاستشرافي بالمستقبل تبدأ من جزئيات البيئة المحلية للأفراد ثم تتوسع لتشمل المستوى الوطني، الإقليمي، فالعالمي. يعكس هذا الترابط المعقد والتفاعل عبر شبكة غامضة من التفاعلات وبالغة التعقيد، فكرة أن عملية التنبؤ الاستشرافي لا تشمل مستوى بعينه ولا قطاعا مخصوصا، ولا إقليما أو منطقة؛ إنها عملية شاملة شمولية الدائرة التي تتفاعل فيها المعلمات الثلاثة المشار إليها سابقا.

تحدي الاستشراف

تواجه العملية الاستشرافية عبر نموذج حوكمة العولمة جملة من التعقيدات التي تميز النظام العالمي الجديد، تتحدد إحدى أكثر جوانب التعقيد التي تواجه مهمة التنبؤ في حالة الفوضى المتأصلة في النظام العالمي.

أصبح من الصعب التنبؤ على وجه الدقة بمسار الأحداث في المستقبل، وذلك أن تفاعل الأنشطة الإنسانية أصبح سريعا جدا إلى المستوى الذي لم تعد تسعها البيئة الوطنية أو حتى الإقليمية؛ وبذلك أدت إلى تقليص الحدود الطويلة –تلك الحدود التي كانت من قبل تفصل العام عن الخاص، الداخلي عن الخارجي، المحلي عن العالمي، السياسي عن الاقتصادي-، ولم تعد هناك سوى قلة فقط من التمايزات التي تفصل بين مجتمع وآخر. لذلك من منظور أنصار هذا النموذج، يجب أن تكون عملية الاستشراف المستقبلي شاملة على مستوى النظام العالمي، بسبب الترابط الوظيفي والتأثير المتبادل بين القطاعات المختلفة على أكثر من مستوى، وأن كل جزء أوركن منه يمكن أن يشكل مصدر استقرار أو بؤرة عطب لباقي القطاعات الأخرى أو الأجزاء الجغرافية الأخرى.

فالحوار والنزاع، التعاون والمنافسة، الاستقرار والاضطراب الأمني، الحروب والسلام، الديمقراطية والاستبداد، حقوق الإنسان والتطهير الديني العرقي والسياسي والاثني، النمو الاقتصادي والركود، التعافي الاقتصادي والأزمات، الاستقرار البيئي وتآكل النظام البيئي؛ كلها ثنائيات تتفاعل بشكل متزامن ومتزاملة في النظام العالمي المعاصر.

يبدو للوهلة الأولى أن كلمة "النظام" تعكس نسبيا خطية مسارات المستقبل كما هو الادعاء أيضا في المنهج البنيوي للتنبؤ الاستشرافي، في مقابل كلمة "التشرذم" التي تعكس عدم الخطية في مسارات المستقبل؛ لكن في واقع الأمر كلاهما يؤشر على حالة التعقيد طالما أنهما مظهران متلازمات ويعملان في اعتماد متبادل ضمن عالم السياسة العالمية المعاصرة؛ بحيث أن كل درجة من النظام يرافقها في نفس الوقت حجم من التشرذم وعدم الانسجام، والعكس أيضا صحيح. لقد عّو جيمس روزنو على ثنائية التناقض لعالم السياسة العالمية بمصطلح "التكامل المجزأ Fragmegration"،[1] وهومصطلح مركب من كلمتين: التكامل والتجزؤ أو التشرذم؛ بمعنى آخر أن النظام العالمي كما يتميز بحالة التكامل في الأسواق والاقتصاد والاتصالات، كذلك يتميز بتشرذم المجتمعات وتنامي نفوذ الهويات الفرعية والجماعات شبه وطنية والفواعل غير الدول وغيرها من الفواعل والعمليات التي تؤثر بدورها وتصوغ المخرجات المستقبلية للنظام العالمي. والغاية من وراء إطلاق هذا المصطلح هو أن عملية تحليل واستشراف مستقبل النظام العالمي يجب أن تكون عبر التكامل المجزأ الذي يعبر عن الواقع القائم في السياسة العالمية، على افتراض أن ليس هناك نمطا واحدا من الفواعل وليست هناك مصالح أو غايات أو حتى إدراكات موحدة حول عالم السياسة العالمية. فعلى سبيل المثال، مع موجة الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال ما سُمي "الربيع العربي" في 2010، ترافقت معها انتهاكات مريعة لحقوق الإنسان واضطرابات أمنية وحروب أهلية وتصاعد النزاعات بين الاثنيات والطوائف الدينية والمذاهب، بالإضافة إلى تنامي نفوذ الجماعات المسلحة المتشددة والإرهاب العابر للحدود.

من ناحية أخرى، يعتبر مصطلح التكامل المجزأ وحدة تحليلية مساعدة على التنبؤ المستقبلي من خلال التشخيص المفاهيمي الذي يقدمه لفهم واقع النظام العالمي والمسارات التي من المحتمل أن تنتج حالة النظام والتشرذم أو الاتساق والتفكك المميزة للسياسة العالمية. فهو يعكس نمطين من مسارات الأحداث بشكل تلازمي: الخطية وغير الخطية التي تمتد من الحاضر لتعبر نحو المستقبل، كطريقة منهجية توجه جهود الباحثين نحو التركيز على مجالين من الاستشراف وتسهيل عملية التوقع وبناء صورة أولية حول أحداث

[1] Ibid , p. 13.

المستقبل. إن التنبؤ الاستشرافي من منظور أنصار هذا النموذج، قائم على النظر إلى العالم كبيئة واحدة متفاعل وإن باتجاهات متناقضة،أي أن كل النماذج والنظريات الاستشرافية التقليدية تبدو غير صالحة لتحديد الصورة الواضحة والمتكاملة حول المستقبل،إو عجزة عن كنه المستقبل بكل تفاصيله. لقد لخص جيمس روزنو هذا التحدي المفاهيمي الكامن في النزعة الاستشرافية التقليدية في مصطلح "السجون المفاهيمية"،[1] على افتراض منه أن المفاهيم التقليدية قد شكلت عائقا فكريا حال دون تخطي حدود التفكير التقليدي حول العلاقات الدولية بشكل عام، في مقابل تجذر حالة التغير والتحول شديد التركيب في السياسة العالمية؛ بمعنى آخر يشهد النظام العالمي تغيرات جوهرية في مقابل ثبات هيمنة المفاهيم التقليدية على حقل نظرية العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، من المفاهيم التقليدية الشائعة والمركزية أحادية الدولة الوطنية ومبدأ السيادة الملازم لها التي كانت محددا رئيسيا في صناعة المستقبل، بفضل قدراتها ومواردها وسيطرتها على عملية صناعة القرار الوطنية، لكن أثبتت الأحداث الجديدة مدى ضعف الدول كفواعل مركزية –مقابل تنامي فواعل أخرى-في مواجهة تحديات العولمة والحاجات المتزايدة للشعوب ومتطلبات استقرار النظام العالمي؛ مثل أحداث 11 سبتمبر 2001، الأزمة المالية العالمية 2008، والأزمات الأمنية في الشرق الأوسط منذ 2011.

ووفقا لذلك، لا تتحدد المهمة فقط في عملية الاستشراف المحضة، ولكن أيضا كسر القيود المفاهيمية وامتلاك الملكة التحررية في التفكير لمعرفة ما يحمله المستقبل، وبالتالي فهي تبدو مهمة غير مألوفة واستثنائية تجري تحت ضغوط وتعقيدات العولمة المتزايدة، التي تحمل معها نزعة العالم المتزايدة نحو ثنائية التكامل المتعدد القطاعات، وفي نفس الوقت تنامي نزعة التشرذم والتفكك بواسطة الدور المتزايد للإثنيات والثقافات الفرعية والإرهاب والحروب الأهلية. ومن ثم، ينبغي أن تستجيب قراءة الزمن القادم ورسم الصور المتكاملة حول المستقبل وفقا لهذا المنطق.

العامل الآخر الذي يعزز مصداقية نموذج حوكمة العولمة2 أنه لا توجد على كوكب الأرض مجتمعات وطنية أو محلية محصنة ضد تأثيرات التكامل المجزأ كخاصية ملازمة للعولمة، ومن ثم يكون استشراف مستقبل مجتمعات العالم بعيون التكامل المجزأ الذي يتضمن التناسق وعدم التناسق، التكامل والتفكك، وخطية مسار الأحداث وعدم خطيتها. في نفس الوقت، تزايد تدخل ونفوذ الفواعل غير الدول في صياغة مستقبل السياسة العالمية -الذي لم يعد محتكرا من قبل الدول وحدها كما كان في السابق-، ليس بالضرورة أن يكون

[1] ibid., p. 15.
2ibid ,pp.15-18

في الاتجاهات الصحيحة والإيجابية بالنسبة للعالم، مثل أنشطة جماعات مافيا تجارة المخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة والإرهاب. إدراج قائمة طويلة من الفواعل غير الدول المنخرطين بشكل متزايد في صياغة مخرجات السياسة العالمية، هو تثبيت للإطار العالم للتنبؤ المستقبلي الذي يشمل أنشطة وغايات وأجندة وكذا سياسات هذه الفواعل؛ إلى جانب تأثير ديناميكيات تفاعل العولمة مثل التكنولوجيات الإلكترونية، ثورة المهارة، قوة الانفجار التنظيمي، الآثار المتمددة لثورة الحركة، استمرارية النزعة المؤسساتية للبنيات العالمية الفرعية، قسوة العولمة على الاقتصاديات الوطنية وغيرها. يعني كل ذلك من جانب آخر، أن مستقبل الدول ليس محددا بشكل رئيسي بواسطة القدرات الذاتية أو الموارد الوطنية والاستراتيجيات والسياسات الوطنية وحدها، وإنما أيضا بواسطة تدخل أهداف وضغوط ومطالب وتأثيرات أنشطة الفواعل غير الدول التي تنشط على المستوى الإقليمي والعالمي.

مستقبل الدولة في سياق العولمة

طرح دور الدولة بشكل جدي في العلاقات الدولية تحت تأثير تدفقات العولمة المختلفة، بسبب تنامي عدد الفواعل غير الدول المنخرطة بكثافة في صياغة أجندة السياسة العالمية، بحيث أن العدد الهائل من هذه الفواعل قد ضيق من دائرة تأثير الدولة في توجيه أو إعادة توجيه مسارات مستقبل السياسة العالمية.

خلق التداخل بين البيئيتين (المحلية والعالمية) دائرة واسعة من التفاعل الذي تنتشر بموجبه السياسة وتمتد مخرجاتها؛ وذلك بواسطة تدفق التأثير غير النهائي للتكنولوجيات الجديدة، وللمنظمات الجديدة، الحركة المكثفة للناس عبر الحدود، التدفق غير النهائي لتلوث الهواء والماء، الجريمة، المخدرات، الهجرة، والأمراض. إذن أصبحت دائرة انتشار السياسة أوسع مما تستطيع البيئة المحلية أن تحتويه، وأن التدفقات المشار إليها سابقا تتخطى بشكل كبير قدرات وإمكانيات وحدود نفوذ الدولة؛ ومن ثم يكون الاستشراف المستقبلي مبني على كل هذه الاعتبارات والمتغيرات التي تتفاعل عبر حدود واسعة، الأعمق من ذلك، اتساع رقعة الفجوة بين المواطنين ودولهم بسبب تراكم المشاكل وعدم وضوح أهداف الحكومات وعجز صناع القرار عن إرضاء شعوبهم، وبالتالي التآكل الشديد للروابط الرمزية والولاءات.

مع ذلك فالدولة مازالت الفاعل الأكثر تماسكا في السياسة العالمية مقارنة بالفواعل الأخرى، السبب الرئيسي في ذلك احتكار استخدام وسائل الإكراه لتحقيق الأهداف السياسية والطرف الشرعي المفوض في تثبيت الاستقرار الأمني. في مقابل ذلك، هناك حجم كبير من العمليات والديناميكيات التي تخرج تدريجيا عن

سيطرتها، مثل عدم القدرة على منع تدفق الأفكار إلى محيطها المحلي أو عدم القدرة على السيطرة على تدفق المال، الوظائف، الأفكار، القيم والثقافات الأخرى.

كما تراجعت قدرة الدول في مكافحة أسباب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مثل مكافحة الفساد والجريمة وغسل الأموال والركود الاقتصادي والبطالة وتخلف التعليم وتطبيق القوانين وفرض النظام في مناطق النزاعات الأهلية القاسية بشكل عام، لقد أصبحت البيئات المحلية للدول تتقاسمها مشاهد درامية عديدة: مشهد الانقسام الاثني، مشاهد الأزمات المالية، الصراعات الإيديولوجية، التدفق الإعلامي المتزايد، ثورة تكنولوجيا المعلومات، وتعدد الهوية أو تنامي الهويات الفرعية داخل المجتمع الواحد. ومن ثم عملية التنبؤ حول مستقبل الدولة -كفاعل مؤثر إلى جانب فواعل السياسة العالمية الأخرى-، يجب أن تشمل كل هذه المشاهد على اعتبار أنها تشكل الصورة المتكاملة حول المستقبل.

كما لا يمكن إهمال تدخل جماعات حقوق الإنسان أو منظمات الحفاظ على البيئة أو قوانين ومعايير الهيئات الدولية في التنظيم الاجتماعي أو أفعال الشركات المتعددة الجنسيات، في البيئات المحلية للدول والمجتمعات الوطنية إلى المستوى الذي أصبح فيه من الصعب التمييز بين ما هو محلي وعالمي.[1]

المشاهد المستقبلية للعالم الجديد

من الخصائص الأساسية للعالم الذي أخذ في الظهور وسوف تستمر في المستقبل هي تزايد التناقضات والتوترات الجزئية المتولدة عن الصدامات بين الفواعل شبه وطنية على المستوى المحلي مثل النزاعات بين السكان الأصليين والمهاجرين، العرقيات، الجماعات الدينية، الجماعات المذهبية والقبائل وغيرها، الخاصية الأخرى هي تبعثر السلطة عبر مراكز قوى متعددة بسبب تنامي التعددية في عمليات صناعة القرار العالمي، فضلا تفاعل مستوى من التناقضات والتوترات وحالة التكامل والتفكك في السياسة العالمية.

تعكس الاتجاهات المتناقضة لعمليات وتفاعلات وأفعال ومطالب السياسة العالمية، حالة الخطية وعدم الخطية لمسار الأحداث في المستقبل التي يجب أن يبنى عليها الاستشراف المستقبلي للنظام العالمي. تنعكس الحالة الأخيرة في أحداث التكامل وعدم التكامل، العالمي والمحلي، المتسق وغير المتسق، والمركزي وغير المركزي؛ كلها ثنائيات ومؤشرات تبرز ملامح النظام العالمي في المستقبل.

[1] فاروق العربي، الدولة الأمة على محك العولمة، الجزائر :طاكسيج للنشر و التوزيع،2009، ص ص. 66-68.

النتيجة هي أن قوى التفتيت أو التفكيك متأصلة في خاصيات تفاعل البيئات المختلفة للعلاقات الدولية، في نفس الوقت قوى التكامل والتعاون مشتقة من الحاجات المشتركة المتنامية نحو توسيع دوائر الأنشطة الاقتصادية-الاجتماعية للتجاوب على نحو فعال مع مطالب التنمية والتطوير الاقتصادي؛ بالإضافة إلى أنها نابعة من التطورات العميقة في التكنولوجيات الحديثة وثورة المعلومات والحاسوب والرقميات التي أثرت بشكل راديكالي على الملامح التقليدية للنظام الدولي. لقد لخص كل هذه العمليات والتناقضات جيمس روزنو James N. Rosenau[1] في المصطلح المركب "التكامل المجزأ Fragmegration". بتعبير آخر، بقدر الادعاء بأنه تم إصلاح العالم في العديد من الجوانب وتوفير الحلول للكثير من المشاكل المعقدة بواسطة مساعدة التكنولوجيا، بقدر ما أتلف في جوانب أخرى التي تحولت بدورها إلى بؤر جدية لتقويض استقرار النظام العالمي في كل قطاعاته؛ وهي الخاصية الجوهرية المعبر عنها بالتكامل المجزأ أو خطية وعدم خطية مسار الأحداث. أدت التكنولوجيا الحديثة إلى زيادة الإنتاج وحل مشاكل الندرة ووفرة الغذاء وتنظيف البيئة وسلسلة طويلة من الحلول، لكن في مقابل ذلك أنتجت الكثير من الأضرار مثل استنفاد الموارد، انحطاط النظام البيئي، إبداع الأسلحة المميتة على نطاق واسع، زيادة نهمة الجماعات الكبيرة نحو النزاعات وشن الحروب والسيطرة، وظهور سلسلة طويلة من التهديدات الأمنية المتنامية.

يحتاج النظام العالمي الجديد الآخذ في التشكل إلى مفردات تحليلية جديدة، على افتراض أن التناسب بين التطورات الجديدة والبالغة السرعة في السياسة العالمية والمفاهيم ووحدات التحليل التقليدية التي تملأ تراث نظرية تحليل مستقبل العلاقات الدولية،[2] أصبح غير ممكن وبالتالي الاهتمام بالدراسات الاستشرافية يعني إعادة التأسيس الجديد لإطار يكون أكثر قدرة على استيعاب تعقيدات التطورات غير المألوفة؛ من خلال اقتراح وحدات بديلة ومناهج ونظريات غير تقليدية. يعتقد جيمس روزنو أن هناك بعض المبادرات المحدودة في هذا الصدد الملخصة تحت عنوان "الحاجة إلى قاموس جديد" في تحليل العلاقات العالمية؛ ومن بين هذه المقترحات: "الفوضى المتعددة polyarchy"، "الفوضى الرئيسية panarchy"، "التعددية plurilateralism "، "الحوكمة العالمية"، و"تحالف الإرادات" ؛ التي تعكس بدورها جزءً من التغيرات العميقة الجارية في عالم السياسة العالمية، والتي على رأسها الميول التفكيكية بالتزامن مع الانجذاب نحو دمج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي. طرحت المصطلحات السابقة كبديل للمفردات التقليدية: توازن القوى، المنافسة الأمنية،

[1] James N. Rosenau, Op. Cit., pp. 19- 31.
[2] Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 186-99.

الأحلاف العسكرية، هيمنة القوى العظمى، المصلحة الوطنية وغيرها –وهي كلها مفردات الواقعية/الواقعية الجديدة-.[1]

إحدى تجليات التغير في النظام العالمي التحول التدريجي لمفهوم الهيمنة العالمية إلى مفهوم السلطة المشتركة العالمية، ومن ثم حل مشكلة فوضى النظام الدولي المطروحة من قبل النظرية الواقعية الجديد.[2] يعني مفهوم "السلطة العالمية المشتركة" بالنسبة لأنصار نموذج حوكمة العولمة في الدراسات الاستشرافية وجود: "ميادين الاهتمام المختلفة بحيث أن الفواعل المختلفة تتفاعل بطريقة هرمية وتسعى جماعيا وراء الأهداف وتنفذ السياسات، بينما في نفس الوقت لا يظهر فاعل له الأولوية على الآخرين. في بعض مجالات السلطة ستكون الدول ومنظماتها ما بين حكومية هي فواعل أولية، بينما في مجالات أخرى تكون الدول ثانوية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، الشركات فوق قومية، المجتمعات المحترفة، الأقليات الإثنية، الجماعات المعرفية، ومختلف العملاء الآخرين المسئولون عن التغير الشائع على المستوى العالمي".[3] يبرز هذا المفهوم الجديد للسلطة العالمية التغير الراديكالي في خاصية هيمنة الدولة الوطنية على الشؤون العالمية. تخلق السلطة العالمية المشتركة مناخا مناسبا لمساعدة الفواعل العالمية على التكيف السريع والفعال مع متطلبات العمل الجماعي ومعايير الحوكمة على المستوى العالمي، وبذلك يصبح لدينا ما يسمى "بالفاعل المتكيف Habdaptive Actor".[4] ليس هناك سيطرة كلية لطرف معين بالمفهوم التقليدي على عملية صناعة القرار في السياسة العالمية، لأنها تستبدل بهيمنة المعايير والقواعد والشروط الضرورية التي تؤطر العمل الجماعي، بحيث يمكن لأي طرف أن يساوم أو يفاوض أو يحاجج بناءً على قواعد ومعايير الحوكمة، وليس بناءً على الاعتبارات التقليدية مثل القوة العسكرية والأحلاف والتوازنات الاستراتيجية كما تدعي النظرية الواقعية الجديدة.[5]

الأعمق من ذلك، أن الفواعل المنخرطة في السلطة العالمية المشتركة هي في حالة اعتماد متبادل متزايد مع بعضها البعض ولا تستطيع التحلل من هذه العلاقات الوثيقة، بما يعني بزوغ ديناميكيات عمل حديثة

[1] Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.
[2] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 10 - 55.
[3] James N. Rosenau, Op. Cit., p. 31.
[4] ibid., p. 32.
[5] Jonathan Joseph, Hegemony: A realist analysis (London, New York: Routledge, 2002), pp. 123-57.

تعتمد على التفاوض والتعاون والتقاضي والتحكيم الدوليين في حالات نشوء الخلافات؛ كما أن مجال الاهتمام مركّز بشكل كبير على تسهيل أداء الوظائف على مستويات مختلفة ومد القنوات عبر عالمي لعبور الأفكار والمعلومات والبضائع والأموال والأشخاص.

إن مفهوم السلطة العالمية المشتركة وديناميكيات التفاعل المترتبة عنها والروابط الوظيفية، قد خلق بدوره مفهوما جديدا يسمى "بمركب الحاجات الإنسانية الطارئة أو الملحة Complex Humanitarian Emergencies"، والذي يتضمن معنى الإشباع المتشابك للحاجات بواسطة مصادر شديدة التنوع وفواعل كثيفة التفاعل عبر مستويات متعددة.

الحوكمة العالمية وإتجاهات المستقبل

يركز أنصار نموذج حوكمة العولمة في التحليل الاستشرافي على التغيرات العميقة التي تحدث والمستمرة في الحدوث باتجاه هرمية النظام العالمي، وذلك بالانتقال من الاعتماد على الدول كفواعل وحيدة التي بني عليها نظام وستفاليا في منتصف القرن السابع عشر، إلى الاعتماد على التوزيع الجوهري للسلطة على المستوى العالمي بين الدول والفواعل غير الدول؛ وهو المعنى الذي يشكل مضمون مصطلح "الحوكمة العالمية Global Governance". إنه يحمل معنى التعددية والمشاركة الكبيرة للمنظمات غير الحكومية الدولية وجماعات المجتمع المدني العالمي إلى جانب الدول، في ترتيب أجندة السياسة العالمية وصناعة القرار ويأمل المبشرون بالحوكمة العالمية أن تتبلور هوية مشتركة للجماعة الإنسانية الكبيرة قائمة على أسس حقوق الإنسان، الديمقراطية، ليبرالية السوق، حماية البيئة، والسلم العالمي. الحقيقة أن الحوكمة العالمية هي حركة آخذة في التطور مستقبلا، بالتلازم مع التطور الهائل في وسال الاتصال وتآكل أهمية الأبعاد المكانية والزمانية واندفاع الاقتصاديات الوطنية نحو بعضها إقليميا وعالميا. في نفس الوقت، أدى التطور الهائل في أدوات القتل الجماعي على نطاق واسع إلى تراجع احتمال نشوب الحروب التقليدية المميتة، لكن في مقابل ذلك انتشرت الحروب غير المتكافئة والإرهاب والجماعات شبه العسكرية التي أصبحت تدفع الدول بشكل متزايد نحو مفهوم الأمن العالمي؛ الذي يتضمن التعاون من أجل تقليص نسبة العطب الأمني.

تدفع هذه التغيرات العميقة نحو التفكير جديا في المستقبل حول طرق جديدة لفهم السياسة العالمية، من خلال إعادة مراجعة المفاهيم التقليدية مثل المصلحة الوطنية، الأمن القومي، التعاون، الجيو -سياسة، فواعل النظام الدولي. وأن المحاولة بدأت مبكرا بعد نهاية الحرب الباردة بإطلاق عدة مبادرات أكاديمية مثل "نظرية

العلاقات الدولية اليوم"، [1] "العوالم المتصادمة"، [2] و"نظرية العلاقات الدولية: الواقعية، التعددية، العولمة".[3] لكن لم تكن المراجعات النظرية واضحة بشأن المفهمات التقليدية خاصة فيما يتعلق بدور الدولة ومضامين الأمن الدولي، مثل الردع النووي والصراعات حول المصالح الحيوية عبر العالم؛ إلا أن أطروحة جيمس روزنو كانت أكثر راديكالية عندما طرح فكرة "السجون المفاهيمية" التي تنقض بشكل أساسي تراث النظرية التقليدية خاصة الواقعية الجديدة. تتحدد الأسباب التي وراء المراجعة الراديكالية للنظرية التقليدية من منظوره في تحول الحدود، تآكل سلطة الدولة، وانتشار المنظمات غير الحكومية. فالحوكمة العالمية بالنسبة إليه تستلزم "العمل على المستوى الدولي بنفس المضمون الذي تقوم به الحكومات على المستوى الوطني Doing internationally what governments do at home"؛[4] بما يعني أن ليس هناك فرقا أو تمييزا بين ما هو محلي وخارجي، ما هو وطني وإقليمي أو عالمي، الذي تقليديا كان يعمل كفصل جوهري بين البيئيتين في تحليل قضايا السياسة الدولية.

ما هو مطلوب من قبل أنصار هذا النموذج توفير الإطار النظري ومفردات التحليل المناسبة لمعالجة التطورات الشاذة أو المسارات المتناقضة أو غير الخطية الملخصة في مفهوم "التكامل المجزأ"؛ ومن ثم إحدى الاقتراحات المطروحة "الحوكمة العالمية"، التي في الحقيقة هي مطروحة من قبل عدد كبير من المنظرين في العلاقات الدولية.[5] من الناحية الجوهرية، الهدف الأكبر لحقل نظرية العلاقات الدولية هـ والتنبؤ الجيد بمستقبل السياسة العالمية، بحيث لا يفاجأ العالم بتطورات مأساوية يتحول بموجبها إلى الفوضى الكلية؛ كتلك المحاولة التي قام بها زبغنيوبرجنسكي بعنوان "الرؤية الاستراتيجية"،[6] حاول أن يتنبأ بالعالم ما بعد تراجع الدور الأمريكي في حفظ توازنات وأمن النظام العالمي المعاصر. يعمل طرح فكرة الحوكمة العالمية

---

[1] J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 190-98.

[2] باري بوزان، "من الذي قد يتعرض للقصف؟، " في عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، تر. كين بوث وتيم ديون، تر. صلاح عبد الحق (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 115 -17.

[3] Hedley Bull, "Does Order Exist in World Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 119-32.

[4] James N. Rosenau, Op. Cit., pp. 111-112.

[5] Gregory Shaffer, "Power, Governance, and the WTO: a Comparative Institutional Approach," in Power in Global Governance, ed. Michael Barnett and Raymond Duvall (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2005), pp. 130-41.

[6] Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision : America and the Crisis of Global Power (New York: Basic Books a Member of the Perseus Books Group, 2012), pp.76-88.

بهذا الاتجاه، لمحاولة رسم الصورة المتكاملة للنظام العالمي الغد، بشكل يجعل صناع القرار في الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات العالمية أكثر قدرة على التخطيط للمستقبل .

وهذا النموذج قائم على فكرة أن الحوكمة هي مفهوم أوسع، يعلي مجالات السلطة التي يمكن ألا تكون محددة ضمن مجال إقليمي معين، ويمكن أن تستعمل فقط السلطة غير الرسمية لتحقيق الطاعة على جزء من أولئك الفواعل ضمن مجال-القضية المطروحة. بمعنى آخر، تعني الحوكمة تلك الآليات التوجيهية للأنظمة الاجتماعية نحو أهدافها عبر طرق أقل كلفة سياسية واقتصادية وأكثر فعالية في المردود الوظيفي؛ ومن ثم تدفع الفواعل المختلفة نحو التفاعل حول الوظيفة والإنجاز –كما أسهب الوظيفيون الجدد[1] في بيان ذلك-، وليس الصراع على المصلحة والقوة كما هو متخم بذلك تراث الواقعية الجديدة. ليس هذا فحسب، ولكن أيضا يشتق مفهوم الحوكمة العالمية خاصياته التحليلية من طبيعة التفاعلات التي تجري يوميا في السياسة العالمية، والتي تتخطى كل الحدود المكانية التقليدية وتجد نفسها تتدخل بالضرورة في شبكة كبيرة من عمليات صناعة القرار العالمي؛ وبالتالي هو مفهوم قائم على أرضية إمبريقية ملموسة ومتنامية نحو المستقبل.

إذا كان فكر الواقعية الجديدة[2] قد بني على تراكم أفعال وسياسات القوى العظمى في نظام وستفاليا، فإن الحوكمة العالمية سوف تبنى على أفعال وسياسات فواعل متعددة الخواص تشكل الدول القومية فقط طرفا فيها، حتى ولو كانت مهيمنة في بعض مجالات-القضية.والفرق الجوهري بين النظامين، أن فواعل الحوكمة يتفاعلون بشكل مكرر وكثيف فوق الحدود القومية للدول ولا يولون أهمية كبيرة للأبعاد المكانية أو التمايزات القومية، الاثنية، الثقافية، الإيديولوجية، الدينية؛ على عكس ما يجري في النظام الدولي التقليدي. من ناحية أخرى، أصبحت شعوب كثيرة عبر العالم غير متجاوبة بفعالية مع المفاهيم التقليدية للسياسة مثل السيادة الوطنية، القومية، الحدود الجغرافية؛ على العكس من ذلك، تنامت ميول لدى جماعات كبيرة من الناس نحو الهجرة وتخطي الحدود الوطنية بدوافع مختلفة مثل: طلب الوظيفة، الاستثمار، السياحة، هربا من الحروب والمجاعات، ظروف المناخ القاسية، وغيرها. جعلت مثل هذه الدوافع صناع القرار والناس العاديين أكثر

[1] Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," International Organization 24 (Autumn 1970): 627-38.

[2] Robert Gilpin, "War And Changing In World Politics," In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed., ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 142-146.

تجاوبا مع المنظمات غير الحكومية والانتماء إلى التجمعات الإقليمية والحركات الاجتماعية العالمية ومنظمات المجتمع المدني العالمي.

عولمة العلاقات الدولية

تتضمن المفهمة التقليدية للعلاقات الدولية شبكة تفاعلات الحرب والسلم بين الوحدات السياسية الوطنية ذات السيادة، ومع دينامية عولمة الاقتصاديات الوطنية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، تآكلت المفهمة التقليدية بشكل مأساوي وملحوظ في مقابل بروز مؤشرات واضحة ومعلمات جلية لعهد جديد للنظام العالمي آخذ في الانتشار والتعمق، ومع المرور إلى المستقبل يمكن إطلاق عليه مصطلح "عولمة العلاقات الدولية" أو"العلاقات الدولية المعولمة"، الذي يتضمن مفهمة جديدة للنظام العالمي تحل محل كل ما هو تقليدي؛ مع الإقرار باستمرار الرواسب المؤسساتية والتقاليد العرفية للنظام الدولي التقليدي. وإطلاق مصطلح "عولمة العلاقات الدولية" هو اعتراف ببقاء الدولة كفاعل في الترتيبات النظمية الجديدة لكنها ليست الوحيدة أو المهيمن الرئيسي (كما تدعي النظرية الواقعية الجديدة)[1] ولا الحكم الرئيسي (كما تدعي النظرية الليبرالية الجديدة)[2]. من ناحية أخرى، تتضمن المفهمة الجديدة للعلاقات الدولية المعولمة حالة التعقيد بسبب العضوية المتعددة للفواعل والأجندة الموسعة للسياسة العالمية ومصفوفة العمليات التي تصنع بواسطتها القرارات الدولية، سواء تعلق الأمر بالموضوعات الجديدة أو التحديات الأمنية التقليدية. فعلى سبيل المثال، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ظهرت محدودية الدولة الوطنية (حتى ولو كانت قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية) في مواجهة القضايا الأمنية التقليدية بمفردها وقد ظهر ذلك في مناسبات عديدة.

أما بالنسبة للقضايا غير التقليدية مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، البيئة، الفقر، الاقتصاد، الصحة وغيرها، التي ليس بإمكان أي دولة في العالم تحمل أعبائها وحدها أو مواجهة تحدياتها بمفردها؛ طالما أنها متعلقة بالمجتمع العالمي وليس بالوحدات السياسية الوطنية منفردة.

[1] E. H. Carr, "The Nature of Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 562-68.

[2] William I. Robinson, «Capitalist Globalization and the Transnationalization of the State," in Perspective On World Politics, ed. Richard Little and Michael Smith, 3rd ed. (London and New York: Taylor & Francis Group, 2006), pp. 280-95.

من الوجهة التحليلية، يتم التركيز عبر مفهوم "العلاقات الدولية المعولمة" على أنشطة وقرارات وطرق تفكير عدد كبير من الفواعل، يبدأ من الحكومات الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أولئك الأفراد الفقراء الذين يقاتلون في صفوف تنظيم داعش في الشرق الأوسط، إلى أولئك المجندين في صفوف جماعة بوكوحرام بنيجيريا غرب إفريقيا. الخاصية الأساسية التي تجمع بين كل هؤلاء الفواعل هي التفاعل فوق الحدود القومية للوحدات السياسية الوطنية التقليدية، وامتداد آثار أنشطتها عبر المناطق وأحيانا عبر عالمي؛ على عكس النظرية الواقعية الجديدة[1] التي تركز حصريا على سلوكيات الدول وبشكل أقل كذلك النظرية الليبرالية الجديدة.[2] على اعتبار أن مستقبل النظام العالمي يحمل الكثير من البنيات والأنشطة والمعايير المقوضة لهيمنة الدولة على العلاقات الدولية، بحيث أنها تشارك فقط بجزء في صناعة القرار، حتى فيما يتعلق بالشؤون الاستراتيجية-الأمنية التي يعد بإمكان الدولة بمفردها تحمل أعبائها؛ سواء تعلق الأمر بخوض الحروب ضد الأعداء الخارجيين أو السيطرة على سلوك مواطنيها.

على الصعيد الاقتصادي، أصبحت الحكومات أكثر ميلا نحو الخصخصة لجلب الاستثمارات الخارجية من القطاع الخاص العالمي، من أجل توفير مناصب الشغل لآلاف المرشحين للدخول في سوق العمل سنويا، والمساعدة على التنمية الاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتعافي من الركود والتضخم وتقليص دائرة الفقر بين مواطنيها وتقليص عدد البطالين. كذلك الأمر بالنسبة للشؤون الأمنية، عندما أصبحت البيئات الاستراتيجية المحلية أكثر قابلية للعطب بواسطة عديد مصادر التهديد الأمني، سواء بالنسبة للقوى العظمى بواسطة الهجمات الإرهابية أو بالنسبة للدول الهشة أمنيا والمعطوبة بواسطة جماعات التمرد والصراعات الاثنية والدينية، كما هو الحال في الشرق الأوسط وإفريقيا. بناء على تراكم مثل هذه المخرجات العابرة للحدود فوق قومية، أصبح ليس من الضروري التركيز على أنشطة الحكومات الوطنية بقدر ما يكون التركيز أكثر على أنشطة تلك القوى اللينة التي تخترق الحدود الوطنية والتجمعات الاقتصادية والعسكرية، التي تتشكل عبر إقليمي وعبر عالمي لمواجهة تحديات محددة؛ مثل مجموعة العشرين الأغنى في العالم التي شكّلت لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتحالف الدولي المكون من أربعين دولة لمواجهة تنظيم داعش في سبتمبر من سنة 2014. والملاحظ هو التدخل المتزايد للفواعل غير الدول في تشكيل

[1] Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

[2] David Held, «Cosmopolitanism: Globalization Tamed,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 247-68.

السياسة العالمية، بصفة غيّبت من ملامح العلاقات الدولية المعهودة من خلال ظهور عهد جديد للنظام العالمي، لذلك يمكن أن يستبدل مصطلح "السياسة الدولية" بمصطلح "الحوكمة العالمية" الذي بدوره يشكل المضمون المفاهيمي لمصطلح "السياسة العالمية"، وذلك من أجل استيعاب حقائق وتعقيدات البيئة المعاصرة.

يبدو أن الموضوع المركزي للسياسة العالمية مستقبلا سوف يكون حول جعل الحوكمة العالمية تعمل بفعالية في الاستجابة لمطالب وحاجات أكبر دائرة ممكنة من الجماعة الإنسانية حول العالم، عندئذ ينظر للحوكمة "كأنظمة للحكم وأنشطة غرضية لأي جماعة التي تدعم الآليات المصممة لضمان سلامتها، ازدهارها، استقرارها، واستمرارها".[1] يبدو من هذا التعريف، أن الحلول المقدمة بواسطة الحوكمة العالمية هي واعدة، لكن هذا فقط من الناحية النظرية بسبب استمرار بعض العقبات الكبيرة أمام تشكل النظام العالمي، ناتجة عن ظهور خلافات بين القوى العظمى آخذة في الاتساع، وبالرغم من التباين الظاهر بين القوى العظمى حول قضايا السياسة الدولية، إلا أن الفواعل غير الدول والمؤسسات العالمية يزداد دورها في رسم السياسة العالمية والضغط المتزايد على الحكومات. يمكن الاستشهاد على ذلك بالعقوبات الغربية ضد روسيا بسبب التدخل في أوكرانيا خلال عام 2014.

من ثم أمكن النظر للعلاقات الدولية كمجال معولم يتضمن مصفوفة كبيرة وغير نهائية من فواعل الدول وغير الدول تتفاعل مع بعضها البعض في علاقات مفتوحة. ومن الناحية الجغرافية، تتفاعل المناطق مع بعضها البعض في الاتجاه الإيجابي (التعاون وإنشاء الأسواق الإقليمية) أو السلبي (النزاعات وتدفق التهديدات الأمنية)، لأنها تتضمن صفا واسعا من الحركة السريعة المفتوحة ووجود فواعل متمددة بنائيا وعمليا عبر الحدود، التي تتفرع أنشطتها عبر المشاهد الاثنية، مشاهد وسائل الإعلام، المشاهد الإيديولوجية، والمشاهد المالية. في نفس الوقت، تتضمن العلاقات الدولية المعولمة عالما متعدد المراكز المتنافسة ودوائر متعددة في صناعة القرار العالمي.[2]

لقد أفضت العلاقات الدولية المعولمة الحوكمة العالمية التي تعني في النهاية صياغة آليات جماعية لتأسيس النظام الجماعي الموجه بواسطة تظافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف الجماعية، عبر عمليات صناعة جماعية وموسعة للقرارات العالمية؛ وبذلك فالهدف الكامن للحوكمة العالمية هو تعويض النظام الدولي المتميز بالفوضى والريبة الحادة بين فواعله المحتكرين لأدوات القتل والإكراه، بالنظام العالمي المحكوم

[1] James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), p. 167.
[2] ibid., pp. 167-170.

بواسطة الحوكمة العالمية التي يتظافر فيها الفواعل حول الإنجاز الجماعي للأهداف ومواجهة التحديات العالمية. في نفس الوقت، تستبدل التحديات الأمنية التقليدية بنظيرتها الجديدة مثل الحروب الأهلية، الفساد، غسل الأموال، الجريمة المنظمة، إنتاج وتجارة المخدرات، التفكك الاثني للمجتمعات، والانحطاط البيئي.

إنها تلك المصفوفة المكونة من المسارات المتسقة والمتناقضة التي تشمل الميول المتنامية نحو التكامل والنزعة المركزية وعولمة الاقتصاديات الوطنية من جهة، وتصاعد مظاهر التفكك والميول الانفصالية داخل المناطق المتكاملة وغير المتكاملة؛ والامتعاض الشعبي ضد الحلول المقدمة بواسطة العولمة مثل الاحتجاجات الشعبية في أوربا وأمريكا الشمالية "قمة سياتل "وجنوب شرق أسيا. كل هذه العمليات هي جزء من النظام العالمي باعتبارها مخرجات أساسية لديناميكيات عمل العولمة أو ناتجة عن بنيات النظام العالمي، التي من الناحية الإمبريقية لا يشملها مصطلح "النظام الدولي" بالمفهوم التقليدي ومن ورائه مصطلح "العلاقات الدولية؛ على افتراض أنهما يشيران إلى نسق معين من الأحداث والتفاعلات بين الدول مثل سباق التسلح، المأزق الأمني، الحروب، بناء الأحلاف العسكرية، وغيرها من الديناميكيات الاستراتيجية-الأمنية. لكن النظام العالمي أو العلاقات الدولية المعولمة تحتوي مكونات ومضامين أوسع دائرة من سابقتها.

فعلى سبيل المثال، لا يمكن إدراج مجموعة الثمانية الأغنى في العالم، مجموعة العشرين، الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة، ومنظمات الدفاع عن البيئة وحقوق الإنسان عبر العالم، تحت عنوان العلاقات الدولية أو النظام الدولي كما هو موصوف من قبل الواقعية الجديدة (كما سبق الإشارة إلى ذلك) أو النماذج النظرية الأخرى مثل النظرية التبعية[1] أوالماركسية الجديدة؛[2] وإنما لابد من صياغة وتطوير مفردات بديلة للتخلص من السجون المفاهيمية بتعبير جيمس روزنو، وكطريقة لبلورة إطار نظري يستوعب الدائرة الواسعة لأنشطة فواعل ومؤسسات النظام العالمي. هناك تغيرات عميقة تجري في البيئة العالمية ويتوقع أنصار الحوكمة العالمية[3] أنها سوف تستمر في المستقبل كنتيجة لظهور عدة متغيرات محركة لهذا التغير مثل القوى الناشئة، الظهور المتتابع لقوى جديدة مثل مجموعة العشرين، بالتوازي مع ذلك ظهور تطورات

[1] Chris Brown, "Development and Dependecy," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 61 -62.

[2] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 200 -17.

[3] Michael Barnett and Raymond Duvall, "Power in Global Governance," in Power in Global Governance, ed. Michael Barnett and Raymond Duvall (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University Press, 2005), pp. 01-23.

مأساوية مثل الانتشار المأساوي للعنف في شرق الأوسط وجنوب أسيا وتنامي النزعة الانفصالية التفكيكية. بطريقة أخرى، هناك صف واسع وكبير من الأنشطة والمخرجات السلبية للسياسة العالمية يجري خارج نطاق حدود الدولة القومية وفوق طاقتها وقدراتها، الأكثر من ذلك أنها تتفاعل خارج المفهمة التقليدية للنظام الدولي القائم في جذوره على أحادية الدولة في احتكار رموز السيادة وأدوات الإكراه والقمع. لذلك، كما تآكل دور القوة العسكرية وظهرت متغيرات أخرى أكثر فعالية مثل تكنولوجيا المعلومات وثورة المهارة وعناصر أخرى، التي تجعل العالم كله يتخاطب بلغة واحدة ويتواصل مع بعضه البعض، عن طريق التحكم الماهر في تكنولوجيا المعلومات، حيث يمكن للمهارة العالية المتحكمة في التكنولوجيا من قبل مهندس واحد، أن يجعل وحدة عسكرية كبيرة بدون فعالية قتالية، عندما يقوم بتضليلها أو التشويش عليها أو تعطيل أجهزة عملها. ومن ثم، إبداع جهاز تحكم بحجم بصمة أصبع يكون أكثر أهمية من تصميم دبابة في ثلاثينيات القرن العشرين.

المتغير الآخر غير التقليدي في صياغة مضمون العلاقات الدولية المعولمة، هو أن مجتمعات اليوم أصبحت أكثر حساسية لمشاكل البطالة، التضخم، انخفاض العملة، ندرة الموارد، ندرة المياه، وصف آخر من المشاكل؛ من أي تهديدات أخرى بسبب أنها تدفع بصف هائل من الناس نحو التظاهر في الشوارع ووقف الحياة العامة للدولة؛ وربما تعزز الميول الانفصالية وحروب التمرد كما هي حالة الشرق الأوسط وإفريقيا اليوم.

لقد عولمت ثورة التكنولوجيا والمهارة العلاقات الدولية بشكل ملحوظ من خلال توحيد نوعية الحاجات ومصادر التهديد الأمني والمصالح الحيوية الأكثر إثارة للقلق العالمي، وبذلك تخطت حدود المفهوم التقليدي للعلاقات الدولية. حتى بالنسبة للحرب –كقضية جوهرية تقليدية-، أُعطي لها مفهوما مغايرا بحيث أصبحت تظهر مؤشرات حرب الآلة القتالية الذكية، التي تدير المعارك بالنيابة عن البشر، ويمكن أن تخوض الحروب بعيدا عن الحدود الترابية للدولة، مثل ظهور أجيال الصواريخ الموجهة ذاتيا، طائرات بدون طيار، والجندي الآلي وأصبحت الشركات العالمية تتنافس في تصميم مثل هذه التكنولوجيات، وتعرض خدماتها على الحكومات وبكلفة آخذة في التقلص .

كما قد يحمل المستقبل أيضا تغييرا لمفهوم "الكثافة السكانية" كمتغير رئيسي في قوة الدولة كما هو مشخص تقليديا من قبل النظرية الواقعية الجديدة، والذي يعني بالنسبة للواقعيين الجدد زيادة فرص تجنيد أولئك القادرين على حمل السلاح والانضمام إلى جبهات القتال، أو يرسلون إلى ما وراء البحار للاستيلاء على أراضي

جديدة للدول. لكن المفهوم المستقبلي يعني زيادة عدد الماهرين الذين يتولون عمليات استخدام والتحكم في ثورة التكنولوجيا المعقدة والتطوير الإبداعي للتقانة، وكذا زيادة عدد الأيدي العاملة الماهرة التي يمكن أن تنظم إلى سوق العمل سنويا. في مقابل ذلك، أن زيادة عدد السكان غير الماهرين سوف تتحول إلى أعباء إقتصادية وأمنية متزايدة على المجتمعات وعلى مستويات الإستقرار محليا، إقليميا وعالميا.

سادسا: نموذج مجلس الاستخبارات القومية

ظهر أنموذج "مجلس الاستخبارات القومية National Intelligence Council" حول التنبؤ بمستقبل النظام العالمي في سلسلة التقارير السنوية التي يصدرها المركز، ويعد "الاتجاهات العالمية: العوالم البديلة 2030" التقرير السنوي الخامس الذي أصدره المركز في عام 2012. تشكل هذه التقارير والآتية في المستقبل نوعا من المسح الاستراتيجي بمفهومه الواسع لفواعل النظام العالمي: القوى العظمى والصاعدة، القضايا العالمية، المخاطر والتهديدات الأمنية لاستقرار النظام العالمي. ولقد حدد القائمون على أعمال المركز[1] هدفا رئيسيا لعملهم والمتمثل في تشجيع صناع القرار -سواء في الحكومات أو خارجها- على التفكير والتخطيط على المدى الطويل من أجل تفادي حدوث المستقبلات السلبية وتحسين فرص المستقبلات الإيجابية في الانتشار؛ أو بتعبير آخر، رصد التغيرات العميقة الجارية في مجالات القضية داخل السياسة العالمية، وتحديد قدرات القوى الصاعدة وصمود القوى العظمى في المستقل، من أجل تحديد السبل الفعالة المساعدة على استمرار تفوق الولايات المتحدة (من منظور هذا النموذج في الاستشراف المستقبلي) في النظام العالمي على المدى الطويل.

طريقة المركز في التنبؤ المستقبلي قائمة بشكل أساسي على مساءلة الخبراء المختصين في القضايا محل اهتمام من قبل إدارة المجلس، وقد تم توسيع دائرة الخبراء المستجوبين لتشمل الكثير من الجامعات الأمريكية مثل جامعة إنديانا، تكساس، كاليفورنيا، نيوميكسيكو، بنسلفينيا، مساشوسيت، كولورادو، تينسي، نيويورك، ونيوجرسي؛ وأيضا هناك دائرة أوسع تشمل الخبراء الموزعين تقريبا في عشرين دولة عبر العالم، بما فيهم بعض الدول العربية؛ وتم تسهيل العمل بواسطة الدعوات الموجهة من قبل حكومات، رجال أعمال جامعات، ومراكز بحوث في هذه الدول. يتحدد الهدف الرئيسي من وراء توسيع دائرة المستجوبين في معرفة الآراء المختلفة ووجهات نظر الخبراء عبر العالم حول مسار الاتجاهات الكبرى للعلاقات الدولية، ورسم صورة

[1] National Intelligence Council, Global Trends 2030 : Alternative Worlds (Washington: National Intelligence Council, 2012), pp. i-iii.

متكاملة حول مستقبل النظام العالمي. لكن العامل الأكبر المساعد على إنجاز المجلس لتقاريره الاستراتيجية السنوية هوتعاون بعض المؤسسات العلمية المتعددة التخصصات في الولايات المتحدة مع المجلس حول توفير، تنظيم ومعالجة البيانات المطلوبة في التنبؤ المستقبلي؛ والتي من بينها مخابر ساندیا دو DoE laboratories Sandia، أووك ريدج Oak Ridge وناسا NASA بالإضافة إلى المقاولين والمستشارين في سيليكن فالي Silicon valley وسانتا Santa. بالطبع لهذه المؤسسات خبرة طويلة في البحوث العلمية، اكتسبت من خلالها تراكمية كبيرة في المعلومات التي عادة عندما تستخدم بطريقة صحيحة تساعد في رسم ملامح المستقبل. الحقيقة أن عملية التنبؤ المستقبلية للمجلس كانت شاملة لقضايا الاقتصاد والتكنولوجيا، الديمغرافيا والشيخوخة، البيئة وتحديات ندرة الموارد، الأسلحة ومخاطر نزاعات وحروب المستقبل، ثورة المعلومات والربوهات، والتكنولوجيات الجديدة؛ تمثل كل هذه العناصر الأخيرة الاتجاهات الكبرى لرسم النظام العالمي المستقبلي. بالطبع كما قلنا من قبل، الغاية النهائية للمجلس هي التنبؤ بمستقبل دور الولايات المتحدة في مستقبل النظام العالمي.[1]

ضمن الهدف العام للعمل الاستشرافي الخاص بالمجلس، هناك صف من الأهداف الفرعية المهمة، والتي من بينها إثارة التفكير حول سرعة عمل النظام العالمي بشكل عام، وتأثير المنتظم التكنولوجي في صياغة أسلوب الحياة الاجتماعية للناس عبر العالم، بالإضافة إلى تصاعد الاهتمامات الجيو-سياسية والاقتصادية في البيئة العالمية؛ باعتبارها متغيرات مستقلة أساسية تحدد شكل النظام العالمي بحلول عام 2030. هذا يعني أن النموذج سوف يركز على القضايا الرئيسية التي سوف تؤثر بشكل مأساوي في شكل العالم الذي سوف نعيش فيه، أو ما أطلق عليه من قبل أنصار هذا النموذج "قضايا اللعبة Game-Changers"، المتعلقة بقائمة من القضايا العالمية التي سوف تحدد شكل العالم خلال العقدين القادمين، المحددة من قبل أنصار هذا النموذج الاستشرافي في ست نقاط هي: 1) ميل الأزمة لتشمل العالم؛ 2) فجوة الحوكمة؛ 3) احتمال زيادة النزاعات؛ 4) عدم الاستقرار الإقليمي على نطاق واسع؛ 5) تأثير التكنولوجيات الجديدة؛ 6) دور الدولة الموحدة.[2] لقد كانت هذه القضايا هي المضامين الجوهرية في قياس الاتجاهات العظمى للسياسة العالمية، من خلال سيطرة أو عدم سيطرة القوى العالمية المختلفة عليها والتحكم في مساراتها. انطلاقا من

[1] National Intelligence Council, Op. Cit., pp. iii-iv. ،
أنظرأيضا المزيد من التفاصيل في : مصباح عامر ،مرجع سابق ، ص ص ،269-272
[2] National Intelligence Council, Op. Cit., pp. vi-x.

موضوعات التنبؤ والاتجاهات العظمى، صاغ أنصار هذا النموذج مجموعة من النتائج العامة التي توصلوا إليها وهي كالتالي:

1) نمو الطبقة الوسطى العالمية: سوف تتمدد الطبقة الوسطى عبر العالم بشكل ملحوظ خاصة في المجتمعات النامية بأعداد كبيرة عن طريق الانخراط السنوي لعدد كبير من القوى العاملة في سوق العمل مثل الصين، الهند، البرازيل. يرتبط هذا المؤشر بنسبة الخصوبة العالية والكثافة السكانية وتدني مستوى الشيخوخة، كل هذه العوامل متوفرة في العالم النامي أكثر من نظيره الصناعي.

2) الاكتساب الواسع للتكنولوجيات المميتة والممزقة، والذي يعني وجود سلسلة طويلة من أدوات الحرب الأكثر قدرة على إحداث الإصابات الكثيرة بسرعة شديدة، والتي تتضمن قدرات القصف الدقيق، الهجمات الإلكترونية، والأسلحة البيولوجية؛ كل هذه الأنواع سوف يكون بإمكان الدول والفواعل غير الدول اكتسابها أو السيطرة عليها بسبب انتشار إنتاجها عبر العالم. وبذلك سوف توفر مثل هذه التكنولوجيا قدرة كبيرة للأفراد والجماعات الصغيرة على إحداث العنف .

3) انتقال القوة الاقتصادية الحاسم إلى الشرق والجنوب من العالم، الشيء الذي ينعكس على تقلص حصة الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، واليابان من الاقتصاد العالمي إلى 56 بالمائة، وسوف تنخفض هذه النسبة إلى تحت 50 بالمائة بحلول عام 2030 لصالح الاقتصاديات الناشئة في العالم النامي؛ الذي سوف تكون حصة أسواقها من الأصول المالية الضعف تقريبا مقارنة باقتصاديات القلب الصناعي بحلول عام 2020. الاستشهاد الإمبريقي على هذه التغيرات هو أن الصين في عام 2008 قد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكي كأكبر مدخر عالمي.

4) انتشار الشيخوخة غير المسبوقة، خاصة في مجتمعات القلب الصناعي وفي مقدمتها اليابان وألمانيا، والذي يعني بطريقة أخرى زيادة أعباء الحماية الاجتماعية مقابل تقلص ملحوظ في عدد العاملين الذين تقتطع من مداخيلهم نفقات الرعاية الصحية والتقاعد. ففي الدولتين المشار إليهما سابقا، كان متوسط العمر للسكان في عام 2012 يقدر بـ 45 سنة، وبحلول عام 2030 يتوقع أن تدخل مجتمعات كثيرة في أوربا الصناعية وكوريا الجنوبية وتايوان إلى الشيخوخة غير المسبوقة. النتيجة الملحوظة المترتبة عن ذلك هي عولمة الهجرة بواسطة جذب المجتمعات الصناعية مزيدا من الأيدي العاملة من العالمي النامي، لتغطية العجز في العمالة.

5) توسع النزعة الحضرية، بسبب توسع العمران الحضري في المدن وكثرة النازحين من المناطق الريفية نحو المدن بحثا عن العمل وتحسين ظروف المعيشة، تحت ضغط عدة أسباب مثل تدني مستوى المعيشة في الريف، الجفاف وعطب المحاصيل الزراعية، الكوارث الطبيعية والمناخية، وتأثير وسائل الإعلام بواسطة نقل صور المراكز الحضرية المتطورة. تشير التقديرات الأولية إلى أن سكان المدن يشكلون تقريبا 50 بالمائة من مجموع سكان العالم، وسوف ترتفع هذه النسبة إلى 60 بالمائة تقريبا جراء الهجرة المتزايدة لسكان الصين وجنوب أسيا من الريف إلى المدن؛ بلغة الأرقام سوف يبلغ سكان المدن عام 2030 حوالي 4.9 مليار نسمة. بالطبع لهذه التحولات تأثيرات مأساوية على البيئة والتنمية الاقتصادية، بحيث يتوقع أن المراكز الحضرية سوف تولّد في المستقبل تقريبا 80 بالمائة من النمو الاقتصادي العالمي، وسوف يزداد الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في تطوير البنية التحتية وتحسين استخدام الموارد. لكن في مقابل ذلك، هناك تأثيرات سلبية لتوسع النزعة الحضرية عبر العالم، والتي منها زيادة الطلب على موارد الطاقة والمياه والغذاء ووظائف العمل، زيادة تلوث البيئة في المدن وعلى شواطئ البحار والأنهار والمحيطات. كنتيجة لتنامي النزعة الحضرية التي من المفترض أن تظهر بوضوح في أسيا، يتوقع أن تعّوض إفريقيا "العذراء" تدريجيا قارة أسيا من ناحية النمو الديمغرافي.

6) ضغوط المياه والغذاء، بسبب زيادة النزعة الحضرية التي سوف تولد ضغوطا متزايدة حول الطلب على الغذاء والمياه العذبة، بحيث من المتوقع أن يرتفع الطلب على الغذاء بحوالي 35 بالمائة مع حلول عام 2030، بالتوازي مع ذلك سوف يرتفع الطلب على المياه بنسبة 40 بالمائة. لذلك، سوف تعاني مناطق كثيرة من العالم جراء الشح في موارد المياه العذبة؛ خاصة تلك المناطق التي تتميز بالأراضي الجافة وقلة الأنهار وندرة في سقوط الأمطار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الصحراوي. بالرغم من أن بعض المناطق تتمتع اليوم بوفرة الأمطار الموسمية وتدفق الأنهار التي تخترق أقاليم واسعة مثل الصين وجنوب أسيا، إلا أنها من المتوقع أيضا أن تكون قابلة للعطب بواسطة ندرة هذه الموارد، بسبب التقلبات المناخية الحادة الناتجة عن انحطاط النظام البيئي.

7) استقلالية الولايات المتحدة في موارد الطاقة، إذ أن من المتوقع أن يؤدي استقرار أسعار النفط العالية والاكتشافات الجديدة للغاز الصخري إلى اكتفاء الولايات المتحدة الأمريكية في تغطية حاجاتها المحلية من إمدادات الطاقة والغاز الطبيعي لعدة عقود قادمة. لقد ساعدت الظروف الحالية والتكنولوجيات الجديدة الشركات الأمريكية على التنقيب على موارد الطاقة في أعماق اليابسة والبحار التي كان يصعب الوصول

إليها من قبل بسبب تكلفة الإنتاج العالية، وبالتالي تقليص الاعتماد على واردات الطاقة بشكل يعزز فرص سرعة الانتعاش الاقتصادي وزيادة حجم التجارة الخارجية. فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة بـ 8 ملايين برميل يوميا من النفط، وهو الوضع الذي من المحتمل أن يؤدي إلى تآكل احتكار أوبك لأسعار النفط العالمية.

تشكل هذه العناصر الستة التغيرات الجوهرية للسياسة العالمية التي بدورها سوف تحدد شكل العالم الذي سوف يسود في المستقبل، ومكانة القوى العظمى التقليدية وكذا الناشئة والدور المحتمل للعالم النامي. وبذلك، يؤطر المستقبليون في مجلس الاستخبارات القومية دائرة التنبؤ الاستشرافي والمحاور التي يتم تركيز الانتباه عليها، باعتبارها النتائج الرئيسية المستخلصة حول المستقبل. لكن في نفس الوقت، أشار أنصار هذا النموذج إلى أنه يمكن أن يتغير العالم راديكاليا خارج هذه النتائج الستة، تلافيا لأي مفاجآت أو كما عبروا عن فجوة القدرة على التنبؤ بقولهم: "إننا موجهون بواسطة مياه مجهولة".[1]

محاور التنبؤ الاستشرافي

قسّم مجلس الاستخبارات القومية دراسة مستقبل النظام الدولي إلى أربعة محاور كبرى هي: أ) العوالم المحتملة والمحددة في: 1) المحركات المعلّمة Stalled Engines والتي تتضمن زيادة مخاطر النزاعات بين الدول، واستمرار الولايات المتحدة كلاعب مهيمن يرسم ملامح السياسة العالمية؛ 2) الاندماج Fusion، والذي يعني أن تتعاون الولايات المتحدة والصين حول صف كبير من القضايا العالمية، الذي بدوره سوف يخلق تعاون عالمي واسع؛ 3) جيني خارج القارورة Gini-out- of the Bottle، -جيني هو عالم رياضي وضع معادلات رياضية لقياس التفاوت الاقتصادي- ويعني تصاعد التباينات الاقتصادية وحجم الثروة والرفاهية بين الدول وداخل المجتمعات، بأن يصبح بعضها أكثر ربحا وغنى والبعض الآخر أكثر فقرا وفشلا. لكن التباينات الاقتصادية الشديدة داخل المجتمع الواحد سوف تخلق توترات اجتماعية وعدم استقرار أمني، وهوالوضع الذي سوف يعمق من فشلها وربما تفككها إلى أقاليم متناحرة. ومن المتوقع تحت هذه الظروف أن تصبح الولايات المتحدة تلعب دور الشرطي العالمي؛ 4) عالم الفواعل غير الدولة Nonstates World، بسبب التدخل المتزايد للتكنولوجيات الجديدة في خصوصيات الحياة الاجتماعية، سوف تقوي دور الفواعل غير الدول بدءًمن الفرد إلى المنظمة العالمية والحركات الاجتماعية في إدارة مشاكل العالم ومواجهة تحديات مجالات القضية المختلفة التي تتقاطع حولها مصالح أغلبية البشر.

[1] National Intelligence Council, Op. Cit., pp. vi-x.

ب) التغيرات الجوهرية بين الآن وعام 2030، والتي حددها مجلس الاستخبارات القومية في النقاط التالية: 1) نمو الطبقة الوسطى العالمية؛ 2) اكتساب الواسع للتكنولوجيات المميتة والممزقة؛ 3) الانتقال الحاسم للقوة الاقتصادية من الغرب الصناعي نحو الشرق وعالم الجنوب (المناطق الأكثر تأهيلا لذلك هي جنوب شرق أسيا، أمريكا اللاتينية، الصين، والهند)؛ 4) انتشار الشيخوخة غير المسبوقة في مجتمعات القلب الصناعي؛ 5) توسيع النزعة الحضرية في مقابل تقلص الريف؛ 5) تصاعد الضغوط العالمية على موارد المياه والغذاء؛ 6) استقلالية الولايات المتحدة الأمريكية في الطاقة.

ج) متغيرات اللعبة Game-Changers، والتي تتضمن ستة متغيرات كبرى تم تحديدها في النقاط التالية: 1) عالمية الأزمة؛ 2) فجوة الحوكمة؛ 3) احتمال زيادة النزاعات عبر العالم؛ 4) اتساع دائرة عدم الاستقرار الإقليمي؛ 5) تأثير التكنولوجيات الجديدة؛ 6) دور الدولة الموحدة.

د) الاتجاهات الأعظم وعلاقتها بالتغيرات الجوهريةMegatrends and Related Tectonic shifts، والمحددة في أربع نقاط هي: التمكين الفردي Individual Empowerment؛ 2) انتشار القوة Diffusion of Power؛ 3) الأنماط الديمغرافية Demographic Patterns؛ 4) تنامي سلسلة الغذاء، المياه، والطاقة Growing Food, Water, and Energy Nexus.

بصفة عامة، بنيت عملية الاستشراف المستقبلي للنظام الدولي من قبل مجلس الاستخبارات القومية على أربع محاور كبرى، التي تشكل في النهاية المضمون المنهجي لنموذج التنبؤ. والحقيقة أن مثل هذا النموذج لا يمكن تطبيقه، أوهناك صعوبة في تطبيقه من قبل الباحثين فرادى، وإنما هو مصمم ليستخدم من قبل فريق عمل مدرب ومحترف وممول من قبل مؤسسات متخصصة؛ بسبب التكاليف العالية التي تتطلبها البحوث المستخدمة لهذا النوع من النماذج.

تباين مواقف وتنبؤات الخبراء

بناءً على المقابلات التي أجراها الباحثون في مجلس الاستخبارات القومية مع الخبراء عبر العالم، ظهرت هناك وجهات النظر متباينة حول ترتيب أو أولوية القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية وفق المشاكل والتحديات التي تواجهها بلدانهم أو مناطقهم، لكن بسبب طبيعة تصميم نموذج التنبؤ اتسعت طريقة التحليل لكل وجهات النظر؛ على اعتبار أنه نموذج مصمم لاستشراف النظام العالمي بحلول عام 2030، الذي بدوره لا يتحقق إلا بواسطة مساءلة عدد كبير من الخبراء من القارات الخمس وبالتالي استيعاب جميع الآراء ووجهات النظر

المختلفة من أجل مزيد من المصداقية. فعلى سبيل المثال، يعتقد بعض الخبراء الصينيون المستجوبين أن "الربيع العربي" ما هو إلا بداية لشيوع الفوضى التي سوف تكون شرارة انطلاقها منطقة الشرق الأوسط ثم تمتد إلى باقي مناطق العالم خاصة جنوب أسيا. تشتق هذه المخاوف من الاضطرابات الأمنية الذي يشهدها إقليم شيانغ ينغ ذي الأغلبية المسلمة، التي تواجه بقسوة من قبل السلطات الأمنية الصينية. كذلك كان الخبراء الصينيون مهتمين بالتمزقات الكبرى الناتجة عن التدخل المتزايد للمؤسسات العالمية ومنظمات المجتمع المدني العالمي في البيئات المحلية للمجتمعات وتفتيت الولاء الوطني للشعوب نحو حكوماتها، ومن ثم أبدو تخوفهم الشديد من تأثير الحوكمة العالمية على تماسك المجتمعات والدول. يعتقد الخبراء الصينيون أيضا أن مازال أمام الصين عقودا من الزمن حتى تلحق بالولايات المتحدة، وسوف لا تكون ندا منافسا لها مع حلول عام 2030.

يبدو الأمر مشابها بالنسبة للخبراء الروس المستجوبين، الذين ركزوا اهتمامهم على تصاعد تهديدات الجماعات الإسلامية الراديكالية في الاتحاد الروسي أو القادمة من جنوب أسيا، واعتبارها مصدرا أساسيا لعدم الاستقرار العالمي، فالمصدر الأساسي المحرك للمخاوف الأمنية الروسية هو الاضطرابات الأمنية القاسية في القوقاز والشيشان وإنغوشيا الممتدة تاريخيا إلى العهد الستاليني، الذي قام بإخضاع هذه الأقاليم بالقوة؛ ثم تدخل القوات السوفياتية في أفغانستان خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين بشكل خلق تجربة مؤلمة لهذه الشعوب نحو الروس.

أما بالنسبة لخبراء البرازيل، فأبدوا قلقهم حول مشاكل البيئة وتغير المناخ الناجم عن الاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية وزيادة الطلب عليها، بسبب النمو الاقتصادي في البرازيل واتساع دائرة الطبقة الوسطى والضغوط العالمية والجماعات البيئية على حكومة البرازيل، من أجل تقليل الاعتماد على موارد الخشب ومشتقاته كطريقة لحماية غابات الأمازون من التآكل نتيجة لأنشطة قطع الأشجار الكثيفة في المنطقة.

لم يخرج الخبراء من إفريقيا عن هذه القاعدة العامة، بأن كانوا منشغلين بالدور الصيني المحتمل في القارة الذي يحتاج إلى استراتيجية محددة، للتعامل مع تنامي الأنشطة الاقتصادية الصينية والمساعدات المقترحة لتنمية القارة، كما أظهر الخبراء الأفارقة اهتمامهم بمشاكل تغير المناخ والاضطرابات البيئية والطبيعية، التي أصبحت مصادر متدفقة لخلق التوترات الاجتماعية والاقتصادية والنزاعات الأهلية والاثنية والاضطرابات الأمنية العنيفة.

كما أبدى الخبراء الهنود قلقهم من الهوة الاقتصادية والتكنولوجية بينهم والصين والتقارب الصيني الأمريكي، الذي سوف يكون على حساب مصالحهم القومية في جنوب أسيا وعبر العالم. أبدى أيضا الخبراء الهنود اهتمامهم بما يسمى "بالمشتركات الموسعة الجديدة New Extended Commons" التي تتضمن الفضاء السايبيري Cyberspace، الفضاء الخارجي، والفضاء البحري؛ على خلفية تنامي الأشكال المختلفة للقوة الهندية: الاقتصادية، التكنولوجيات الجديدة، والأسطول البحري العسكري والتجاري على حد سواء.

عبّر من جانبهم الخبراء الأوربيون عن القضايا التي تتصدر أولوياتهم الأمنية والاقتصادية، والمحددة في المخاوف والقلق حول تنامي الميول الانفصالية داخل الاتحاد الأوربي وفوبيا الهجرة وتحديات الأزمة المالية والتكامل ما بين ضفتي الأطلسي.

بالنسبة للولايات المتحدة، هناك تضارب بين الخبراء حول مكانة ودور الولايات المتحدة في النظام العالمي، إذ أن هناك من يعتقد أنه مازال لها دور في دعم استقرار النظام العالمي، في مقابل ذلك هناك من يعتقد أن ليس بإمكانها أن تستمر كقوة عظمى ضامنة وموفرة للأمن العالمي؛ بسبب أن تدخلاتها السابقة لم تستطع إنهاء الأزمات الأمنية في الصومال، أفغانستان، والعراق؛ بل على العكس من ذلك كل التدخلات الأمريكية عبر العالم خلقت بؤر نزاعات جديدة.

النقطة المشتركة التي وقع عليها الاتفاق بين معظم الخبراء المستجوبين عبر العالم هي الاعتراف بأهمية دور الفواعل غير الدول ومنظمات المجتمع المدني العالمي في صناعة السياسة العالمية وصياغة المخرجات النهائية للنظام العالمي (كما روّج لذلك أنصار النظرية التكوينية[1] ونظرية الليبرالية الجديدة)،[2] لكن حدث اختلاف حول ما إذا سوف يتفوق دورها على دور الحكومات الوطنية أم لا؟[3]

وبين موقف هذا وذاك، وإلى المستقبل المنظور تبقى الدولة الوطنية - وإن تراجعت أدوارها نسبيا – هي الغالبة على المشهد السياسي والمحرك للعلاقات الدولية بالرغم من تصاعد فواعل جديدة تُزاحمها على الساحة العالمية وحتى في ساحتها الوطنية، ويذهب عديد الباحثين أنه على الرغم من سطوة العولمة والفواعل

[1] Alexander Wendt, «Four Sociologies of International Politics,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 446-57.
[2] Peter Gowan, «Neoliberal Cosmopolitanism,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 299-312.
[3] National Intelligence Council, Op. Cit., pp. 04-06.

المتكاثرة في البيئة العالمية التي ما فتئت تعمل على تحجيم دور وأهمية كيان الدولة، فإنه من غير الممكن تصور زوال الدولة الأمة كون حتى تلك الفواعل لا بد لها من فلك أومن دعامة تنشط فيها وعبرها.

تقنيات الاستشراف

ثمة مجموعة من التقنيات التي صمّمت للاستشراف؛ وهي متنوعة ومتعددة يتم استخدامها في حقول عدة من العلوم الإجتماعية الإنسانية، ومنها الدراسات السياسية والإستراتيجية ولا يسعنا التطرق إليها كلها، ونكتفي بتقديم البعض منها.

أولا: تقنية السيناريو

يتجسد التأثير العملي للاستشراف على حياة الناس من خلال تحويل نتائجه إلى استراتيجيات توجه نحو التأثير على مسارات المستقبل المحتملة والممكنة، بشكل يجعلها تعزز تحسين فرص الحياة أو تقليص الأضرار المحتملة أو صناعة المحتوى المستقبلي المرغوب. الحقيقة أن الغايات الثلاثة الأخيرة شكلت مصادر توجيه وخلقت دوافع رئيسية للاهتمام بالدراسات الاستشرافية في العصر الحديث.

يمكن تلخيص هذه العملية الفكرية في مصطلح "التخطيط الاستشرافي" بحيث لا يتم الاكتفاء بمعرفة المستقبل، ولكن التدخل المتعمد للتأثير في مخرجاته وإعادة توجيه مساراته أو حتى صناعة مضمونه. بناءً على قاعدة بيانات متماسكة حول ظاهرة معينة، يتم تصميم محتوى الاستراتيجية التي تخلق وضعا جديدا في المستقبل.إن هذه الأفكار شائعة جدا في التخطيط الحضري للمدن الكبرى، قضايا البيئة، الغذاء والمياه، وقضايا التنمية بشكل عام. فعلى سبيل المثال، تشير الكثير من الأبحاث حول الديمغرافيا العالمية،[1] أن حجم الريف عبر العالم آخذ في التقلص، بسبب التوسع الحضري وظهور المدن العملاقة والهجرة المتدفقة من الريف إلى المدن بحثا عن العمل في المجتمعات النامية مثل الصين والبرازيل. لذلك، يتم التخطيط الاستراتيجي من أجل احتواء الآثار السلبية لظهور المراكز الحضرية الكبرى أو التجاوب مع المطالب

[1] James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), pp. 130-140.

المتزايدة مثل توفير حاجات المياه، الغذاء، الوظائف، الكهرباء، توسيع الطرق، تقليص التلوث، توسيع شبكات الصرف الصحي، تنظيف الأنهار والشواطئ من الملوثات المختلفة وهكذا.

ينسحب نفس الكلام على المجال الأمني، إذ يعتقد بعض الاستراتيجيين المستقبليين[1] أن النزاعات التقليدية بين الدول آخذة بالتراجع، في مقابل زيادة شيوع النزاعات الأهلية خاصة في مجتمعات العالم الثالث، بسبب تصاعد نسب الشباب فيها وعجز اقتصادياتها الوطنية على دمج قوى العمل الجديدة في سوق العمل؛ سوف تتحول مثل هذه المخرجات المستقبلية بدورها إلى مصادر متدفقة لظهور النزاعات الأهلية المسلحة. سوف تتحول مثل هذه البيانات –سواء حول الديمغرافية العالمية أو النزاعات الدولية- إلى صياغات واستراتيجيات مصممة لاحتواء الأضرار المحتملة في المستقبل أو التأثير على مسارات المصادر المنتجة لمثل هذه الآثار بشكل يجعلها أقل تأثير على الحياة العامة للشعوب أو أقل زعزعة للاستقرار العالمي. مثلا تصميم استراتيجيات حول بناء الاستثمارات الكبرى لخلق وظائف العمل، تصميم المنشآت الحضرية الجديدة تجنب مصادر الاحتقان المجتمعي وتحسين ظروف الحياة الاجتماعية.

يتطلب الاستشراف الاستراتيجي تصميما عالي الحبك للسيناريوهات التي تتضمن وصف تطور الأحداث العابرة من الحاضر نحو الوضع المستقبلي الجديد. إحدى الخطوات الحاسمة في التصميم الجيد للسيناريوهات هي الصياغة الجيدة للفرضيات التي يجب أن تتميز بالتماسك والأهمية والشفافية، وهي شروط تؤثر بشكل متضافر في الإخراج الجيد للسيناريو؛ بحيث أن غياب هكذا شروط سوف يخلّف عيبا منهجيا في التنبؤ الاستشرافي. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون فرضيات السيناريو احتمالية تحمل في مضمونها علاقة محتملة بين المتغيرات المستقلة والتابعة تجعل العقل مفتوحا على كل النتائج الممكنة، وفي نفس الوقت تلافي إمكانية كبح العقل بواسطة الأحكام المسبقة الحتمية عند غياب شرط الاحتمال في الفرضيات المطروحة. كذلك الأمر بالنسبة لشرط الشفافية التي هي عكس الغموض إن الشفافية تحوّل العلاقات المفترضة بين المتغيرات المختلفة إلى روابط أكثر قابلية للقياس والتحقق العلمي.

بصفة عامة، وبناءً على الخلفية السابقة، يمكن الإشارة إلى نوعين من السيناريوهات: السيناريوهات الاستكشافية والتي تعني: "المرور من الميول السابقة والحاضرة والمفضية إلى مستقبلات محتملة"؛ وهناك

[1] Zbigniew Brzezinski, opcit, pp. 26-33.

السيناريوهات الاستباقية أو المعيارية والتي تعني أنها: "تبنى من خلال صور بديلة للمستقبل فتكون محبذة أو على العكس من ذلك مخيفة. كما أنها تتصور بطريقة استردادية إسقاطية".[1]

يمكن تعريف السيناريو بأنه: "وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أومن الوضع الابتدائي المفترض".2 وهذا يعني أن تصور المستقبل يبنى على مكونات الوضع القائم وصولا إلى صياغة مجموعة من المشاهد التي من الممكن أو المحتمل أن تشكل الحاضر في الزمن القادم.

أشكال السيناريو

يمكن أن يأخذ رسم السيناريو مجموعة من الأشكال منها:

1) السيناريو الممكن، والذي يعني المشهد الأوفر حظا في الحدوث بواسطة المؤشرات القائمة والمتماسكة التي يرجح أنها تتحكم في مخرجات المستقبل بشكل كبير، مثلا سباق التسلح المحموم بين طرفين أو أكثر، يؤدي إلى التنبؤ بنشوب نزاعات مسلحة أو استمرار التوترات الإقليمية في المستقبل. كذلك الانخراط المتزايد لحجم كبير من السكان في التعليم واتساع دائرة المتعلمين داخل المجتمع، يؤدي إلى ترجيح سيناريو تراجع الفقر وزيادة التنمية الاقتصادية. بمعنى آخر، التركيز على العوامل البارزة في رسم سيناريوهات المستقبل التي يفترض أنها المتحكمة في صناعة صورة وملامح المستقبل.

2) يتحدد الشكل الثاني من أنواع السيناريو في المشهد المحتمل الذي يتميز بعدم ثبات وتماسك حدوثه لكن من المحتمل أن يحدث، بسبب وجود توقع بنسبة معينة حول تدخل متغيرات أخرى غير تلك القائمة في الحاضر تعزز حظوظه؛ بمعنى آخر، وجود مجموعة من التعقيدات التي تجعل الباحثين غير واثقين من وقوع هذا الشكل من السيناريو. إنها حالة التركيب المميزة للحاضر التي تضفي صعوبات متزايدة على تحديد ملامح المستقبل بدقة، لكن في نفس الوقت هناك مؤشرات أخرى التي تفرض على الباحثين عدم إلغائها من الحسبان كجزء من عملية التوقع المستقبل.

3) أما الشكل الأخير في قائمة أنواع السيناريوهات هو"السيناريو المعياري" والذي يصمم على أسس معيارية أو مثالية أو ذاتية رغبوية، بحيث تشتق صورة سيناريو المستقبل من المضمون المعياري أو القيمي

[1] ميشال غوديبه وآخرون، مرجع سابق، ص. 47.
[2] وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في العالم العربي (أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2007) ص. 20.

الرغبوي للباحث أكثر من اشتقاقها من البيانات والمكونات المشكّلة للحاضر. عادة ينتشر هذا النوع من السيناريوهات في تصميم الاستراتيجيات التخطيطية التي يهدف أصحابها من ورائها تحقيق غايات محددة متسقة مع التوجهات الرئيسية للسياسات الوطنية أو السياسات الخارجية أو توجهات مؤسسات العمل. بمعنى آخر، العمل بالإتجاه الذي يساعد على اختزال المسافات أما صناع القرار أو رؤساء المؤسسات والشركات نحو الوصول إلى المستقبل المرغوب.

أسس السيناريوهات

تتضمن عملية تصميم سيناريو الاستشراف المستقبلي ثلاث أسس رئيسية، 1) يتحدد الأساس الأول فيما يسمى بـ "بناء القاعدة"، والتي تعني "نظام عناصر ديناميكية مرتبطة ببعضها البعض، وهذا النظام مرتبط بدوره بمحيطه الخارجي".[1] يعني ذلك من الناحية العملية صياغة مجموعة من التصورات التي تكّون بيئة الاستشراف واستراتيجيات الفواعل والمتغيرات الرئيسية الموجهة لمسارات المستقبل. وهنا يمكن الاستعانة بالتحليل البنيوي[2] القائم على افتراض أساسي أن فهم الجزء مرتبط بالنظام الكلي، الذي هو المصدر الرئيسي في صياغة المخرجات السلوكية للفواعل المختلفة في المستقبل. يتم تركيز الانتباه في التحليل البنائي على الخلفية التاريخية لنشأة النظام وديناميكية تطوره ودور الفواعل في تطوره أو طمس نموه، وهذا يقتضي تحليل أهداف، وسائل وطرق الفواعل في تعزيز تطور النظام أو كبحه؛ والمكانة التي يحتلها كل فاعل في هرمية النظام. فإذا كان موضوع البحث "تحليل مستقبل التنمية المستدامة في تقوية النظام البيئي"،[3] لابد من تحليل بنية نظام التنمية المستدامة، نشأته التاريخية، الفواعل القائمة على تفعيل أو إعاقة مشروع التنمية المستدامة مثل الحكومات الوطنية، الشركات الاقتصادية، المنظمات البيئية غير الحكومية، المنظمات الدولية، المؤسسات المالية العالمية؛ وفي الأخير تحليل الاستراتيجيات المصممة لتعزيز التنمية المستدامة أو المقوضة لها مثل توسيع الأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة، تمويل الزراعات المقاومة للجفاف وزيادة نسبة التشجير، وتحليل بنية النظام المالي الدولي الموجهة نحو تعزيز التنمية المستدامة في المناطق التي تعاني من تآكل

[1] ميشال غوديبه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 51.

[2] Michael Banks, "The Inter-Paradigm Debate," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 17-20.

[3] Owen Greene,opcit, p. 392 .

النظام البيئي وغير قادرة على مواجهة المشكلة. التحليل البنائي لكل هذه المكونات سوف يساعد على بناء قاعدة السيناريو للاستشراف حول مستقبل التنمية المستدامة .

2) يتمثل الأساسي الثاني حول تصميم سيناريوهات استشراف المستقبل في فكرة "مسح حقل الممكنات وتقليص حالة الارتياب"، التي تتضمن حصر كل المسارات المستقبلية الممكنة إلى الدرجة التي يمكن أن يتبدد معها الغموض حول المستقبل ويتلاشى التعقيد، ويصبح بالإمكان التنبؤ بأن أحد المسارات المحتملة أو أكثر سوف يشكل مضمون المستقبل. إن إعداد قائمة الممكنات المستقبلية سوف يساعد المستقبليين على رصد المسارات الممكنة، المنعكسة في شكل منحنيات ممتدة بشكل مستمر من الحاضر نحو المستقبل أو انقطاعها أو ظهور مسارات جديدة. الفكرة الأساسية وراء هذا الأساس هي الافتراض بأن كل احتمال ضمن قائمة المسارات الممكنة للمستقبل، يمكن أن يشكل الواقع الحقيقي القادم، ومن ثم ضرورة حصر جميع الاحتمالات التي تخطر على الذهن، ومن الممكن أن تشكل إحداها صورة المستقبل حتى ولو بدت غريبة أو مفاجأة.

3) يتعلق الأساس الثالث فيما يسمى "ببلورة السيناريوهات" أو مفهمتها بواسطة إعطاءها حدودا وأبعادا دقيقة، على افتراض أنه على الرغم من تخطي الأساس الأول والثاني في تصميمها، إلا أنه لا تزال السيناريوهات في مرحلة الولادة طالما أنها قيد التصميم النظري وصياغة الافتراضات وتحديد المتغيرات والفواعل المؤثرة وحصر الاحتمالات المفترضة. ففي هذه المستوى الحاسم من تصميم سيناريو الاستشراف المستقبلي، سوف ننتقل من الوضع القائم للظاهرة المدروسة نحو الصورة النهائية التي ترسم للمستقبل المتوقع؛ بناء على المعلومات التي تم جمعها ومعالجتها، التي بدورها تقود إلى صياغة الخلاصات المتضمنة لصورة المستقبل.

بصفة عامة، تعتبر أداة السيناريو مهمة وضرورية لتوجيه القرارات الاستراتيجية بالنسبة للحكومات الوطنية أو أي هيئات أخرى تهتم بمخرجات المستقبل، على اعتبار أن القاعدة الأساسية في تصميم الاستراتيجيات هي البيانات والمعلومات الموفرة بواسطة السيناريوهات. ليس هذا فحسب، وإنما تكسب الاستراتيجيات الفعالية الاستمرارية في احتواء المخاطر ومعالجة مشاكل المستقبل. كما تساعد السيناريوهات

صناع القرار على اختيار الاستراتيجية الأكثر مناسبة في تحقيق المشاريع الكبرى وإنجاز الأهداف طويلة المدى أو التعامل مع تحديات المستقبل.[1]

خطوات بناء السيناريو

يخضع تصميم السيناريوهات لمجموعة من الخطوات التي يمكن تحديدها فيما يلي:

1) تحديد قضية السيناريو المتوقعة في المستقبل التي عادة تصاغ في شكل إشكالية أو تساؤلات حول المستقبل، تتضمن هذه الأسئلة أبعاد القضية وفواعلها الرئيسية والأدوات المحركة للتغير أو التطوير وكذلك المتغيرات الرئيسية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الدراسة مركّزة حول مستقبل النزاعات المسلحة، فإن مضمون الموضوع سوف يتمحور حول التكنولوجيا العسكرية، شركات صناعة الأسلحة، النفقات العسكرية، والقوى المسئولة عن التسلح في المستقبل.

2) تحديد نمط التفاعل والتداعي للسيناريو كديناميكية منتجة لمخرجات المستقبل، على افتراض أن التفاعل قائم على علاقة الأطراف بموضوع السيناريو، تأثير مخرجات سلوك الأطراف في بعضهم البعض، ومضمون الاستجابات وردود الأفعال نحو المواقف والسياسات لكل طرف. عند أخذ في الحسبان كل هذه الاعتبارات، نكون أمام مصفوفة من التفاعلات المركبة المحددة في: أ) تفاعل طرف معين مع الموضوع، مثلا اختراع شركة لسلاح جديد أو تحسين دقة تصويب سلاح معين وتأثير ذلك على مسار الحرب في المستقبل؛ ب) تفاعل طرف مع طرف آخر، مثلا تعاون مجموعة شركات على تطوير طائرات بدون طيار أو توفير حاجات جيوش معينة من العتاد ومختلف أنواع الذخائر.

3) تفاعل المواضيع مع بعضها البعض، الذي يعد مستوى مؤثر في بناء السيناريو، مثلا تأثير انخفاض أو زيادة نفقات الأسلحة في تباطؤ أو تسارع تطوير نوعية الأسلحة وأساليب القتال في المستقبل، نجد أن موضوعا معينا يؤثر طرديا في آخر تطورا أو ضمورا، وبالتالي يؤثر بشكل حاسم في مضمون وشكل سيناريوهات المستقبل. أما فيما يتعلق بموضوع التداعي أو الآثار المترتبة عن عملية التفاعل، هي الأخرى مهمة في تحديد مضمون السيناريو من خلال تتبعها وكذا نتائج التغذية الرجعية لمصفوفة التفاعلات وتأثيرها باتجاه تعزيز مسارات معينة وإضعاف أخرى؛ على اعتبار أن

[1] ميشال غوديبه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 51-56.

التغذية الرجعية يمكن أن تولد آثارا أخرى محددة لشكل المستقبل. ومن الأمثلة التي يمكن إدراجها في هذا الصدد، أن زيادة مبيعات الأسلحة عبر العالم تكون لها تداعيات مأساوية على الاستقرار العالمي وزيادة الحروب الإقليمية.

4) الخطوة الرابعة لبناء السيناريو تتمثل في مفهوم "حركية السيناريو"، القائمة على ثنائية "إذا/فإن If/Then" المتضمنة معنى العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة أو بين الأسباب والنتائج؛ بحيث أنه من الناحية العملية يتم الاستنتاج بأن حضور مجموعة من المعطيات يمكن أن يولّد مجموعة من النتائج أو الآثار عبر صف من عمليات التفاعل. عادة تصاغ –خلال هذه الخطوة- مجموعة من الفرضيات الإجرائية المتضمنة علاقات محتملة بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة، قابلة للقياس الكمي، بشكل يضفي نوعا من المصداقية على نتائج البحث. من الأمثلة التي تطرح في هذا السياق الخلافات الأمريكية-الروسية حول الأزمة السورية، فإن فترة الحرب الأهلية سوف تستمر أطول مدة ممكنة؛ على افتراض أن كل طرف سوف يميل إلى دعم وتمويل حليفه في النزاع من أجل أن يبقى صامدا. كذلك إذا استمرت الجماعات المسلحة في الضغط على الحكومات الوطنية في الشرق الأوسط، فإن هناك إمكانية عالية للسيطرة على السلطة أو انفصال الأقاليم التي تسيطر عليها.

5) الالتزام بمتطلبات بناء السيناريو، تعتبر هذه الخطوة الأكثر الأهمية في مراحل تصميم السيناريو بسبب أن النجاح في الالتزام بالمتطلبات الضرورية والموضوعية لبنائه، يساعد إلى حد بعيد على الوصول إلى نتائج جد متماسكة وتكون قريبة من شكل المستقبل المتوقع. من أولى هذه المتطلبات الضرورية، الوفرة الكافية في البيانات حول الظاهرة المدروسة، بحيث يمكن استخدامها للتعرف على المسارات المستقبلية للسيناريو. مثلا الاستعانة ببرامج الحاسوب لإسقاط التحاليل الإحصائية ورسم المنحنيات وتقسيم الجداول وغيرها من التقنيات، التي تساعد على الفهم وتعزز القدرة على التنبؤ.

المتطلب الثاني في عملية بناء السيناريو هو الحرية التامة في تصميم مضمونه، بحيث تغيب كل أشكال التقييد والحدود الصارمة الفعلية والافتراضية أو المتوهمة على العقل، التي من الممكن أن تحد من تفكير الباحث. وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن القيود الموضوعية المفروضة من الخارج أو القيود الذاتية المنبثقة من خيال وعقل الباحث في حد ذاته، إذ يمكن أن تفرض المؤسسة القائمة على البحوث الاستشرافية بعض القيود أو وضع توجيهات معينة تحد أو تؤطر تفكير الباحث، أو تفرض القيود بواسطة السياق

السياسي والاجتماعي الذي يعمل فيه الباحثون مثل شيوع حالة الخوف وعدم الأمن أو الاستبداد. أما بالنسبة للقيود المنبثقة من الذات الفردية للباحث، يمكن أن تشتق من الصورة المعرفية النمطية التي تشكلت لديه ضمن سياق تجربة معينة، تحد من حرية التفكير وتخلق لديه انتقائية للأشياء؛ تتحول كل هذه المكونات المعرفية إلى أحجبة للخيال وتضّيق الأفق وعدم القدرة على النظر إلى ما وراء الأحداث الجارية. بمعنى آخر، ينبغي أن تبتعد عملية وضع احتمالات السيناريو عن أي تأثير للاعتبارات السياسية، الإيديولوجية، أو الأفكار المعرفية السابقة المستحكمة، فينبغي أن ينتبه الباحث بعناية كبيرة إلى الوقوع ضحية لخدع الذات أو التفكير الرغبوي، التي كلها تؤثر في طريقة التفكير بشكل خفي وتوجه التحليل دون أن يشعر الباحث. وأكثر الطرق فعالية في تجنب هذه العوامل السلبية، عرض الأفكار باستمرار للنقاش مع الآخرين وتقبل الانتقادات الوجيهة المتضمنة الأوجه الأخرى للموضوع.

المتطلب الضروري الثالث في بناء السيناريو هو توفر الخبرة التخيلية والمهارة التحليلية، التي توظف في تفكيك حالة التعقيد التي تغشى البيانات المجمعة حول الظاهرة وإجلاء جوانب الغموض. الجانب الإيجابي في التمتع بالخبرة التخيلية والقدرة التحليلية أنهما يمكنان الباحث من التخلص من قيود الوضع الراهن للظاهرة نحو رؤية المستقبل بمنظارات واسعة، بإمكانها استغراق كل المسارات الممكنة والمحتملة وحتى التي ينظر لها على أنها ضرب من الخيال. بصفة عامة –وكما ذكر وليد عبد الحي-، يمكن أن يأخذ الخيال شكلين أساسيين: الخيال التركيبي الذي يعني: "خلق صورة ليست موجودة بذاتها في الواقع، ولكننا نقوم بجمع مقوماتها من الواقع لنركب منها تصورا مفترضا (مثلا اللجوء للاستنساخ البشري في مجال الطب، وما سيتركه من أثر على مفهوم القرابة والعائلة والإرث والهوية...)"؛ والشكل الثاني هو الخيال الإبداعي والذي: "يتجلى بشكل واضح في الخيال العلمي، حيث نتصور وضعا لا توجد معطيات تدل عليه، مثل تخيل مجتمعات أخرى في الكون غير مجتمعاتنا، أو القدرة على إطالة الأعمار إلى 500 سنة مثلا..."[1]

فوائد وأهمية بناء السيناريوهات

بناءً سيناريوهات المستقبل تنطوي على أهمية كبيرة تتمثل في الفوائد التالية:

1) تتجسد الفائدة الأولى والأكثر عملية في تعزيز القدرة التكيفية للحكومات والمؤسسات وحتى المجتمعات بصفة عامة مع المخرجات الجديدة للمستقبل، مثل ندرة الموارد أو تفكك النسيج السوسيولوجي للمجتمع أو

[1] وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص. 20- 24.

نشوب الحروب والنزاعات عبر الحدود الوطنية، بهذه الطريقة تشكل صورة المستقبل الممكنة والمحتملة وفق قاعدة بيانات ثرية، لتصميم استراتيجيات مواجهة تحديات المستقبل والتفاعل الإيجابي مع مختلف الظروف. كما أن السيناريو يفيد في خلق الدافعية نحو الاستمرار في مسار معين أو الانخراط في آخر جديد، على افتراض أنه يوفر البيانات المناسبة والتعليقات المرفقة والتوصيات، التي توجّه صناع القرار حول السياسات التي يجب أن تتبع في المستقبل أو التخلي عن أخرى؛ من أجل خدمة غاية مركزية وهي توفير إمكانية كبيرة للتكيف والتأقلم مع معطيات المستقبل المحددة في السيناريو.

2) الفائدة الأكثر أهمية وذات تأثيرهى طريقة التفكير والمحددة في تحرير العقل من الماضي وقيود تجاربه، والتعلق بأفاق أوسع حول المستقبل؛ وهوالوضع الذي يخلق بدوره القدرة على التخلص من آليات التفكير القديمة والتفكير في أخرى جديدة وزيادة الدافعية نحوبلورة مفاهيمية أكثر إبداعية وخلاقة، التي بإمكانها أن تدفع التفكير والتراكمية المعرفية نحوالأمام حيث المستويات الأكثر نضجا في بلورة التفكير الاستشرافي حول المستقبل. المصدر المثير للعقل والمغذي للتفكير هوالمسارات المتناقضة التي من المحتمل أن يتضمنها السيناريو، وكذا الأفكار المتناقضة حول المستقبل كانعكاس لحالة التعقيد التي تغشى عملية الاستشراف. سوف تعمل كل هذه الخاصيات باتجاه جذب مزيد من الانتباه وتركيز الجهد في التدقيق على تطور وتداعيات الظاهرة في المستقبل؛ وفي نفس الوقت تتحول إلى محرك قوي ومصدر تعبئة بالنسبة للمجتمع والمؤسسات والحكومات.

3) الفائدة الأخرى لتقنية السيناريو هي خلق فرصة كبيرة للتدخل الإنساني المتعمد من أجل توجيه مسارات الظاهرة نحو الخيار المفضل في المستقبل، من بين مجموعة خيارات السياسة التي تعتمد في وصف الإجراءات التي يجب أن تتخذ لتحقيق هذه الغاية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتضمن الدراسات الاستشرافية حول الموارد الاقتصادية والطبيعة استشراف سيناريو الندرة المتزايدة للمياه النظيفة وشح مياه الأمطار خلال السنوات القادمة في الجزائر؛ ومن ثم يكون عمل الحكومات منكبا على التدخل المتعمد من أجل إعادة توجيه هذا المسار واحتواء التداعيات المأساوية المحتملة مثل معاناة المدن ذات التجمعات الحضرية الكبرى من انقطاع المياه وتضرر الحقول الزراعية من الجفاف. تنعكس الإجراءات المتخذة في التنقيب عن المياه الجوفية، تشييد منشآت تحلية مياه البحر، مضاعفة عدد السدود عبر النقاط المتباعدة من إقليم الدولة؛ أو فتح قنوات مائية من البحر إلى عمق الإقليم .

من ناحية أخرى، تتضمن عملية التدخل المتعمد من أجل التأثير في مسارات الظاهرة في المستقبل بناءً على تقرير السيناريو، القيام بمجموعة من الخطوات وفي مقدمتها 1) إحصاء كل الأحداث الممكنة والمحتملة التي تشكل المستقبل، 2) ثم اقتراح مؤشر موضوعي معين لكل حدث من الأحداث المذكورة يعرف به أو يحدد بواسطته، مثلا اعتبار عدم سقوط المطر، عدم وجود مشاريع استخراج المياه الجوفية مؤشرا على عدم الاستقرار البيئي في المستقبل. 3) ثم القيام بوضع تقييمات دقيقة حول حظوظ كل حدث في الوقوع وتحديد التأثيرات والتداعيات لكل حدث على صياغة شكل المستقبل، بشكل يضمن تشكيل صورة متكاملة وكبيرة للمستقبل التي يحملها السيناريو. 4) تتبع هذه الخطوة بعملية صياغة وتقييم دقيقة للسياسات التي يمكن تبنيها من أجل تغيير آثار حدث معين أو إعادة توجيهها نحو الأهداف المرغوبة، على افتراض أنها الخطوة التي تمكّن من الاستفادة من تقنية السيناريو، 5) يجب أن تصنّف هذه السياسات لكل حدث وفقا لفعاليتها وقيمتها في تحقيق السيناريو المرغوب، ومن ثم توجيه المستقبل نحو الغايات المقصودة.

من أجل جعل عملية التنبؤ بأحداث الظاهرة المدروسة وتداعياتها أكثر دقة وواقعية، يمكن الاستعانة بالرسوم البيانية والمنحنيات التي تتعقب مسار الحدث وآثاره بناء على البيانات التي يتم إدخالها في الحاسوب؛ خاصة وأن تطور تكنولوجيا الحاسوب والمعلومات يتيح للباحثين تعقب مسار الأحداث وآثارها عبر الحاسوب، وحساب كل الاحتمالات المتوقعة وتجسيدها في شكل منحنيات ورسوم بيانية، ومن ثم يفترض في الباحثين الممارسين لتقنية السيناريو أن يكونوا على دراية بتقنيات الحاسوب وطريقة تشغيله ومتحكمين في قوانين الإحصاء؛ وكذا القدرة على قراءة وتفسير النتائج الكمية بطريقة كيفية وصحيحة. الأسلوب الثاني -من منظور الأستاذ وليد عبد الحي[1]- هو الذي يحمل اسم "نموذج سيجما Sigma Model " الذي استخدم من قبل وليم رينفرو William Refnro، يتم الاعتماد فيه على استقصاء آراء الخبراء حول وقوع حدث معين من عدمه والآثار المحتملة في المستقبل؛ فإذا أدلى - على سبيل المثال- 15من أصل 20 خبيرا تم استجوابهم حول موضوع التهديدات الأمنية بالجزائر، بأن الجزائر تواجه تهديدات على حدودها الجنوبية والشرقية. فهذا يعني أنه يجب تركيز الجهود على التدخل من أجل التأثير في مسار الحدث من أجل وضع التدابير والإمكانيات اللوجيستية والإستراتيجيات الأمنية الملائمة لسد الفجوات الأمنية قدر الإمكان.

[1] المرجع ذاته، ص ص. 26- 30.

ثانيا: تقنية العصف الذهني

تقنية العصف الذهني تعني: " تشجيع أكبر قدر ممكن من الأفراد على طرح كل ما لديهم من أفكار مستقبلية حول موضوع ما، وتفترض التقنية السماح للمشاركين بعرض الأفكار مهما بدا بعضها مستهجنا أو غير منطقي".1 وبذلك تشبه تقنية "الزوبعة الفكرية Brainstormin" بل هي مستوحاة من علم النفس التنظيمي بغرض استقصاء أكبر قدر ممكن من الحلول والاقتراحات حول مشكلة معينة أو تطوير أساليب الإنتاج في مؤسسة ما.تستهدف هذه التقنية استخراج ما في أذهان الخبراء حول تحديد المسارات المحتملة لظاهرة مستقبلية، ويتم ذلك من خلال توجيه الخبراء نحو الإدلاء بكل الآراء التي ترد على الذهن حتى ولو كانت ضربا من الخيال ؛ على اعتبار أن إطلاق العنان للعقل في التفكير يمكن أن يوصل إلى الأفكار الخلاقة، حتى ولو كانت البداية بواسطة الأفكار الساذجة، وكل فكرة أو اقتراح سوف يكون فقط حلقة ضمن سلسلة طويلة من تداعي الأفكار والاقتراحات.

خطوات استخدام التقنية

1- تتحدد الخطوة الأولى في تحديد المشكلة بشكل واضح حول الموضوع أو الظاهرة المراد التنبؤ بها في المستقبل، وطرحها أمام مجموعة الخبراء بحيث يكون كل خبير على دراية تامة بالمشكلة والآراء والاقتراحات التي يدلي بها. قد تكون طريقة تحديد المشكلة بواسطة كتيب صغير أو مطوية أو ورقة تحضر من قبل الباحث وتطرح أمام جماعة الخبراء؛ في نفس الوقت يمكن أن تثرى المشكلة من قبل جماعة الخبراء قبل البدء في عملية التنبؤ.

2- تركيز الحوار حول حدود المشكلة المطروحة وأبعادها بشكل يأخذ النقاش الجوانب العميقة للموضوع ويستطيع الخبراء الانتقال تدريجيا من عموميات المشكلة إلى خصوصياتها؛ يعتمد ذلك على الدور المحوري لمدير الحوار في توجيه العملية ولفت الانتباه باستمرار إلى جوهر المشكلة والجذب بشكل دائم للنقاش نحو النقاط الهامة.

3- تلافي الآراء التقييمية أو المنتقدة للاقتراحات المطروحة، بل يجب منع أي نقد أو تقييم للأفكار غير المنطقية أو المرفوضة التي يدلي بها بعض الأعضاء؛ لأن ذلك سوف يكبح العقل عن التفكير بشكل مسترسل ويوقف تداعي الأفكار لأذهان بقية الأعضاء، والأسوأ من ذلك أنه يحرّف مسار

[1] المرجع ذاته، ص. 30.

العملية عن اتجاهها الصحيح؛ تعتبر هذه الخطوة مفصلية في تقنية العصف الذهني، إذ يتوقف عليها تطور التفكير من عدمه، بحيث أن إبداء أي نقد أو تقييم لفكرة معينة سوف يعوق تطورها خلال المراحل المعرفية للعملية، ويصيب العقل بالإعاقة دون التفكير في مزيد من الاقتراحات حول المشكلة المطروحة؛ على افتراض أن الكثير من الأفكار المطروحة قد تبدو بسيطة ودون أهمية في المرحلة الأولى من النقاش، ثم تظهر وجاهتها في المراحل المتقدمة من العملية.

4- الحرص على المشاركة الجماعية في الحوار بحيث لا يستثنى منها الذين يفضلون قلة الكلام أو الصمت أو مجرد الاستماع. لذلك، يجب على مدير حلقة النقاش أن يحرص على انتزاع الحد الأقصى من الأفكار والآراء من كل المشاركين؛ وفي نفس الوقت تجنب هيمنة موقف أو رأي على بقية الآراء.

5- مع تقدم الحوار بين الأعضاء، سوف تتبلور اتجاهات معينة حول المشكلة المطروحة وتأخذ في البروز على سطح النقاش، لذلك مهمة مدير الحوار هي السماح لكل الاتجاهات في الاستمرار والتعبير عن اقتراحاتها بشكل مسترسل، وفي نفس الوقت منع هيمنة أي اتجاه على آخر؛ كأن يوزع الكلمات بالتساوي أو على الأقل بشكل متوازن وكذلك مراعاة حدود زمن التدخل لكل طرف بشكل يسمح لكل الاتجاهات البروز والعرض للنقاش بهدف استخلاص مزيد من الأفكار الإبداعية.

6- الخطوة السادسة لتقنية العصف الذهني تتمثل في تحويل النقاش إلى شكل منحنى معكوف من أجل تطوير الأفكار المطروحة لا نقدها أو تقييمها، كأن يوجه مدير الحوار أسئلة حول بعض الأفكار المثيرة للاهتمام لتأخذ نصيبها من النقاش والتطوير.[1]

الإجراءات العملية للعصف الذهني

استشراف موضوع معين عبر تقنية العصف الذهني يتطلب مجموعة من القواعد الإجرائية، حددها الأستاذ وليد عبد الحي فيما يلي: 1) تعيين مدير أو منسق لحلقة النقاش وإدارة الحوار بمرونة بين الأعضاء، وتسجيل الأفكار المطروحة وتنظيمها ضمن فئات مركزية من أجل توجيه النقاش نحوها لاحقا، وكذلك القيام بمهمة توزيع المداخلات على الأعضاء. 2) تحديد الفترة الزمنية لحلقة النقاش باعتدال بحيث لا تتجاوز أربعين دقيقة، بزيادة أو أقل بقليل، على اعتبار أن تجاوز هذه

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص. 322-323.

المدة بكثير سوف يصيب الأعضاء بالملل والتشبع الذهني المؤدي إلى التعب العصبي. 3) القيام بعملية تلخيص سريع وموجز لمعظم الأفكار التي طرحت في ورقات صغيرة، تسلم للأعضاء أثناء الفترات الفاصلة أو المستقطعة خلال حلقة النقاش؛ كطريقة للمساعدة على استجماع الأفكار وإعادة تركيز الانتباه من جديد. الهدف من ذلك تعميق النقاش حول النقاط البؤرية المثيرة للاهتمام والجديدة أو تلك التي تبدو أنها خلاقة.

أرضية تنفيذ تقنية العصف الذهني

يجب ألا يجري استخدام تقنية العصف الذهني في التنبؤ المستقبلي من فراغ، وإنما يتم التمهيد لها بواسطة تحضير أرضية معرفية متماسكة ينطلق الحوار منها ويوجه النقاش على وفقها؛ لقد أطلق وليد عبد الحي على هذه العملية اسم "مسح البيئة الخارجية للظاهرة موضوع الدراسة"، الذي هو في حقيقة الأمر جهد فكري منظم يوجه نحو تحديد أبعاد وخاصيات وكذا الاتجاهات المستقبلية لتلك البيئة الخارجية، فإن هذا يستدعي التركيز على جمع البيانات اللازمة حولها من مصادر مختلفة، قد تكون من المتخصصين الذين ينتمون إلى المؤسسة أو الهيئة المسئولة عن إجراء البحث، التي جمعوها بحكم الخبرة الطويلة في المؤسسات الاستشرافية وطوروها بواسطة المتابعات اليومية والاهتمامات المستمرة، التي تجعلهم آليا يجددون معلوماتهم من حين للآخر.

كما يجب أيضا تصنيف المعلومات المجمعة إلى فئات حتى يسهل التعامل معها، وقد اقترح الأستاذ وليد عبد الحي[1] تصنيفا مكونا من ثلاث فئات للمعلومات المجمعة من المصادر المختلفة وهي: 1) معلومات المسح السلبي؛ 2) معلومات المسح الإيجابي؛ و3) معلومات المسح الموجّه. تتعلق الفئة الأولى بالمعلومات المتداولة لدى الرأي العام وعموم الناس والتي في حقيقة الأمر يعتمد عليها صانع القرار في السياسات التي يتبناها والقرارات التي يتخذها حول معالجة المشكلة. وتضم الفئة الثانية تلك المعلومات التي تم تجميعها بواسطة خبراء مختصين في الموضوع خلال فترة زمنية محددة. أما الفئة الأخيرة فهي خاصة بتلك المعلومات التي تجمع بواسطة استبيان متضمن أسئلة محددة حول موضوع الظاهرة المدروسة، التي توجه إلى جماعة من الخبراء للحصول على إجابات محددة حولها.

كما تحتاج عملية جمع المعلومات بفئاتها المختلفة إلى تشكيل لجنة مكونة من متعددي التخصصات، يقومون بمعالجة المعلومات المجّمعة حول البيئة الخارجية لموضوع الظاهرة المدروسة؛ بالإضافة إلى مهام

[1] وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص. 30- 34.

أخرى مثل التدقيق في أسئلة المسح الموجّه بحيث تنظم بالطريقة التي تمكّن من جمع المعلومات المطلوبة، والنظر في المعلومات غير منظمة المتاحة كتلك الواردة في الصحف والمجلات والتحقيقات التلفزيونية وغيرها، والأمر المهم في التنبؤ المستقبلي بتقنية العصف الذهني، هو التناسب والتلازم الوظيفي بين المعلومات المجمعة بواسطة المسح بأنواعه وطريقة توظيفها في توليد الأفكار.

خامسا: تقنية دلفي

تعد هذه التقنية من ضمن الأدوات الكمية في الاستشراف والتي تعتمد على حسابات الأرقام المجّمعة في قياس مسارات الأحداث المستقبلية. من ناحية الاشتقاق المعرفي، تستمد "تقنية دلفي Delphi Technique" من تسمية لمعبد يوناني "دلفي" كان يمارس فيه الكهنة أساليب وتعويذات بغية استشراف المستقبل. ثم تم تطوير هذه التقنية في خمسينيات القرن العشرين من قبل أولاف هلمر Olaf Helmer ونورمان ذلكي Norman Dalkey، كطريقة كمية لاستشراف المستقبل؛ من خلال القيام بعملية حصر مجموعة من الاحتمالات المختلفة لتطور الظاهرة في المستقبل، ثم القيام في مرحلة لاحقة باستبعاد الاحتمالات الضعيفة التي لا توجد بيانات متماسكة تؤيدها، إلى أن يتم الاستقرار على احتمال معين يرجح أنه الأوفر حظا، والذي سوف يشكل مسار الظاهرة في المستقبل.

أنماط استخدام التقنية

هناك عدة أنماط لتطبيق تقنية دلفي في التنبؤ المستقبلي منها: 1) نمط "دلفي التقليدية" القائم على مساءلة مجموعة من الخبراء حول موضوع معين ثم يتم التركيز على المسار التنبؤي الذي يحظى بإجماع من قبلهم، في مقابل الاستغناء عن التنبؤات الأخرى التي هي محل خلاف شديد أو نسبي بين الخبراء. من ناحية أخرى،يكون قياس التنبؤ بواسطة مجموعة من المعلّمات التي يبنى عليها التنبؤ وتمثل قواسم مشتركة توجه طريقة الاستشراف بين مجموعة الخبراء. فعلى سبيل المثال، إذا كان موضوع التنبؤ دور الجماعات الإسلامية المسلحة في السياسة العربية، يمكن تحديد متغيرات أو معلّمات التنبؤ في: انتشار الديمقراطية، شيوع النزعة العسكرتارية، حجم دائرة الإيديولوجية الإسلامية المتطرفة في المجتمع، مستوى التنمية الاقتصادية، وموقف القوى العظمى؛ على افتراض أن كل هذه العوامل هي مصادر رئيسية لإضعاف (في حالة حضورها) أو تقوية (في حالة غيابها) لنفوذ الجماعات الإسلامية المسلحة في العربي والإسلامي أيضا.

2) النمط الثاني في تطبيق هذه التقنية حول التنبؤ المستقبلي هو الملخص في "سياسة دلفي"، والذي يعتبر الشكل المتطور للتقنية بحيث أنه لا يتم التركيز على خاصية الإجماع بين الخبراء حول مسار معين، وإنما يكفي وجود أغلبية من الآراء مجتمعة حول رأي معين؛ على اعتبار أن الحصول على إجماع الخبراء حول موضوع معين غير ممكن في عالم الاستشراف المستقبلي، الذي عادة يتميز بتعقيد متزايد وتدخل عدد كبير من المعلمات الدخيلة. في نفس الوقت، لا تلغ "سياسة دلفي" المسارات المختلف حولها بين الخبراء، وإنما يتم تصنيفها على أساس أنها جزء من عملية التنبؤ لكنها ضعيفة احتمال الوقوع. 3) النمط أو الاستخدام الثالث لتقنية دلفي في التنبؤ المستقبلي قائم على عملية التنسيق بين الآراء المختلفة، لاستخراج المسار التنبؤي الرئيسي أو البارز، كأقوى الاحتمالات الذي يمكن أن يشكل مضمون المستقبل.[1]

الخطوات العملية

توظف تقنية دلفي في الاستشراف المستقبلي بواسطة اتباع مجموعة من الإجراءات العملية المحددة في النقاط التالية: 1) بناء استمارة استبيان من قبل فريق عمل متخصص حول موضوع الدراسة، تغطي جميع أبعاد الدراسة ومتغيراتها الرئيسية؛ على أن تصاغ بنود الاستبيان بطريقة قابلة للقياس الكمي وكذا يمكن التعبير عنها بدقة. 2) يتحدد الإجراء الثاني في وجود فريق من الخبراء متخصص في كل بعد من الأبعاد الخاصة بالظاهرة المدروسة، بشكل يضمن تحليلها من أوجه مختلفة وبعيون متغايرة؛ مثل وجود متخصصين في الاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والقانون والعلاقات الدولية والدين وغير ذلك، حسب متطلبات وخاصيات الظاهرة المدروسة. 3) إجراء سلسلة من اجتماعات المناقشة لاطلاع الخبراء عن وجهات نظر بعضهم البعض حول موضوع الظاهرة، من أجل تنوير الرأي العام لفريق العمل وتوسيع أفق التفكير وكذا خلق دائرة أوسع للتحليل الاستشرافي. فإذا كان النقاش حول موضوع مستقبل الجماعات الإسلامية المتشددة في المجتمعات العربية، يمكن الاستعانة بمتخصصين في علم الاجتماع الثقافي وعلم الاجتماعي الديني وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي وعلم التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاقتصاد وعلم الشريعة الإسلامية، وأي فريق آخر يمكن أن يشكل إضافة جيدة للتنبؤ الاستشرافي. تعقد حلقات نقاشية بين كل هؤلاء لتنوير الآراء وتداول الموضوع من منظورات مختلفة، بهدف توسيع أفق التفكير ليشمل جوانب لم تكن واردة على ذهن بعض الخبراء أو معظمهم. 4) يتمثل الإجراء الرابع في بناء نموذج للتنبؤ الذي يوضع كإطار لتقفي آثار واحتمالات تطور موضوع الدراسة في المستقبل، يتضمن المتغيرات الأساسية والأبعاد الرئيسية

[1] المرجع ذاته، ص ص. 44- 45.

للظاهرة وكل الخطوات العملية التي تسهل عملية التنبؤ بالمسارات الممكنة والمحتملة للظاهرة في المستقبل، على أن تكون هذه الخطوات كمية يسهل حسابها بواسطة الأرقام. يعني بناء نموذج التنبؤ، تأطير عملية التفكير الاستشرافي وتوجيهها نحو الغايات المحددة، وتسهيل عملية الوصول إلى النتائج المتوقعة من العملية.

نموذج التنبؤ من خلال تقنية دلفي

تنطوي عملية تطبيق نموذج دلفي في التنبؤ على أهمية كبرى باعتبارها الخطوة التي تترتب عنها النتائج النهائية للتنبؤ، وفي نفس الوقت تكتنفها صعوبة كبيرة في تصنيف البيانات وتوزيعها في الجداول وتحليلها؛ لذلك يحتاج الأمر إلى تدريب جيد للطلبة والباحثين وحتى الخبراء الذين يشاركون في عملية التنبؤ.

فلنفرض أننا بصدد دراسة مستقبل النظام الإقليمي المغاربي في شمال إفريقيا بحلول عام 2050 باستخدام تقنية دلفي في الاستشراف المستقبلي، فإن خطوات ذلك تتحدد في النقاط التالية: 1) تحديد المتغيرات الرئيسية المتحكمة في تطور النظام الإقليمي في استمارة الاستبيان التي ترسل إلى مجموعة من الخبراء المتخصصين في فروع مختلفة من المعرفة الاجتماعية المرتبطة بموضوع الدراسة. يطلب منهم تحديد نسبة تأثير المتغيرات المقترحة في الاستبيان على بنية النظام الإقليمي المغاربي، بإحدى طريقين: أ) إما اتباع أسلوب التنقيط بأن يطلب من كل خبير وضع قيمة كمية معينة لكل متغير –التي تتراوح مثلا ما بين 1 إلى 10-؛ ثم يتم جمع علامات كل متغير، ثم يتم انتقاء المتغيرات التي حظيت بأكثر من 50 بالمائة من عملية التنقيط الكمي، باعتبارها متغيرات متماسكة وذات تأثير مركزي نسبيا على مسارات الظاهرة في المستقبل. وإما اتباع أسلوب ب) الذي يطلب فيه من الخبراء أن يقوموا بترتيب –حسب الأهمية- المتغيرات الرئيسية المتحكمة في بنية النظام الإقليمي المغاربي من وجهة نظرهم. بعد استرجاع الاستبيانات، نقوم بانتقاء فقط المتغيرات الستة أو السبعة الأولى المتفق بين أغلبية الخبراء على ترتيبها في صدر القائمة، ويتم الاستغناء عن الباقي لعدم أهميتها.

تتحدد خطوة نموذج دلفي الثانية للتنبؤ المستقبلي في قياس "التفاعل بين التنبؤات"، وهي الأخرى خطوة معقدة تحتاج إلى تركيز متزايد من قبل الباحثين والطلبة المهتمين بالاستشراف المستقبلي. يتم قياس مدى التفاعل بين التنبؤات المختلفة المقترحة من قبل الخبراء –وفق الأستاذ وليد عبد الحي-، بواسطة الجدول التالي والمقترح لتنظيم الآراء وفق خانات محددة، مع البقاء في نفس مثال النموذج وهو مستقبل النظام الإقليمي المغاربي في شمال إفريقيا.

التطور المحتمل	السنة المتوقعة لحدوث التطور أو تغير الظاهرة في المستقبل	تبرير لماذا لا يحدث التطور قبل التاريخ المقترح لحدوثه	تبرير لماذا لا يحدث التطور المحتمل بعد التاريخ المقترح
التكامل الاقتصادي الإقليمي			
نسبة النمو الاقتصادي الجماعي			
الحجم السكاني			
الاستقرار السياسي والأمني لوحدات النظام			
الميول الانفصالية ونفوذ الجماعات الإسلامية المسلحة			

تتحدد مهام كل خبير مستجوب من أي فرع معرفي في جدول دلفي (1) في ما يلي:

أ) فيما يتعلق بالخانة الأولى العمودية الخاصة بالتطور المحتمل، يطلب من الخبير تحديد أهم تطور سوف يهيمن واحتمالاته القوية في التحقق على مستوى التكامل الإقليمي المغاربي بحلول 2050، مثل بناء مؤسسات التكامل الإقليمي فوق القومية كالبنوك المشتركة، المحاكم، البرلمان الإقليمي، اندماج الشركات في وحدات اقتصادية إقليمية، إنشاء المناطق الاقتصادية الحرة، الدفاع المشترك وغيرها من مؤشرات التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ تحديد نسبة النمو الاقتصادي الجماعي كنتيجة للتكامل الإقليمي؛ حجم النمو

الديمغرافي الذي سوف يعكس بالضرورة حجم السوق الإقليمي؛ مستوى الاستقرار السياسي-الأمني لوحدات النظام الإقليمي من عدمه؛ تعمق الميول الانفصالية ونفوذ الجماعات المسلحة الإسلامية من عدمه عبر إقليمي.

ب) يطلب من الخبراء في الخانة الثانية من المصفوفة تحديد التاريخ الذي سيحدث فيه التنبؤ حول التطور المحتمل للظاهرة موضوع الدراسة، مثلا إذا كان التغير البارز الذي سوف يحدث في منطقة المغرب العربي هو تنامي الميول الانفصالية عبر إقليمي كنتيجة لزيادة نفوذ الجماعات المسلحة الإسلامية والصراع الحاد مع الحكومات الوطنية في المنطقة، لابد أن يذكر التاريخ الذي يحدث فيه هذا التطور كأن يكون عام 2035 مثلا؛ وهكذا يقوم بنفس العملية بالنسبة للمتغيرات الأخرى الواردة في المصفوفة.

ج)فيما يخص الخانة الثالثة، يطلب من الخبراء أن يحددوا الأسباب الموضوعية التي جعلتهم يعتقدون أن التغير في الظاهرة أو حدوث التطور المحتمل سوف لا يحدث قبل التاريخ المقترح؛ كأسباب مانعة بشكل موضوعي للحدوث قبل السنة المطروحة. بالنسبة لمثالنا، ارتفاع النفقات العسكرية، تماسك النزعة الوطنية داخل شريحة كبيرة من الشعب واستمرار السيطرة الاستراتيجية العسكرية القوية على الأقاليم، لكنها آخذة في التآكل والتراجع إلى أن تضعف أو تنهار في السنة المقترحة.

د)أخيرا بالنسبة للخانة الرابعة من مصفوفة التنبؤ لدلفي في جدول (1)، يطلب من الخبراء ذكر الأسباب الموضوعية التي تجعل التطور المحتمل لا يحدث بعد السنة التي اقترحوها في المصفوفة. في سياق نفس المثال، كأن يكون السبب توقف الدعم الخارجي للحكومات الوطنية في مقاومة الميول الانفصالية، حالة الانهاك العسكري للجيوش الوطنية التي لا تستطيع الصمود فيما وراء السنة المقترحة، تعاظم نفوذ الجماعات الانفصالية إلى العتبة التي تتخطى فيها قدرات الحكومة الوطنية بحلول السنة المقترحة.

إن الهدف من وراء إدراج الخانة الثالثة والرابعة ضمن مصفوفة تحديد تفاعل التنبؤات هو بناء أرضية موضوعية للتنبؤ المستقبلي، التي تضفي المصداقية الإمبريقية على التواريخ المقترحة لحدوث التنبؤات المحتملة، وليس قبلها أوبعدها؛ ومن ثم الوصول إلى تحديد بداية التغير في مسار الظاهرة أو موضوع الدراسة بشكل تقريبي، يجعل المهتمين به والفواعل ذوي العلاقة يصممون السياسات والاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع التغير المتوقع.

دائما ضمن الخطوة الثاني من نموذج التنبؤ لتقنية دلفي وفي سياق تحديد تفاعل التنبؤات، يطرح جدول دلفي (2) الذي يشخصها في أرقام كمية يمكن حسابها رياضيا كما هو مبين في الجدول التالي:

التطور	1	2	3	4	5	قبل أو بعد
1	×	2/1	3/1	4/1	5/1	
2	1/2	×	3/2	4/2	5/2	
3	1/3	2/3	×	4/3	5/3	
4	1/4	2/4	3/4	×	5/4	
5	1/5	2/5	3/5	4/5	×	

الجانب الآخر الذي يمكن أن يأخذه تحليل تفاعل التنبؤات عند تطبيق تقنية دلفي، هو تحديد التأثير المحتمل لكل تطور أوكل متغير متنبأ به في المتغير الآخر، إما أن يؤدي إلى زيادة فرصه في الحدوث أو تعطيله؛ على افتراض أن كل تطور يحدث تكون له آثار على البيئة التي يتفاعل في سياقها وعلى باقي المتغيرات المقترحة، سواء إيجابا أو سلبا. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التكامل الاقتصادي المغاربي الإقليمي إلى زيادة نفوذ الجماعات المسلحة الإسلامية التي تستغل مناخ الحرية وسهولة التدفق عبر الحدود الإقليمية، من أجل تطوير أنشطتها وتكوين تحالفاتها وتوسيع دائرة تجنيد الأفراد في عضويتها. وفق الجدول السابق، تتركز عملية تحليل تفاعل التنبؤات في معرفة التأثير المتبادل بين المتغيرات أو التطورات المتنبأ بها، على اعتبار أنها في حالة تأثير بشكل اعتماد متبادل. بناء على هذه المفهمة لجدول دلفي (2)، تتحدد مهمة الخبراء المستجوبين في:

1) تحديد الأثر الممكن لكل متغير متنبأ به على باقي مصفوفة التنبؤات سلبا أو إيجابا، مثلا تأثير التنبؤ رقم (1) في التنبؤات 2، 3، 4، 5؛ وهكذا بالنسبة لباقي التنبؤات الأخرى في المصفوفة.

2) كذلك تتضمن مهمة الخبراء في مرحلة لاحقة، تحديد التأثيرات المتبادلة الممكنة بين المتغيرات المتنبأ بها في حالتين احتماليتين: في حالة لو حدث التنبؤ قبل التاريخ المقترح، وتأثيراته الممكنة على المتغيرات الأخرى، طبعا أيضا لو حدث بعد التاريخ المقترح من قبل الخبير نفسه. وذلك لتوسيع دائرة تحديد التأثيرات المتبادلة المحتملة بين المتغيرات في غير التواريخ المقترحة من قبل الخبراء؛ بمعنى آخر، الإجابة على سؤال: ما هي التأثيرات الممكنة للمتغيرات التنبئية في بعضها البعض لو حدثت قبل ذلك التاريخ وبعده؟. بالطبع يجب أن تشمل العملية جميع المتغيرات التنبئية المدرجة في المصفوفة. إن هذه الخطوة مفيدة في معرفة التطورات المستقبلية التي يمكن أن تكون مصنفة في هامش الدراسة، لكنها -لسبب من الأسباب- تصبح هي الرئيسية التي تشكل مضمون المستقبل، ومن ثم تقليص احتمال المفاجأة إلى حده الأدنى حول ما يحمله المستقبل نحو الحاضر.

جدول دلفي (3)

التطور المحتمل	السنة الوسطى للجميع	السنة الوسطى للمتخصصين في الميدان	مدى التقديرات بعد ثلاثة احتمالات لكل خبير	لماذا ليس قبل؟	لماذا ليس بعد؟	سنة وقوع التطور بنسبة 90 بالمائة
1						
2						
3						
4						
5						

تعني الخانة الثانية العمودية (السنة الوسطى للجميع) من مصفوفة دلفي (3) ترتيب السنوات المقترحة لحدوث التنبؤ من قبل جميع الخبراء بغض النظر عن تخصصاتهم العلمية التي يحملونها؛ يكون هذا الترتيب

بشكل تصاعدي (من أدنى رقم إلى أعلاه) أو تنازلي (من أعلى رقم إلى أدناه)، ثم تحدد السنة الوسطى في سلسلة الترتيب الكلية. أما الخانة الثالثة (السنة الوسطى للمتخصصين في الميدان) من مصفوفة دلفي (3)، فتعني ترتيب السنوات التي ذكرها فقط خبراء كل تخصص على حدى من خبراء التخصصات المشاركة في عملية التنبؤ الاستشرافي، مثلا فئة المتخصصين أو الخبراء في علم الاجتماع السياسي، علم التاريخ وهكذا. ويكون هذا الترتيب تصاعديا أو تنازليا ثم تحدد السنة الوسطى في سلسلة الترتيب الزمني.

تعني الخانة الرابعة (مدى التقديرات بعد ثلاثة احتمالات لكل خبير) من مصفوفة دلفي (3)، أن يطلب من كل خبير اقتراح ثلاثة تواريخ محتملة لوقوع الحدث أو التطور المتنبأ به، ثم يتم حساب المدى الزمني الممتد بين التحديدات الزمنية المحتملة. فعلى سبيل المثال، يقترح خبير معين أن التكامل الإقليمي المغاربي يمكن أن يحدث في سنوات 2045، 2047، 2049؛ فإن الزمن الممتد بين الاحتمالات الثلاثة الذي يمكن حسابه هو أربع سنوات والواقع بين 2045 و2049.

أما في الخانتين التاليتين، فإنه يطلب من كل خبير أن يقدم الأسباب الموضوعية التي جعلته يعتقد أن التطور يحدث في المدى الزمني الذي اقترحه وليس قبل ذلك أو بعد ذلك؛ من أجل إضفاء مزيد من المصداقية الإمبريقية على التقديرات الزمنية للتنبؤ بالمستقبل، وبيان الأسس العلمية التي بني عليها الاستشراف المحدد زمنيا. وفي الخانة الأخيرة، يتم تضييق دائرة التنبؤ الزمني عبر مزيد من التدقيق وترجيح التوقع إلى مستوى 90 بالمائة، بناءً على المؤشرات التي اعتمدها والبيانات التي حللها الخبراء، أو بمعنى آخر تحديد الزمن الذي سوف يحدث فيه التطور بنسبة تسعين بالمائة؛ وهذا يعني توجيه الانتباه إلى مسار معين من تطور الظاهرة في المستقبل دون الأخرى، التي يحتفظ بها كاتجاهات بديلة ومحتملة بشكل أقل.

جدول دلفي (4)

التطور المحتمل	1	2	3	4	5	لماذا قبل أو بعد
1	×	قبل	بعد	قبل	بعد	

2	بعد	×	قبل	بعد	بعد	
3	بعد	قبل	×	بعد	قبل	
4	بعد	قبل	بعد	×	بعد	
5	قبل	قبل	قبل	قبل/بعد	×	

يمكن بيان العملية الرابعة لتحليل التأثير المتبادل بين التنبؤات في مصفوفة جدول دلفي رقم (4)، الذي يطلب فيه من كل خبير أن يحدد مستوى تأثير كل تطور متنبأ به في باقي التنبؤات، بحيث يؤدي بها إلى الحدوث قبل التاريخ المقترح أو يعطلها عن الحدوث في الزمن المتوقع. فعلى سبيل المثال، إذا كان الزمن المتوقع لحدوث التكامل الإقليمي المغاربي هو 2045، فهل يؤدي بالتطورات الأخرى إلى الحدوث المبكر عن الزمن المقترح أو يؤدي إلى تأجيلها إلى زمن لاحق عن التاريخ المقترح؛ على افتراض أن كل تطور يحدث في المستقبل يؤثر تلقائيا في التطورات الأخرى بتسريع حدوثها أو إبطائها. ففي جدول دلفي (4)، يطلب من كل خبير مستجوب أن يؤشر في الخانة بكلمة قبل والتي تعني أنه إذا حدث التطور (1) مثلا فإنه سوف يؤدي إلى تسريع حدوث التطور (2) قبل الزمن المقترح له من قبل؛ أما التأشير بكلمة (بعد) فتعني أن حدوث التطور (1) سوف يؤدي إلى إبطاء التطور رقم (3) عن الحدوث في السنة المقترحة من قبل. أما عندما يؤشر الخبير بكلمة (قبل/بعد) فهذا يعني أن احتمال الحدوث القبلي والبعدي للتطور متساويان أو على الأقل متقاربان في حظوظ الحدوث.

وفي الخانة الأخيرة من دلفي (4)، يطلب من كل خبير أن يقدم الأسباب التي جعلته يعتقد أن كل متغير أو تطور يؤدي إلى التأثير في التطورات الباقية من المصفوفة، بالحدوث قبل السنة التي اقترحت ابتداءً في المصفوفة السابقة أو بعدها أو لماذا الحدوث القبلي والبعدي متساويان في فرص الحدوث؛ لتحقيق نفس الغايات الاستشرافية المشار إليها سابقا.

جدول دلفي (5)

التطور المحتمل	السنة الوسطى	المدى بعد ثلاثة تقديرات زمنية حول التطور المحتمل
1		
2		
3		
4		
5		

المهمة الأساسية في جدول دلفي (5) هي تحديد درجة التقارب بين التقديرات الزمنية المقترحة من قبل الخبراء حول كل تغير أو تطور مدرج في المصفوفة، بحيث نصل إلى متوسط الزمن الذي يعكس بدوره الزمن التقريبي للتنبؤ بوقوع الحدث في المستقبل، أو على الأقل تقترب التنبؤات بشكل وثيق من الدائرة الزمنية المقترحة من قبل الخبراء. ففي الخانة الأولى من مصفوفة دلفي (5) نحدد السنة الوسطى لكل تطور، من خلال الاقتراحات الزمنية المعدلة والمقدمة من قبل كل خبير بعد الاطلاع على آراء نظرائه الآخرين. وفي الخانة الأخيرة، نحدد المدى الزمني بين ثلاثة تقديرات محتملة مقترحة من قبل الخبراء، وذلك من أجل معرفة الدائرة الزمنية النسبية التي من المحتمل أن يحدث التطور ضمنها، وتوسيع أفق التنبؤ ليشمل نقطة الزمن المركزية والمساحة الزمنية الهامشية المحتملة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، إذا أشارت التقديرات الزمنية للخبراء إلى أن قيام التكامل الإقليمي في المغرب العربي يحدث في 2045، 2047، و2050؛ فإن المدى الزمني لقيام التكامل هو خمس سنوات ما بين 2045 و2050.

شروط الاستخدام الجيد لتقنية دلفي

هناك مجموعة من التوجيهات التي يجب الالتزام بها عند تطبيق تقنية دلفي في التنبؤ المستقبلي، من أجل الاستخدام الجيد للتقنية والحصول على التنبؤات الأكثر تماسكا حول المستقبل. يمكن تحديد هذه التوجيهات في مجموعة من النقاط هي كالتالي: 1) أن ترسل الاستبيانات إلى الخبراء بدون ذكر أسماء أصحابها عند تبادل الإجابات بينهم، للمحافظة على مستوى عال من الحيادية وعدم الوقوع ضحية تأثير

جماعة التفكير؛ بمعنى آخر ترسل جميع إجابات الخبراء إلى جميع أفراد فريق العمل دون ذكر أسماء أصحابها. 2) يجب الالتزام بإعادة توزيع إجابات الخبراء على جميع أعضاء الفريق المشارك في عملية التنبؤ، من أجل تنوير آراء بعضهم البعض وتعديل مواقفهم بناء على الاطلاع على آراء الآخرين؛ وتقليص الفجوة الزمنية بين التقديرات المتباعدة لوقوع الأحداث في المستقبل والوصول إلى أضيق دائرة زمنية ممكنة لوقوع الحدث. 3) توفير قاعدة بيانات واسعة وثرية حول موضوع الاستشراف المستقبلي خاصة تلك المنظمة في أنظمة الحاسوب أو محركات البحث في الإنترنت، ووضعها في متناول الخبراء، من أجل توسيع تحليلاتهم وتنوير آرائهم وتمكينهم من بناء نتائجهم على أسس بيانية إمبريقية متماسكة؛ بمعنى آخر توفير أرضية إمبريقية يعمل عليها فريق الخبراء. 4) يجب تركيز الانتباه على الأسباب المكررة من قبل الخبراء حول وقوع التغير في زمن معين أو قبله أو بعده، على افتراض أنها الأكثر احتمالا في الحدوث من غيرها، وبذلك تشكل بؤرة التنبؤ المستقبلي في تقنية دلفي. فعلى سبيل المثال، إذا تكررت الأسباب المقدمة من قبل الخبراء حول قيام التكامل الإقليمي في المغرب العربي في عام 2045 كنتيجة لتصاعد نفوذ الجماعات الإسلامية المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، فهذا يعني أن هذه الأخيرة تتحول إلى مؤشرات بؤرية للتنبؤ بقيام التكامل الإقليمي في تاريخ معين. 5) يتحدد التوجيه الخامس في وضع قاعدة دقيقة حول ضبط التفاوت بين التقديرات الزمنية المقترحة لوقوع الحدث أو التطور في المستقبل، بحيث لا تتفاوت نصف المدة المتوقعة ما بين طرفي الزمن المقترح قبل وبعد وقوع الحدث. فعلى سبيل المثال، إذا توقع الخبير عام 2014 أن حجم سكان المغرب العربي سوف يتجاوز سقف 250 مليون نسمة بحلول عام 2034، فهذا يعني أن المدى الزمني بين التقديرين هو20 سنة، لذا يجب على الخبير أن يحدد المدى الزمني لحدوث هذا التطور قبل أو بعد في حدود 10 سنوات، وهي نصف المدة الزمنية المتوقعة؛ وذلك فقط من أجل ضبط وتقليص الدائرة الزمنية للتنبؤ بحيث تصبح أكثر دقة وتحديدا.[1]

ما يلاحظ على تقنية دلفي أنها قائمة على التحليل الكمي للبيانات والتداول المتعدد للتنبؤات بين فريق عمل هو الآخر متعدد التخصصات، لمناقشة وتحليل مسارات ظاهرة معينة في المستقبل. لكن في مقابل ذلك، تظهر مجموعة من العيوب المنهجية والتطبيقية لهذه التقنية، والتي يمكن تحديدها في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

[1] المرجع ذاته، ص ص. 45- 53.
أنظر أيضا ، مصباح عامر، مرجع سابق، ص ص، 349-351

1) يتحدد العيب الأول في أنها تطبق فقط بواسطة فريق عمل متعدد التخصصات مما يجعلها تتطلب ميزانية كبيرة وأدوات وإمكانيات، وهو الوضع المتاح فقط للمؤسسات ومراكز البحث الاستشرافي التي تمارس العمل الجماعي ومدعمة بتمويل كافي لتغطية نفقات البحث؛ ويستثنى من ذلك المحاولات الفردية خاصة من قبل أولئك الذين يعدّون مذكرات التخرج على مستوى الماستر والدكتوراه أو أي نوع آخر من أنواع التكوين. لأنهم في غالب الأحوال ملتزمون بمدة زمنية لإعداد مذكرة البحث، ومتأثرون بمشكلة أخرى وهي ضرورة الحصول على شهادة التخرج في زمن معين للحصول على منصب شغل.

2) يكمن العيب الثاني لتقنية دلفي -الذي سوف يواجه الباحثين- في عينة البحث التي سوف تختار للاستجواب، والتي عادة في المحاولات الفردية –وهي الأكثر شيوعا بين طلبة الدراسات العليا- لا تتجاوب على نحو مناسب بسبب غياب التحفيز المادي؛ فالعينة في الحالة الفردية لا تتلقى مقابل مادي نظير العمل الذي تقوم به، والمكون من عدة مراحل عمل وتفكير مضنية. وإذا كان في بعض الأحيان ينجح الطلبة في تنفيذ المرحلة الأولى والثانية من البحث (دلفي 1 و2)، فإنهم لا يوفقون على الأرجح في المراحل التالية. وطالما أن مراكز الاستشراف المستقبلي قليلة -وخاصة في العالم العربي- التي هي وحدها قادرة على تبني تقنية دلفي، فإن فرص التنبؤ بواسطتها سوف تتقلص إلى الحدود الدنيا وتصبح حبيسة مستوى التنظير فقط.

3) كذلك هناك عيب ثالث ويكاد يكون عام في كل الدراسات الكمية تقريبا، والمتعلق باحتمال وقوع الاستشراف المستقبلي ضحية عملية التضليل في الأرقام واقتراح اعتباطي للتواريخ، وتعرض العملية لحشو وحذف من أجل خدمة أغراض معينة؛ كأن تدرج أرقام معينة لتوجيه انتباه صناع القرار نحو تبني سياسات معينة وزيادة نفقات حول قطاعات معينة، يستفيد منها الممولون للمراكز والمؤسسات التي قامت بالدراسات المستقبلية. وبالتالي يجب ألا تؤخذ النتائج المقترحة والبيانات الكمية المدرجة في مصفوفات التنبؤ على إطلاقها، وإنما عوضا عن ذلك يجب أن تخضع للتمحيص العقلي عبر منهج المقارنة والتناظر والتحليل النقدي، من أجل التأكد من مدى تماسكها؛ أو على الأقل وضع في الحسبان نسبية الأرقام في التعبير عن حقائق المستقبل، التي تتميز بالتعقيد والتغاير الشديد والتدخل الكثيف للمتغيرات الدخيلة، وكذا عدم خطية مسارات الأحداث في المستقبل.

4) هناك عيب رابع خفي أو كامن لهذه التقنية يمكن أن يظهر في المراحل الأخيرة من تطبيق تقنية دلفي، والمتعلق بوقوع الخبراء ضحية لتأثير جماعة التفكير،[1] جراء ظهور استقطاب استشرافي نحو اتجاه معين للتنبؤ، يظلل عن مسارات أخرى مهمة قد تكون هي التي تشكل مضمون المستقبل، خاصة إذا كانت للمؤسسة -التي تشرف على مشروع البحث- غايات اقتصادية أو إيديولوجية قبلية موجهة لتفكير الخبراء الذين يتلقون مكافآت مالية منها. بصفة عامة، الهدف من وراء طرح مثل هذه العيوب، هو تنوير الباحثين المستقبليين والمهتمين عموما بالدراسات الاستشرافية حول إمكانية الوقوع في تظليل الثقة في الأرقام؛ والطريقة المناسبة لتفادي مثل هذه العيوب المنهجية والتطبيقية هي ترك دائما مساحة للنقد واحتمال الخطأ، بشكل يخلق لدى الباحث الدافع نحو التمحيص وإمعان النظر والمراجعة للنتائج.

سادسا: تقنية ورشات الاستشراف الاستراتيجي

إحدى أدوات التنبؤ المستقبلي القائمة على الجهد الجماعي للخبراء أو المتخصصين في إحدى مجالات المعرفة هي ما يسمى "بورشات الاستشراف الاستراتيجي"، والتي تعني رسم مسارات الاستشراف الاستراتيجي من قبل خبراء متمرسين في استخدام مناهج وأدوات التنبؤ المستقبلي، ويتمتعون بخلفية معرفية كبيرة حول موضوع الدراسة؛ يتداولون لفترة زمنية معينة حول موضوع معين، ويتم تحديد رهانات المستقبل وضبط الاتجاهات الكبرى التي من المحتمل أن تشكل محتوى المستقبل، وصياغة الأفكار المهمة التي تساعد على تحديد مسالك وطرق التعامل ومواجهة رهانات المستقبل. إنها بمعنى آخر، طريقة لتوليد الأفكار الجديدة حول المستقبل واستفزاز العقل بطريقة جماعية لمعرفة مضامين القادم من الزمن، وإبداع طريقة التعامل معها أو الاستفادة من فرصها؛ إنها استراتيجية التنبؤ الجماعي حول المستقبل والصناعة الجماعية لطريقة العمل والتجاوب المناسب مع التحديات التي يحملها المستقبل.

[1] Eddy Van Avermaet, «Social Influence in Small Groups, » In Introduction to Social Psychology, ed/ Miles Hewstone, Wolfgang Stroebe and Geoffrey M. Stephenson, 2nd ed. (U S A: Blackwell Publishers Ltd., 1996), pp. 513 – 15.

طريقة العمل

عادة تطلق كلمة "ورشة الاستشراف" للإشارة إلى عملية تنظيم التفكير الجماعي حول موضوع معين في فترة زمنية محددة، مثلا تنظيم ندوة مغلقة تضم مجموعة من الأفراد ليوم أو يومين من أجل مناقشة مستقبل ظاهرة معينة، أو تنظيم مائدة مستديرة لساعتين أو أكثر من أجل نفس الغرض؛ يتم خلالها تدريب المشاركين على مناهج وتقنيات استشراف المستقبل وكيفية استخدام الطرق الحسابية والتقنيات الإحصائية في قياس مسارات الظاهرة بطريقة كمية. الهدف الرئيسي من وراء عملية التدريب الجماعي مركز على مساعدة فريق العمل على إنتاج الأفكار وتنسيق طريقة العمل الجماعي وخلق الحفز المتبادل لتطوير الأفكار حول المسار المستقبلي للموضوع المطروح.

من الناحية التنظيمية، يتم في المرحلة الأولى تقسيم فريق العمل إلى خلايا صغيرة مكونة من ثمانية وعشرة أفراد يجتمعون لفترة زمنية تمتد من ساعتين إلى أربع ساعات، يقومون بمعالجة واحدا من المحاور الثلاثة لموضوع الدراسة وهي: 1) التنبؤ الاستباقي والتدخل لإعادة التوجيه أو تغيير مسارات المستقبل؛ 2) تقفي أثر الأفكار الشائعة حول موضوع الدراسة وتأثيرات الوضع القائم؛ 3) تحليل مخطط التنبؤ الممتدة من الماضي إلى الحاضر نحو المستقبل. هناك علاقة اعتماد متبادل وظيفي بين المحاور الثلاثة، بحيث أن الأفكار المبلورة بشكل متأني في المحور الأول والثاني سوف تكون مفيدة جدا في تحديد رهانات المستقبل في المحور الثالث. الفكرة الأساسية التي يبنى عليها عمل الورشات هي أنه قبل الذهاب لرسم ملامح المستقبل لابد أولا من معرفة السوابق أو الجذوع الممتدة في الماضي التي تشتق منها أغصان المستقبل، على افتراض أن المستقبل ليس مسارات منفصلة عن جذورها في الماضي وواقعها في الحاضر.

في المرحلة الثانية يتم تنظيم اجتماعات الورشات الثلاثة مرة أخرى لفترة زمنية تمتد من ساعتين إلى أربع ساعات، يتحدد جدول أعمالها حول نقطة مركزية تتعلق بتحويل الرهانات المستقبلية المبلورة في المرحلة الأولى (التنبؤ الاستباقي، تقفي الأفكار الشائعة، تحليل مخطط التنبؤ الممتد من الماضي إلى المستقبل عبر الحاضر) إلى أهداف، أساليب عمل، تحديد الموارد الضرورة، وسائل، خطة عمل؛ وهي العناصر التي تكّون استراتيجية العمل المستجيبة في النهاية لرهانات المستقبل. فإذن عمل الورشات لا يتوقف عند حدود التخمين الاستشرافي حول المستقبل، وإنما يشمل أيضا اقتراح استراتيجية العمل للتجاوب مع رهانات المستقبل، كجزء مهم من تقنية ورشة الاستشراف الاستراتيجي. إن المرحلة الثانية هي التحرك العملي نحو تحويل المستقبل المتوقع نحو الغايات المقصودة والتدخل المتعمد للتأثير على الرهانات بشكل يجعلها أكثر انسجاما مع

الغايات المحددة من قبل الحكومات الوطنية أو الهيئات والمؤسسات الأخرى المعنية بالتنبؤ الاستشرافي. بالإضافة إلى أن استراتيجية العمل لا تتضمن فقط طريقة صنع المستقبل المرغوب، وإنما تتضمن أيضا التعامل من التحديات والمخاطر التي تحملها رهانات المستقبل؛ خاصة التي توصف بأنها الأكثر خطورة على استقرار المجتمعات والبنيات المختلفة.

إيجابيات التقنية

جانب القوة في تقنية الاستشراف الاستراتيجي هي التعويل المركزي على دائرة الحرية الواسعة الممنوحة لأعضاء الورشات في التخاطب مع بعضهم، وإطلاق العنان للعقل في التعبير عن الصياغات التعبيرية وتلخيصها كتابيا؛ على افتراض أنها الأسلوب الجيد لعصر الذهن واستخلاص الأفكار الجيدة التي يمكن أن تخترق حجب التفكير المألوف نحو الإبداع الخلاق. الفكرة الأخرى هي الصرامة في تنظيم الوقت من خلال تحديد مدة النقاش كطريقة لمساعدة العقل على صياغة الاستخلاصات المهمة والوصول إلى النتائج العملية، التي تعكس الجدوى الوظيفي من عملية الاستشراف الاستراتيجي. من ناحية أخرى، تنطوي هذه التقنية على العديد من الخاصيات الإيجابية التي منها سهولة تطبيقها تحت أي ظرف ممكن مثلا في الحصص الدراسية في الجامعات أوفي المؤسسات الإنتاجية والبيروقراطيات المختلفة، التي تواجه مخاوف المستقبل ومهتمة بتوفير الاستراتيجيات المختلفة لتبديد مثل هذه المخاوف، ومواجهة التحديات التي تذكي أشكال القلق لدى صناع القرار في الهرميات البيروقراطية والمؤسسات الإنتاجية وحتى الدول ككيانات كبرى. كما أن تطبيق هذه التقنية لا يتطلب موارد كبيرة أو مهارات عالية خاصة بالنسبة للمشاركين، مما يوفر سهولة استخدامها في الدراسات الاستشرافية الأكاديمية؛ طالما أنها تتطلب عددا قليلا من المشاركين، زيادة على عدم ضرورة الخبرة العالية وإنما المطلوب الحد الأدنى أو المتوسط من المعرفة حول المستقبليات والظاهرة أو القضية المطروحة على الخبراء.

الخاتمة:

لم تعد الدراسات المستقبلية أو علم المستقبليات أو علم الإستشراف حقلا "متطفلا" أو"دخيلا" على العلوم الإنسانية كما كان منذ حوالي نصف قرن، بل بات علما قائما بذاته، إذ تكاد معظم البحوث في العلوم الإجتماعية والإنسانية لا تستغني عن توظيفه لسبر أغوار الظواهر، الأبعد من ذلك فقد أنتج هذا العلم نوعا من "التضامن" والترابط بين العلوم كيف لا وهاجس الغد يساور الإنسان في إجتماعه وإقتصاده وأمنه وسياسته، فكل حقول العلوم من خلال بحوثها و دراساتها الأكاديمية و إسقاطاتها الواقعية العملية أو الميدانية أضحت تطرح المزيد من الإشكاليات حول المستقبل، أو ما يعرف بدراسات الما بعد the post-studies.

و"التضامن المعرفي" بين شتى العلوم – الذي ذكرناه آنفا- يصب في خانة التعقيدات التي تكتنف الظاهرة الإنسانية الراهنة ومن ثم المستقبلية التي تدفع أو تستدعي تكاثف عدد من الحقول المعرفية من أجل تدارسها ومعالجتها، وهنا يحتل الإستشراف مكانة مركزية بما يتيحه للباحثين من تشكيل الصورة المستقبلية للظاهرة،

وهنا لا يتعلق الأمر بمجرد تنبؤ بل إستشراف، فإذا كان الأول (أي التنبؤ) يهدف إلى -مجرد-معرفة المستقبل فإن الإستشراف يتجاوز مجرد المعرفة إلى التدخل والتغيير وحتى إدارة المستقبل وتبديد كل الصور الغامضة التي تحيط به.

صادف ونحن نشرف على إتمام هذه المطبوعة تفشى فيروس كورونا covid 19 إلى أن تحول إلى وباء عالمي، و هذا الفيروس الذي لا يكاد يُرى مجهريا قلب عديد المعطيات وأعي السياسات وأعجز المنظومات والحكومات والمؤسسات وأوقف العالم أجمع بتكنولوجياته وقوته وكبريائه، وهو بما أحدثه من أثار يدفع نحو مراجعة عميقة لمختلف المنظومات الصحية وغيرها، ومن هنا أدرك العالم ككل "بأقويائه" و"ضعفاءه،" بشعوبه وحكوماته وبمجتمعاته ككل أنه ثمة حاجة ملحة نحو المزيد من الإستشراف العميق لمستقبل المجتمع الإنساني "العاجز" و"الفاشل" بمصطلحات علم السياسة عن مواجهة أو تلافي فيروس متناهى الصغر.

والإستشراف الإستراتيجي لا يخرج عن هذا النطاق كون الأمننة السياسية والمجتمعية والعسكرية تقتضى أشد الحرص و مزيدا من البحوث والدراسات المعمقة لتلافي تصاريف المستقبل المحّمل بالتهديدات والأزمات والنكبات الطارئة من أجل إحتوائها أو الحد من أثارها لأقصى درجة ممكنة، والأهم من هذا وذاك تقزيم عنصر المفاجئة و المباغتة.

ورغم القصور الكامن في الطبيعة والعقل الإنسانى على وجه العموم فقد تمكن علم الإستشراف من خلال ما قدمه من عناصر معرفية سواء من مقولات نظرية ونماذج تنبؤية وتقنيات إستشرافية من تطوير كيفيات ومناهج التفكير المستقبلى ساعدت وتساعد مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية على محاولة ليس معرفة ملامح المستقبل فحسب بل لإدارة المستقبل.

ومن هنا تحاول هذه المطبوعة رسم صورة عامة عن الدراسات الإستشرافية، لا سيما الإستشراف الإستراتيجي الذي يدخل في صميم تكوين طلبة التخصص من خلال التعرف على عدد من النماذج والتقنيات الإستشرافية بالرغم من الحجم الساعي المخصص لهذا المقياس الذي يبدو غير كاف، كم أن بعض التقنيات تقتضى تدريبا ميدانيا و تقنيا يتجاوز الأطر النظرية الصرفة، ومع ذلك فمن شأن هكذا مطبوعات أن توسع من إدراكات الطلبة لاسيما المنتمون لتخصص دراسات أمنية وإستراتيجية على وجه الخصوص، والباحثين عموما حول صور المستقبل الإنساني من خلال الظواهر والبحوث المتناولة بالدراسة، وخاصة توظيف شيئا

من تلك المدركات المكتسبة في هذا المقياس في إنجاز مواضيع مذكرات الماستر لاسيما في شقها المستقبلي أو الإستشرافي.

قائمة المراجع

أولا: المصادر والمراجع بالغة العربية

القرآن الكريم.

1. ابن خلدون، عبد الرحمان. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 7أج. بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.

2. أولمان، هارلان وجيمس بي.، ويد. "الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية: التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع." في دراسات عالمية. ع. 31، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000.

3. إيفانز، جاريث. "تغير معايير الأمن في القرن الحادي والعشرين." في الخليج تحديات المستقبل. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.

4. أرشد، طعيمة. تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1987.

5. أغويلار -ميلان، ستيفن. "دراسة حالة المستقبليات العملية." في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية. حرر من طرف سينثيا ج. واغنر، ترجم من طرف صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

6. بوزان، باري. "من الذي قد يتعرض للقصف؟، " في عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي. ترجم من طرف كين بوث وتيم ديون، مراجعة صلاح عبد الحق. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

7. بوتومور، توم. مدرسة فرانكفورت. ترجم من طرف سعد هجرس، ط. 1 طرابلس: دار أويا، 1998.

8. الجاسور، ناظم عبد الواحد. موسوعة علم السياسة. عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2

9. جلبي، علي عبد الرزاق. الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع. د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999.

10. دوريدر، ويم ج. "عمليات اتخاذ القرار في المجال السايبيري." في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية. حرر من طرف سينثيا ج. واغنر، ترجم من طرف صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

11. دورتي، جيمس وروبرت، بالستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، 1985.

12. هارفي، فرانك. عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.

13. سليم قلالة، أهمية الدراسات الإستشرافية في القرن21، دراسات إنسانية جامعة الجزائر2001

14- قلالة محمد سليم،محاضرات الدراسات المستقبلية لطلبة الماجستير علاقات دولية.1999،كلية العلوم السياسية.

15هالال، وليام. "التغيير المؤسساتي: تحويل بنية المجتمع." في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية. حرر من طرف سينثيا ج. واغنر، تر. صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

16.كونواي، ماري. "مراجعة التخطيط الاستراتيجي: منظور مستقبلي." في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية. تحرير من طرف سينثيا ج. واغنر، ترجم من طرف صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

17.لومباردو، توم. "قيمة الوعي بالمستقبل." في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية. تحرير من طرف سينثيا ج. واغنر، ترجم من طرف صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

15. موتبريال، تيري دي وكلين، جان. موسوعة الإستراتيجية، ترجم من طرف على محمود مقلد. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

16. مصباح، عامر. الدراسات الإستشرافية، النماذج والتقنيات، القاهرة :دار الكتاب الحديث، 2016.

17. سلوتر، ريتشارد أ. "المستبقبليات المتكاملة عصر جديد لممارسي المستقبليات." في الاستشراف والابتكار والإستراتيجية. حرر من طرف سينثيا ج. واغنر، ترجم من طرف صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 200.

18. سعد الدين، إبراهيم؛ مقلد، إسماعيل صبري؛ على، نصار؛ والفوضيل، محمود عيد. صور المستقبل العربي. (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

19. عبد الحي، وليد. تحول المسلمات في العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

20. عبد الحي، وليد. مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

21. عبد الحي، وليد. مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية.(عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية).

22. القصيبي، عبد الغفار رشاد. مناهج البحث في علم السياسة. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

23. تيماشيف، نيكولا. نظرية علم الاجتماع. ترجم من طرف محمود عودة وآخرون. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.

24. غوديبه، ميشال؛ فيليب، دورانس؛ وقيس، الهمامي. الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم. ترجم من قبل محمد سليم قلالة وقيس الهمامي. باريس: مخبر الابتكار، الاستشراف الاستراتيجي والتنظيم، د. ت.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bull, Hedley. “Does Order Exist in World Politics.” In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

2. Buzan, Barry. “The idea of the state and national security.” in Perspectives on World Politics. 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith. London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.

3. Cohen, William S. « Globalization Today : How Interconnected Is The World.» in Globalization In The 21th Century : How Interconnecte dis the World ?. Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies And Research, 2008.

4. Collard, Daniel. Les Relations International De 1945 Anos Jours. Paris:imprimeries Maurcy,1993.

5. BADIE bertrand comprendre la mondialisation ;alger :opu ,2002

6. Gilpin, Robert. The nation-state in the global economy, in Perspectives on World Politics. 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith. London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.

7. Keohane, Robert O. «Cooperation and International Regimes.» in Perspective on World Politics. 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith. London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006.

8. National Intelligence Council. Global Trends 2030 : Alternative Worlds. Washington: National Intelligence Council, 2012

9. Resenau, James N. “Turbulent Change.” In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

10. Robert, Gilpin. “War And Changing In World Politics.” In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, pp. 142-53.-383. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1

11. Waever, Ole. « Insecurity, Security, and asecurity in the West European Non-War Community.» in Security Communities. United Kingdom : Cambridge University Pre

12. Waltz, Kenneth N. “Explaining War.” In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.